وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور . الجلفة .

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

الصوائت العربية بين القدماء والدارسين المحدثين ودورها في البناء اللغوي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

تخصص : علوم اللسان

إعداد الطالبة:

- فاطنة طيبي

إشراف الدكتور:

- مصطفى حجاج

الموسم الجامعي:

2017/2016م

1438/1437هـ

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور . الجلفة .

كلية الآداب واللغات والفنون

قسم اللغة العربية وآدابها

الصوائت العربية بين القدماء والدارسين المحدثين ودورها في البناء اللغوي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية وآدابها

تخصص : علوم اللسان

أعضاء لجنة المناقشة :

د/ الطاهر العايدي .....رئيسا

د/ مصطفى حجاج .....مشرفا و مقررا

د/ الميلود فضة .....عضوا ممتحنا

الموسم الجامعي:

2017/2016م

1438/1437هـ

شكر وعرفان

يقول عزَّوجلَّ في محكم تنزيله:

"ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ وعلى والديَّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

الحمد والشكر لله الذي أعانني على إتمام هذا العمل، ومنحني الصبر على عراقيله ووهبني من يرشدني ويوجهني.

ثم الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل الذي قبل الإشراف على هذا العمل ولم يبخل عليّ بمد يد العون والنصح والتوجيه.

"مصطفى حجاج"

وجزيل الشكر موصول إلى كل من ساهم في إنجاح هذا البحث ولو بكلمة تشجيع وتحفيز.

وكل الإمتنان والإحترام للسيدة الفاضلة:

أمّي

الإهداء

إلى من سهرت والعيون نيام داعية لفلاحي .

إلى التي حرمني فراقها لذّة أفراحـــــــــــــي .

إلى الحبيبة الغالية "أمـــــــــي" أهدي نجاحي.

إلى عائلتي الكريمة .

إلى كل عائلة "صـــــــــبري" وعلى رأسهم خالي الغالي:

"صبـري محـمد"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

أهدي ثمرة جهدي.

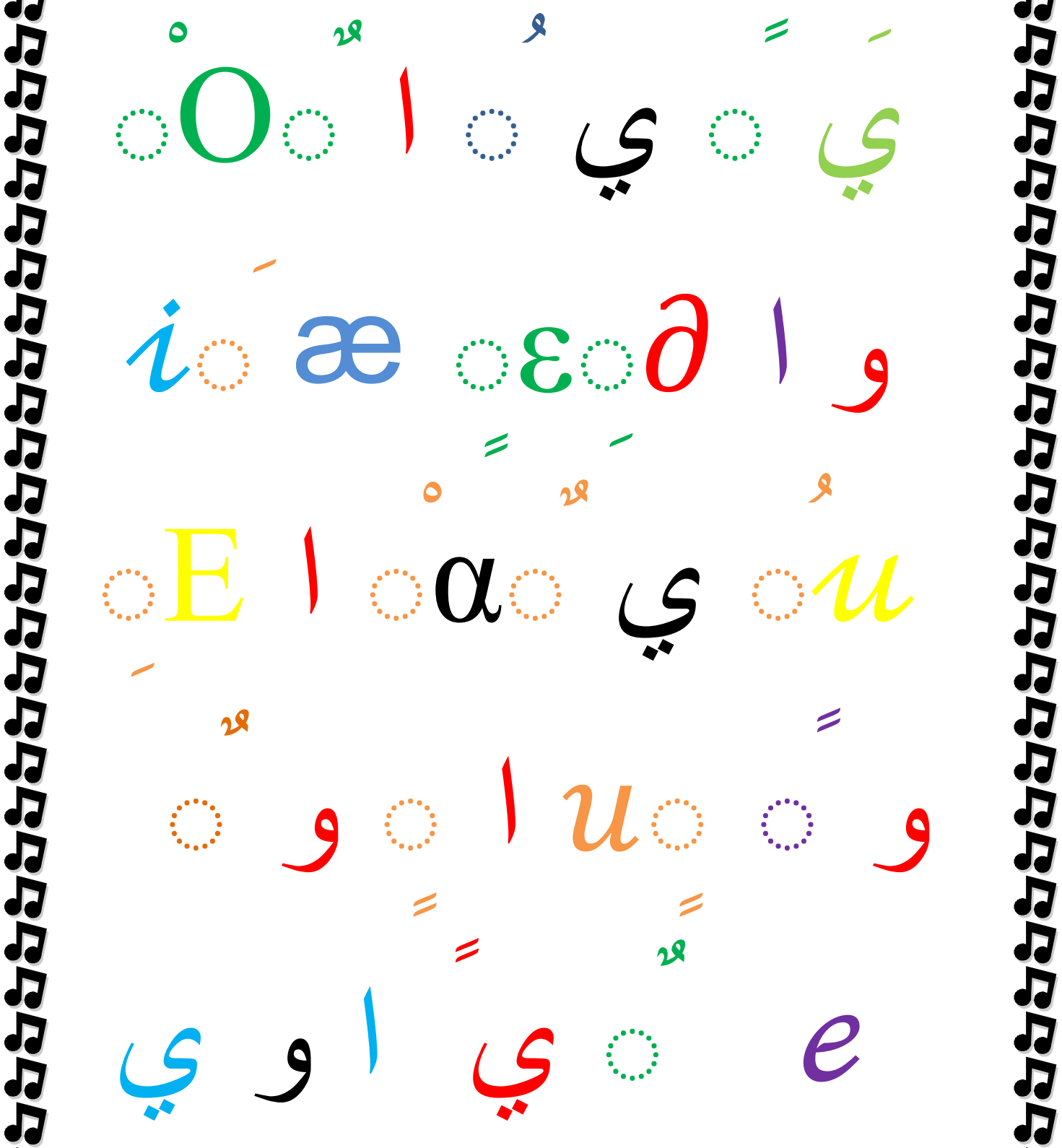

مقدمة

مقدمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين وعلى آله الطّيبين وصحابته الغرِّ الميامين ، وبعد :

اللغة في شكلها العام هي ذلك النظام المودع في أدمغة الناطقين بها، أو هي مجموع كلي لكلمات ركبت بصورة خاصة واقترن بعضها ببعض على نحو معين، وإذا كانت اللغة تعيش في أذهان أبنائها على شكل أنظمة وقوانين فإن نطق أصحابها بها هو الذي يحقق وجودها المادي ومن هنا تبين أن لها مظهران: مظهر ذهني يتم فيه الربط بين الدال والمدلول، وآخر مادي وهو تلك الصورة النطقية التي تصدر عن جهاز النطق في الإنسان، وتنتقل عبر الوسط الناقل على شكل ذبذبات صوتية إلى أذن السامع فيدركها ويفهم مدلولها.

ويظهر هذا الترتيب لمن يتتبع مستويات اللغة، أي أننا لا يمكن أن ندرك اللغة أو نفهم مدلولاتها إلا إذا حدث هذا التحول من المظهر الذهني المجرد، إلى المظهر الحسي المادي، والذي يمكن أن يخرج اللغة من حيز الكتمان إلى حيز التصريح هو الصوت، فهو السبيل الوحيد والخطوة الأولى التي تعزى إليها مهمة فهم اللغة وإدراك محتوياتها.

ولقد كان لهذا المستوى حظا وافرا من الدراسة عند القدماء والمحدثين فؤلف فيه زخما هائلا من الكتب سواء باعتباره مقدمة لدراسة المستويات الأخرى، أو بالنظر إليه كعلم قائم بذاته بشقيه : الفونتيك والفونولوجيا. وإذا كان أول ما يظهر من اللغة هو الصوت، فإنه ـ وبالضرورة ـ أول ما يدرس منها هو الصوت، ومن هنا اتفق الدارسون على تباعد عصورهم واختلاف مناهجهم على تقسيم الأصوات اللغوية إلى صامتة وصائتة ليس في العربية فحسب بل حتى في اللغات الأخرى.

وانطلاقا من هذا ارتأيت ـ وبإيعاز من أستاذي المشرف جزاه الله خيرا ـ أن يكون بحثي موسوما بعنوان "الصوائت العربية بين القدماء والدارسين المحدثين ودورها في البناء اللغوي" ولعل من أهم الأسباب والدوافع التي جعلتني أقبل على هذا الموضوع، كونه موضوعا جديدا لمرأ ه من قبل في رفوف المكتبة، كما أني أردت أن أسهم ببحثي هذا ولو بإشارة بسيطة في

رد الاعتبار لهذه الفئة من الأصوات ليس لأنها كانت مهمشة وإنما لقلة الدراسة فيها إذا ما قورنت بنظيرتها الصوامت، فلقد اعتبر بعضهم أن هذه الطائفة مجرد زوائد، وخير دليل على ذلك أنها لم تعطَ حقها من الكتابة في العربية، كما أني رأيت في الموضوع متعة من خلال تلك التغيرات التي تحدثها هذه الأصوات في المعاني والمقاصد، ووظيفتها في إثراء اللغة بكل مستوياتها.

ولقد اتبعت لهذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في كل من الفصلين الأولين والمنهج الاستنباطي في الفصل الثالث الذي يمثل الجانب التطبيقي بالنسبة لهما، إلا أنه قد يلاحظ في ثنايا بعض الصفحات استعمال المنهج المقارن، فلم يكن هذا للمقارنة بين القدماء والمحدثين وإنما فقط لتوضيح مدى تمكن القدماء من تحليل هذه الأصوات بالرغم من افتقارهم لأجهزة التشريح المتطورة، وبالرغم من جملة الصعوبات التي أعاقت عملي والمتمثلة في ضيق الوقت، وطبيعة الموضوع إذ يمثل جزءا من جزء، فهذه التجزئة جعلتني أستغرق وقتا، بالإضافة إلى أنها تضطرني أحيانا إلى الإسهاب في الشرح والتفسير، إلا أنني ـ والحمد لله ـ قد استطعت أن ألمَّ به على حسب ما توفر لدي من مصادر ومراجع، وعلى حسب الخطة المناسبة له، والمتمثلة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة.

و قد جاء في التمهيد تقديم للموضوع والتعريف به والإرهاصات الأولى له، وعنون الفصل الأول بالصوائت العربية عند القدماء وتم التطرق فيه لأبرزهم كالخليل وسيبويه وابن جني وابن سينا والتعرض لكل ما ذكروه حول هذه الطائفة، ثم ذكر مجموعة من العلماء المتأخرين عنهم، أما الفصل الثاني فتم التطرق فيه للصوائت عند الدارسين المحدثين وتم اختيار خمسة منهم وهم إبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب وكمال بشر وأحمد عمر مختار، أما الفصل الأخير فكان بعنوان الدراسة الوظيفية للصوائت باعتبار أن الفصلين السابقين يمثلان الجانب النظري والثالث يمثل الجانب التطبيقي، ولقد ورد فيه ذكر مجموعة من الخصائص الوظيفية للصوائت، على رأسها كثرة شيوعها ودورانها بالنسبة للصوامت من جهة وبالنسبة لبعضها البعض من جهة أخرى، بالإضافة إلى دورها في إثراء الجانب الدلالي والصرفي والنحوي وما في هذه المستويات من خصائص كالاستبدال والقلب والإعلال والحقول الدلالية والتشابه اللفظي ومن ذلك بعض المثلثات اللفظية والصيغ والأبنية الصرفية.

أما الخاتمة فاحتوت على مجموعة من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، ومن أجل إيفاء هذا البحث حقه اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها مؤلفات العلماء الذين كانوا محور الدراسة كالعين للخليل والكتاب لسيبويه وسر الصناعة لابن جني وأسباب حدوث الحروف لابن سينا، بالإضافة إلى الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس ومناهج البحث لتمام حسان وغيرها من الكتب التي تناولت هذا الموضوع. وهذا كل ما تم التطرق إليه في ثنايا هذا البحث وما استطعت جمعه واستنتاجه، راجية من المولى عز وجل السداد والتوفيق.

مدخل

مدخل إلى الصوائت العربية

1) الإرهاصات الأولى للصوائت العربية.
2) مفهوم الصوائت وأسس تصنيفها.
3) التنوعات الإسمية للصوائت العربية.

مدخل

إنَّ ظهور الدراسة الصوتية عند العرب في عصر مبكر يعتبر دليلا على تفوق هذه الأمة ونبوغ فكرها، بغض النظر عن تأثرها بالأمم السابقة لأن مسألة أخذ أمة عن أخرى مسألة مرهونة بأدلة قاطعة كما أنها أمر لابد منه يفرضه تلاقح الأمم وتبادل ثقافاتها، ولكن ما يجعل هذه الدراسة موروثا عربيا من نتاج أبناء البيئة العربية هو الغاية والهدف المنوط بهذا الدرس وهو تلاوة كتاب الله وفهم محتوياته، فنشأت باكورة الدرس الصوتي العربي مختلطة بالدراسات الأخرى النحوية والصرفية والدلالية، وهذا ما نلاحظه في مؤلفاتهم فلا يكاد يخلو كتاب من كتبهم المؤلفة في النحو أو الصرف من المباحث الصوتية، أي أنه لم يؤلف في الصوت كعلم قائم بذاته، ودمجهم هذا لمستويات اللغة ليس جهلا منهم بعدم التفريق بينها، وإنما ما يبرر ذلك هو أن اللغة العربية نشأت متكاملة بكل مستوياتها لذلك نشأ البحث فيها تبعا لنشأتها، كما أنها لم تكن غاية في حد ذاتها بل كانت وسيلة لفهم كتاب الله. وهنا نلاحظ أن القدماء لم يقسموا أعمالهم وفقا لمستويات اللغة، بل هم من انقسموا وفقا لتنوع الدراسات "فتمثل الدرس الصوتي عندهم من خلال ثلاث منطلقات مختلفة يمثلها ثلاث طوائف وهي:

- طائفة اللغويين ويمثلها الخليل بن أحمد الفراهيدي.
- طائفة النحاة (الصرفيين) ويمثلها سيبويه.
- طائفة القراء وأهل الأداء ويمثلها ابن الجزري"[1]

ولهذه الطائفة الأخيرة دور بالغ في تطوير هذا العلم وإثرائه بالمؤلفات.

وإذا كان العرب متأخرين زمانيا عن بعض الأمم في مجال الدرس اللغوي العام فإننا نجدهم متفوقين كثيرا عن باقي الأمم، ولقد شهد بذلك علماء الغرب فقال الإنجليزي فيرث: "لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت في أحضان لغتين مقدستين العربية والسنسكريتية"[2] وقال الألماني برجشتراسر: "ولم يسبق الأوروبيين في هذا العلم – يعني الصوت– إلا قومان

[1] - عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، مقدمة في علم أصوات العربية، ط3، 1424هـ/2004م، ص: 06

[2] – كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القاهرة، 1973، ص:59

العرب والهنود"[1] ورأى جورج مونان أن علم الأصوات عند العرب "ظاهرة هامة بحد ذاتها ...، ولابد من الاعتراف بوجوده عندهم وأنه علم ممتاز"[2]، ولعل هذه الشهادات جاءت بعد تفحص وتمعن في تلك النتائج والمصطلحات التي اكتشفها العرب ولم يصل إليها الغرب إلا مؤخرا، قال المستشرق برجشتراسر: "البحث الصوتي عند العرب كان قد بلغ درجة من النضج والاكتمال لم يصل إلى مثلها الغربيون إلا في العصر الحديث"[3] إلا أن تلك الدراسات القديمة ظلت بحاجة إلى من ينتشلها من تلك الوضعية ليضعها تحت المحك العلمي أو المنهج اللغوي الحديث حيث أصبح كل شيء يدرس بالآلات ويرى بالأجهزة الخاصة، لكن هذا لا يعني "عدم الاستعانة بالنتائج الباهرة للصوتيين العرب أمثال الخليل وسيبويه وابن جني وابن سينا وغيرهم حيث لا تزال دراساتهم هي المعين الأول والمورد الأساسي الذي انطلق منه المحدثون وهم يتناولون الأصوات العربية خاصة فيما يتعلق بالمخارج والصفات"[4]

1)الإرهاصات الأولى للصوائت العربية:

وإذا أردنا التأريخ لهذا العلم (علم الأصوات)، مع أنه لم ينشأ في البداية كعلم مستقل، فإن الإرهاصات الأولى التي أسست لظهوره، هي تلك التي ظهرت إثر بداية تفشي اللحن في العربية ولاسيما القرآن، والخوف من شيوعه وانتشاره، وتنسب أول محاولة في الدراسات الصوتية إلى أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)، عندما وضع رموزا تقي من الوقوع في أخطاء نطقية أثناء قراءة القرآن الكريم، فيروى أنه سمع قارئا يقرأ قوله تعالى: "إن الله بريء من المشركين ورسوله" بكسر لام "رسوله" فاستدعى كاتبا وقال له: "إذا رأيتني قد فتحت فمي فانقط نقطة فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف، فإن تبعت شيئا من ذلك غنة (تنوين) فاجعل النقطة نقطتين"[5]. فهذا العمل قد يبدو بسيطا إذا نظر إليه من المنظور الحديث لكنه عظيم لانطلاقه

---

[1]– برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، القاهرة، 1981، ص: 05

[2]– جورج مونان، تاريخ علم اللغة، تر: بدر الدين القاسم، دمشق 1972، ص: 106،107

[3]– عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، مقدمة في علم الأصوات العربية: ص: 15

[4]– المرجع نفسه ، ص: 05

[5]– القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، 1406 هـ /1986م، ج 1/ ص: 40

من ذلك الزمن حيث كانت الحياة بسيطة، فليس من السهل أن ينتبه شخص إلى فكرة لضبط النطق الصحيح للكلم آنذاك، والمتأمل في كلام أبي الأسود يلاحظ أنه ركز على حركة الشفتين وأثرهما في نوعية الصوت الذي ينتمي إلى فئة معينة من الأصوات (الصوائت) وهي مجال الدراسة في هذا البحث، وفي إشارته هذه لحركة الشفتين ركيزة مهمة من ركائز هذا القسم، وانطلاقا من هذه الرواية المنسوبة للدؤلي فإن بداية الدراسة الصوتية العربية كانت وصفية فقد اعتمدوا الملاحظة الذاتية للظواهر الصوتية. ويتضح لنا أن دراسة أبي الأسود تنتمي إلى الجانب الفيزيولوجي الذي يعتبر أحد أهم المراحل في الدراسة الصوتية بِضَمِّهِ إلى الجانبين الفيزيائي والإدراكي.

2) مفهوم الصوائت وأسس تصنيفها:

وإذا كان العلماء القدماء لم يضعوا أسسا دقيقة بهذه الصورة في تقسيمهم لأنواع الدراسة الصوتية، فإن وعيهم وإدراكهم بهذه الظواهر كان متجليا في تقسيمهم للأصوات تبعا لمخارجها وصفاتها والذبذبات التي تسير وفقها وصولا إلى أذن السامع، ومن خلال هذا صنفوا الأصوات إلى صنفين رئيسيين وهما: الصوامت: consonants، والصوائت: vowels وإذا كان القسم الأول هو الجزء الأكبر في هذا التقسيم فإن حجم الجزء الثاني لا يكمن في عدده بل في الوظيفة التي يمثلها في بناء الجزء الأول وأهميتها تضاهي أهمية الصوامت، فالصائت قسيم الصامت وبينهما اختلاف في المخرج والصفة والوظيفة والدلالة، وقبل تحديد الأصوات العربية التي يصدق عليها لفظ صوائت ينبغي أن نتعرف على الأسس التي ينبني عليها هذا التصنيف: "فالصوت الصائت يحدد بأنه الصوت المجهور الذي يحدث في تكوينه اندفاع للهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والفم وأحيانا معهما الأنف دون أن يكون ثمة عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضا تاما، أو تضييق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا، وأي صوت لا يصدق عليه هذا التعريف يعد صامتا فالصوت الصامت هو الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نطقه أن يعترض مجرى الهواء اعتراضا كاملا (كما في الباء) أو اعتراضا جزئيا من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع (كما في التاء)"[1]، ومن التعريفين السابقين يتضح أن الصوائت

[1]– محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقاريء العربي، دار النهضة العربية، بيروت، د ط ، د ت، ص: 148، بتصرف.

جميعا مجهورة وهي ستة في العربية: ثلاثة منها قصيرة وهن الفتحة والضمة والكسرة وثلاثة طويلة(أصوات المد) وهن الواو المضموم ما قبلها (في مثل نور) والياء المكسور ما قبلها (في مثل عيد) والألف ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا (في مثل باب) أو مثلما سماها البعض (الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة)، ولعل طولها يكمن في تمديد زمن النطق بها على عكس الثلاثة الأولى، أما الصوامت فهي: ما كانت مجهورة أو مهموسة وهي في العربية: "همزة القطع، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و(في مثل ولد) ي (في مثل يترك)"[1]، وعموما فإن الفوارق التي يتميز بها كل صنف عن غيره تكمن في النقاط التالية:

1) "يكون مجرى الهواء أوسع ما يكون عند اقتراب عضوي النطق من بعضيهما أثناء التلفظ بأصوات الحركة، أما مع الأصوات الصامتة فإن هذا المجرى إما أن يغلق تماما أو يضيق إلى الدرجة التي يسمح له فيها نوع من الحفيف كذلك الذي نسمعه أثناء نطق الحاء أو السين مثلا".[2]
2) تهتز الأوتار الصوتية دائما أثناء نطق الحركة أما مع الأصوات الصامتة فقد تهتز هذه الأوتار وقد لا تهتز.
3) من الناحية الوظيفية فإن أصوات الحركة هي وحدها التي تشكل نواة أو مركزا للمقطع الصوتي، أما الأصوات الصامتة فإنها لا يمكن أن تنهض بهذه الوظيفة .
4) "تتميز أصوات الحركة عن الأصوات الصامتة من الناحية الفيزيائية لتكونها من ذبذبات أكثر عددا وانتظاما من تلك التي تتكون منها الأصوات الصامتة"[3].
5) تتميز أصوات الحركة بأنها أكثر وضوحا في السمع من الأصوات الصامتة.

3) التنوعات الإسمية للصوائت العربية:

ولقد تعددت التسميات لهذين القسمين بتعدد الدارسين والباحثين وكل حسب وجهة نظره، فهناك من يسميها الصائتة أو المصوتة في مقابل الصامتة ولعل هذا هو الأكثر

[1]– محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: 150

[2]– عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، مقدمة في علم أصوات العربية، ص: 59

[3]– المرجع نفسه، ص: 60

شيوعا لأن الصوت "مصدر من الفعل صات بمعنى صاح والصائت: الصائح"[1] (اسم فاعل منه) وعكسه الصامت، والمقصود بالمصوتة أي التي تعطي ميزة التصويت للصوامت، ومنهم من يسميها الحركات والسواكن مع أن مصطلح السكون فيه ما يقال فهو انعدام الحركة أو ما يسمى بالمصطلح الحديث الاستبدال بالصفر وسيأتي ذكره في الفصول القادمة.

ونجد الدكتور غانم الحمد قدوري في شرحه على الجزرية يصنفها إلى جامدة وذائبة ولعل هذا المصطلح أقرب إلى أهل التجويد منه إلى أهل اللغة، يقول أحمد بن أبي عمر الأندرابي، (ت 475 هـ): "الحروف الذائبة ثلاث: الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم ما قبلها والألف ولا يأتي ما قبلها إلى مفتوحا وهذه الحروف حروف المد واللين وسميت بذلك لأنها تذوب وتلين وتمتد وما عداها جامد"، ومن جهة أخرى سميت بالمتغيرة بمقابل الثابتة "فالثابتة هي تلك الأصوات التي أطلق عليها اسم الأصول ومنها وحدها يتكون جذر الكلمة وتكون ثابتة ثباتا يكاد يكون تاما في أثناء التصريف وهي التي تعطي المعنى الأساسي للمفردة من نحو الكاف والتاء والباء في كَتَبَ، كاتب، كُتب.....الخ، والمتغيرة وهي الأصوات، التي نظر إليها اللغويون العرب على أنها أصوات زائدة لا تدخل في جذر الكلمة كأصوات المد القصيرة والألف والواو والياء في حالة المد المحض"[2].

وإذا كانت هذه التسميات قد اختيرت باعتبار الوظيفة فإن هناك من يسميها باعتبار المخرج فسمي القسم الأول بالجوفية أو الهوائية نظرا لخروجها سلسة مع الهواء دون اعتراض أي عائق لها في مقابل الأخرى التي أخذت تسمية مخارجها كالحلقية مثلا، ولقد اتفق الدارسون على اختلاف تسميتهم لهذا القسم على فكرة مرور الهواء مرورا حرّا في أثناء النطق من غير أن يكون ثمة احتكاك أو إعاقة وجعلوها أساسا لتعريفاتهم لهذا الصنف: "فذهب دانيال جونز إلى أن الصائت صوت مجهور يخرج الهواء عند النطق به على شكل مستمر من الحلق والفم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلا يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاك

[1]– عبد الرحمان العبيدي، معجم الصوتيات، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، ط 1، 1428 هـ/2007 م: ص: 15

[2]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، مسوراثا وزارة الثقافة والإعلام، العراق، د ط، د ت، ص: 07.

مسموعا"[1]، وذهب بلومفيلد إلى أنه "عبارة عن تعديلات للصوت المنطوق لا تتضمن غلقا ولا احتكاكا ولا اتصالا من اللسان أو الشفتين"[2]. فكل العلماء يتفقون على أن الميزة الأصلية في هذا الصنف هي خلوها من الاحتكاكو هذا ما أدى بها لأن تكون "أصواتا موسيقية منتظمة قابلة للقياس خالية من الضوضاء لها القدرة على الاستمرار بخلاف الصوامت التي تنتج ضوضاء جراء الاحتكاك"[3] فهذا هو المفهوم العام للصوائت. وفيما يأتي سيرد ذكرها عند مجموعة من العلماء البارزين في هذا المجال وكيفية تناول كل منهم لهذه الفئة مع سرد مميزاتها وطريقة التعرض لها وكل حسب منظوره ومعاييره فيها، بالإضافة إلى أهميتها وتعدد وظائفها النحوية والصرفية والدلالية والمعجمية.

[1]– عبد الرحمان أيوب، أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، ط 2، 1968، ص: 156، 157

[2]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: ص،24

[3]– المرجع نفسه، ص: 24.

الفصل الأول

الصوائت العربية عند القدماء

1) الصوائت عند الخليل بن أحمد.
2) الصوائت عند سيبويه.
3) الصوائت عند ابن جني.
4) الصوائت عند ابن سينا.
5) الصوائت عند بعض العلماء.

1/ الصوائت عند الخليل بن أحمد: (ت 175 هـ)

لا يعد العلم علما إلا إذا نظر له وفق قواعد وقوانين تتوج بمؤلفات تحتويه، وإن كانت قد سبقت إشارة بأن أبي الأسود هو من وضع الإرهاصات الأولى لعلم الأصوات العربي فإن هذا لم يرق إلى مستوى النضج والكمال إلا في القرن الثاني على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابه العين ولاسيما مقدمته الثرية بهذا المجال، يقول أحمد محمد قدور "وهكذا انتهيت بعد طول الوقت ودوام التفكير فقد بدأ انشغالي بهذا الموضوع منذ سبع سنوات إلى أن مدخل البحث في علم الأصوات عند العرب هو في الكشف العلمي المنصف عند جهود الخليل في مقدمته كتاب العين انطلاقا من أصالة هذه الجهود"[1]، فلم يترك الخليل جزءا في هذا المجال إلا وتطرق له ولو بإشارة لذلك يعتبر كتابه مصدرا من مصادر العربية التي لا ينبغي لأي باحث لغوي الاستغناء عنها ولاسيما في مجال الدراسة الصوتية.

والحديث عن جهود هذا الرجل وفضله ليس بالأمر الهين الذي يمكن سرده في بضعة أسطر لذلك سيتم تسليط الضوء على ما رآه في ما يسمى بالصوائت، "وبالنظر في تراثنا الصوتي واللغوي نجد اهتمام علمائنا يتركز بصورة واضحة على (حروف المد) الثلاثة دون (الفتحة والضمة والكسرة) لأنهم نظروا إليها على أنها حروف كالصوامت بناء على أن الكتابة العربية صورتها برموز (ا، و، ي) وضل مصطلح الحركات مقصوراً على الفتحة والضمة والكسرة وكأن هذا نوع وذاك نوع آخر"[2]، ولعل هذا ما نجده مترددا "في كتب الأصواتيين العرب المعاصرين من دعاوى حول عدم عناية علماء العربية بحروف المد عامة والحركات خاصة وأن إشارتهم إليها كانت سطحية دائما وكذلك معالجتهم لها"[3] فإذا نظرنا في دراسة الخليل سنجده يسلط الضوء على حروف* المد دون غيرها من الحركات القصيرة ولعل ذلك يعود إلى طبيعة دراسته فقد كان عمله معجميا، أي أنه كان بصدد تأليف معجم

---

[1]– أحمد محمد قدور، أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، دار الفكر بدمشق، ط 2، 1424 هـ /2003م، ص: 08

[2]– عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود، علم الصوتيات، ص: 186

[3]– غانم الحمد قدوري، المدخل إلى علم أصوات العربية، ص 152

*– أصوات المد

جامع بمفردات اللغة بالاعتماد على جذورها وتقاليب هذه الجذور ولا دخل للحركات فيها كما أن إغفاله لها راجع إلى علمه بأنها أجزاء من أصوات المد وأنها تحمل خصائصها وهو ما يشير إليه في تعليق نقله عنه سيبويه في الكتاب " ثم لأنه كان يتكلم في تلك البسطة الصوتية عن طائفة بعينها من الأصوات اللغوية العربية وهي تلك التي صنفناها على أنها الأصول أي تلك الأصوات التي تصلح أن تكون جذرا للكلمة العربية "[1]، فهذه هي الحجة التي جعلت الخليل يكتفي بحروف المد دون أن يسرد لأنصافها لأنه ليس لها تمثلا كتابيا كباقي الأصوات (ع ف، ت، س ... الخ) وإنما هي مجرد رموز لاحقة بغيرها لا يمكن أن توضع لوحدها سماها الزوائد بمقابلتها بالأصول، وهذا ما ذكره عنه سيبويه أن الفتحة والضمة والكسرة أجزاء من الألف والواو والياء، وما يبرر درايته التامة بها تشكيله للقرآن الكريم بالرموز التي نعرفها اليوم الضمة والفتحة والكسرة والتي توحي من خلال شكلها (ـَـُـِ) أنه اشتقها من أصوات المد وجعل تلك الرموز الكتابية المصغرة لها.

كما أن الإشارة السابقة للشكل الكتابي توحي إيحاءا كبيرا بأن الخليل كان يفرق تفريقا واضحا ما بين صوت الحرف واسمه أي ما بين الصوت والحرف، وهذا يتضح من سؤاله لأصحابه حينما قال لهم: "كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك والكاف التي في مالك والباء التي في ضرب؟ فقيل له نقول: باء، كاف، فقال إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف"[2]، وواضح هنا أن الخليل كان يريد الصوت ولو لم يستعمل المصطلح ولكن العبرة بالمعاني، ويؤكد هذا ما قاله محققا كتاب العين في المقدمة من أن " كلمة حرف تعني في مصطلح الخليل ما نعنيه باستعمالنا كلمة صوت في عصرنا الحاضر ونسمعه يقول: فإذا سألت عن كلمة وأردت أن تعرف موضعها فأنظر في حروف الكلمة فمهما وجدت منها واحدا في الكتاب المقدم فهو في ذلك الكتاب وإن قوله (حروف الكلمة) يعني أصواتها وهو يشير إلى أن ضمن مقدمته التي دعاها الكتاب المقدم هذه المواد الصوتية اللغوية "[3]، وتبعا لذلك فإن ما سيرد من ذكرنا للحرف نقصد به الصوت وإنما جئنا به هكذا لإسناد المبحث

[1]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ، ص: 69

[2]– الخليل بن أحمد، العين، تح مهدي المخزومي، ابراهيم السامرّاني ج 1، ص: 11

[3]– تمام حسان، اللمعة بين المعياريةو الوصفية، دار الثقافة المغرب، د ط، د ت، ص: 168

لصاحبه بكل ألفاظه، ويعتبر الخليل أول من استخدم لفظ حيز ومدرج ومخرج حيث قال" في العربية تسعة وعشرون حرفا منها خمسة وعشرون حرفا صحاحًا لها أحياز ومدا ج وأربعة جوفا وهي الواو والياء والألف اللينة والهمزة وسميت جوفا لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج اللهاة وإنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف "[1] ويبدو أنه كان يقصد من مصطلح حيز المساحة التي يشغلها عدد من الحروف بدليل قوله " الطاء والدال والتاء في حيز واحد"[2] أما مدرج الحرف فقد ورد عنه بمعنى الموضع الذي يبدأ منه الحرف وهو طريق من بدأ الاعتراض، لذلك قال في حروف الجوف أنها لاتقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا الحلق ولا اللهاة، أما مصطلح المخرج فيقصد به الموضع الذي يحصل فيه الاعتراض أي اعتراض الهواء الخارج من الرئتين بدليل قوله عن الحروف الشفوية* "... مخرجها من بين الشفتين".

ويسوق لنا ابن منظور قول الأزهري حول وجهة نظر الخليل قوله: " يقال للياء والواو والألف أحرف الجوف، وكان الخليل يسميها الحروف الضعيفة الهوائية، وسميت جوفا لأنها لا أحياز لها كسائر الحروف التي لها أحياز إنما تخرج من هواء الجوف فسميت مرة جوفا ومرة هوائية وسميت ضعيفة لانتقالها من حال لحال عند التصرف باعتلال "[3].

ودراسة الخليل لهذا النوع من الأصوات كانت من الجانب النطقي الفيزيولوجي انطلاقا من الملاحظة والدقة في الوصف فخروج هذه الحروف (الأصوات) مع الهواء بدون عائق جعل للخليل اعتبارا أخر في تصنيف معجمه فلقد تركها في الرتبة الأخيرة من الترتيب مما يدل على وضعها الخاص الذي خالفت به سابيقيها (الصوامت)، فعدم وجود مخرج لهذه الأصوات بعبارة علماء الصوتيات اليوم أنه لا أثر للاحتكاك في إصدارها وأن قوتها التصويتية تكمن في خروج الهواء وهذه الميزة الأساسية التي تميز أصوات المد.

[1]– الخليل، العين، ص: 52

[2]– المصدر نفسه، ص: 57

*– الأصوات

[3]– غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية، دائرة الشؤون الثقافية والنشر بغداد، د ط 1984 ص 70

هنا يظهر أن الخليل لم يحدد مخرجا لهذه الأصوات وقال أنها هاوية في الهواء وربما يعود ذلك لعدم علمه في وقته المبكر آنذاك بعضو الحنجرة والذي له دور كبير عند المحدثين، كما أنه كان يجهل عنصر الأوتار الصوتية، ولكن بالرغم من ذلك نجد له قول آخر نقله الأزهري عنه بأنه عين مدارج أو مخارج هذه الأصوات: " والعويص في الحروف المعتلة وهي أربعة أحرف الهمزة والألف اللينة والياء والواو فالألف اللينة هي: أضعف الحروف المعتلة والهمزة أقواها متنا ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين، قال: والياء والواو والألف اللينة منوطات بها ومدارج أصواتها مختلفة فمدرجة الألف شاخصة نحو الغار الأعلى ومدرجة الياء منخفضة نحو الأضراس ومدرجة الواو مستمرة بين الشفتين وأصلهن من عند الهمزة "[1].

وأشار إلى أثر أعضاء النطق في عملية إنتاج هذه الأصوات وإلى الموضع الذي يمتد فيه تعديل الهواء المنطلق مع القناة الصوتية، " فمدرجة الألف متناقصة نحو الغار دون أي تعديل من اللسان أو الشفتين ولذلك توصف الألف ومعها الفتحة بأنها أكثر الصوائت اتساعا وأوسعها مخرجا، أما صوت الياء ومعها الكسرة فتوصف بأنها أساسية ضيقة وقوله (ومدرجة الياء منخفضة) أي أن تعديل الهواء المنطلق مع القناة الصوتية يتمثل في وضعية المتقدم من الجزء الأمامي من اللسان إذا يرتفع هذا الجزء وينخفض مقدم اللسان مع انزلاق الفك الأسفل وهذا التعديل لمجرى الهواء ينتج صوت الكسرة الضيق الأمامي"[2] وأما مدرجة الواو فنجدها(مستمرة بين الشفتين) لأن " الهواء المنطلق مع القناة الصوتية يتعرض لتعديل في منطقة الشفتين بتدويرهما بوضعية رخوة تميل في تدويرها إلى الأفقية بالنسبة إلى وضع الوجه وهذا التعديل ينتج صوت الضمة "[3]. ولعل هذا التحليل خير دليل على دراية الخليل بالصوائت القصيرة رغم عدم ذكره لها حرفيا فلقد تنبه إلى علاقة أصوات المد القصيرة بأصوات الألف والواو والياء والتأثير فيما بينها أثناء التصريف ومن ذلك ما لاحظه من أن:

[1]– أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام هارون، الدار المصرية القاهرة، 1964، ج 1، ص: 51

[2]– أطروحة دكتوراه، الصوائت القصيرة، ص 372

[3]– زيد خليل الغزالة، الحركات في اللغة العربية، دراسة في التشكيل الصوتي، جامعة آل البيت عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، ط1، 2004، ص: 15

"الواو والياء إذا جاءتا بعد حركة قويتا وكذلك إذا تحركتا كانتا أقوى"[1] أما إذا سبقت بصامت ساكن فإنها تسقط، "ومن تباين ذلك أن الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة إذا لقيهن ساكن بعدهن سقطت، كقولك: عبد الله ذو العمامة كأنك قلت ذُلْ، وتقول رأيت ذا العمامة كأنك قلت ذَلْ، وتقول مررت بذي العمامة فكأنك قلت ذِلْ ونحو ذلك في الكلام أجمع "[2] ويكمل الخليل قوله: "ألا ترى أن بعض العرب إذا وقف عندهن همزهن كقولك للمرأة (افعلي) وتسكت، وللاثنين (افعلا) وتسكت، فإنما يهمزن في تلك اللغة لأنهن إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة فهذا محل الألف اللينة والواو الساكنة بعد الضمة والياء الساكنة بعد الكسرة وهؤلاء في مجرى واحد"[3].

من خلال هذا يتضح أن الخليل يميز بين نوعين مختلفين للواو والياء فلديه الواو والياء المديتين اللتين تخرجان مع الهواء إذا كان ما قبل الواو مضموما وما قبل الياء مجرورا وعبر عليها بمصطلحي الواو الساكنة بعد الضمة والياء الساكنة بعد الكسرة وهذه إشارة منه على درايته بأن حروف (أصوات) المد لها نفس الخصائص مع الحركات، والنوع الثاني وهو الواو والياء في حالتهما العادية بعد فتح مثلا واللتين تخرجان من مخرجيهما الطبيعيين الذين حددهما وهي الحالة التي أطلق فيها عليهما مصطلح نصفي المد وهي الفكرة نفسها التي أيده فيها أصحاب الدراسات الصوتية الحديثة "وقد لاحظ الخليل اختلاف سلوكهما في أثناء التصريف في الحالتين فهما في الحالة الأولى أعلى درجة في الضعف والاعتلال منها في الحالة الثانية وأورد مثلا في ذلك أنهما عرضة للسقوط إذا كانت في حالة المد الكامل ولقيهما حرف ساكن بعدهما أما في الحالة الثانية من نحو الياء والواو بعد الفتحة إذا سكنتا ولقيهما ساكن بعدهما فإنهما يتحركان ولا يسقطان أبدا كقولك: لو انطلقت يا فلان أو قولك للمرأة: اخشي الله، وللقوم اخشوا الله"[4].

[1]– مقال في مجلة من الانترنت للدكتورة طيبي أمينة.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– الأزهري، تهذيب اللغة، ص: 53

[4]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ص: 72

ويفهم مما نقله الليث عن الخليل بسبب تسمية حروف العلة بهذا الاسم هو أن فيها "لينا وتغيرا يجعلها مختلفة عن الحروف الصحاح"[1] ويروى تفسير منسوب إلى الخليل عن غير طريق الليث قال "واعتلالها تغيرها من حال إلى حال ودخول بعضها على بعض واستخلاف بعضها من بعض، قال وسائر الحروف صحاح لا تتغير عن حالها أبدا"[2] وكتفسير لقوله"فإن الألف اللينة والواو والياء جوفاء هوائية لها حيز واحد يجمعها مع الهمزة تارة ويستغل عنها تارة أخرى ويبدو أن ما يجمع هذه الحروف مع الهمزة هو قرب مبادئها إذ أصل مبدئهن من عند الهمزة وكثرة تحول الهمزة إلى واو أو ياء أو ألف أما ما يجعلها مختلفة عنها فاتّصافُهَا باللين وامتداد الصوت لذلك سميت حروف المد واللين"[3] ولعل هذا ما شكل لبسا عند من درس رأيه في هذه الأصوات الأربع فمن يرى هذا يظن أن الهمزة تنتمي لنفس الحيز مع أصوات المد ولكن هذا لم يخف عن الخليل فقد لاحظ رتبة القرابة بين الهمزة وحروف العلة لكثرة ما يعتريها من تغيير بقلبها إلى حروف العلة ومع ذلك يرى أنها تبقى أقوى هذه متنا"[4].

فالخليل لا يجهل أن الهمزة صوت انفجاري مصدره من أقصى الحلق وهذا ما وضحه في تبريره لبداية معجمه بالعين حيث أشار بأن الهمزة حرف متغير غير ثابت على حال وأن الهاء حرف مهموس مهتوت منخفض لذلك رأى أن أنصعها وأقواها العين الأمر الذي يفسر دراية الخليل بصفات الهمزة ومميزاتها، وإنما ما جعله يضعها مع أصوات المد هو فقدانه لتلك المعرفة بتشريح الحنجرة وأثر الوترين الصوتين في عملية الجهر لذلك ربط بين هذه الأصوات وصوت الهمزة فهي "تنشأ نتيجة انفراج الوترين وانطباقهما ولعل هذا ما اصطلح عليه الخليل بالجوف أي المنطقة التي تلي الحلق أو أقصاه"[5] ويبدو أن هذا الإدخال (إدخال الهمزة مع أصوات المد) لم يكن من عمل الخليل وإنما كان نتيجة لتحريف آو تصحيف بسبب الفهم الخطأ لكلام الخليل عن الحروف المعتلة في العربية، تلك الطائفة التي ميزها عن غيرها من الأصوات ووصفها بكثرة التغير والضعف والانقلاب أثناء التعريف وهي الألف

[1]– الخليل بن أحمد، العين، ص 52

[2]– الأزهري، تهذيب اللغة، ص:50

[3]– المصدر نفسه، ص: 51

[4]– المصدر نفسه، ص: 51

[5]– غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية ص: 169

والواو والياء والهمزة، فالواضح أن الخليل لم يكن يقصد بذلك التغير الجانب الصوتي بل الجانب الصرفي وإنما تكلم عن طبيعتها الصوتية لطبيعة دراسته فالجانب الصوتي والصرفي يتأثران ببعضهما ولا يمكن أن يبدأ دراسته الصوتية بمتغير صرفي، لذلك وجب التنويه عن صفاتها الصوتية المشتركة من تغير وانقلاب وسقوط ولا يقصد بذلك اشتراكها في المخرج، "وما زال هذا الفهم الخطأ واضحا في بعض الدراسات الحديثة التي يتصور أصحابها أن مصطلح "علة" يراد به إبراز الطبيعة الصوتية لهذه الأصوات وهذا واضح من ترجمتهم مصطلح vowel الإنجليزي ب: "علة" حين يتكلمون عن هذه الأصوات"[1].

" من الواضح أن فكرة الخليل عن علاقة الهمزة بأصوات الألف والواو والياء كانت صحيحة جدا من قبل وجهة النظر الفنولوجية إذ أن الهمزة تشترك مع تلك الأصوات في المسلك الفنولوجي وإنما قد تتبادل معها المواقع في طائفة من السياقات من غير أن يتغير المعنى مما يشير إلى أن هذه الأصوات الأربعة تؤلف في العربية ما أطلقنا عليه مصطلح الفونيم الرئيس Archiphonème ويتضح هذا من الأمثلة الآتية:

قاول ⟵ قائل، بايع ⟵ بائع، ادهام ⟵ ادهأم، بير ⟵ بئر، شوم ⟵ شؤم"[2] وهذا ما يفسر المقولة السابقة: "... كقولك للمرأة افعلي وتسكت وللاثنين افعلا وتسكت... فإنما يهمزون في تلك اللغة لأنهن إذا وقف عندهن انقطع أنفاسهن فرجعن إلى أصل مبتدئهن من عند الهمزة"، ومن خلال هذا نلاحظ أن هناك عملية عكسية أو تبادلية بين الهمزة وهذه الأصوات الثلاثة، فإذا لانت الهمزة أصبحت مدا وإذا اشتد المد أصبح همزا ولكن هذا لا يعني اشتراكها في المخرج وإنما لتقارب المخرجين (أقصى الحلق والجوف) فهذا واضح في قوله: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة فإذا رُقِّهَ عنها لانت إلى الياء والواو والألف من غير طريقة الحروف الصحاح "[3].

[1]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 71

[2]– المرجع نفسه، ص: 72، بتصرف

[3]– الخليل بن أحمد، العين، ج 1، ص: 58

"وفي الحق أن التجارب المختبرية قد أثبتت صحة هذا الرأي إذ لوحظ أن الهمزة صوت غير مستفل أصلا وأنه شبيه بأصوات المد الطويلة وأنصاف المد في بعض الأحيان "[1].

ومن خلال هذا نلمس ظاهرة الإعلال عند الخليل وهي ظاهرة عرفها العرب إذ تعد خاصية من خواص الأصوات العربية وظهرت في ذلك القسم الذي سماه بالحروف المعتلة وهي الأربعة التي ذكرناها سابقا، اشتركت في مجموعة من الخصائص كالانقلاب والسقوط والتغيير والحذف وغيرها لذلك نلاحظ في أحيان كثيرة أن ظاهرة البناء تكون عادة في هذه الطائفة من الحروف على عكس غيرها، ولم توجد دراسة بعينها في هذا النوع عند الخليل فهي مجرد إشارات مشتته في الكتب التي كتبت عنه والملاحظ على هذه الإشارات أنها ناضجة دقيقة، ومن أهم آراء الخليل في ظاهرة الاعتلال مايلي:

1) "شدة التبادل بين أصوات الألف والواو والياء من جهة والهمزة من جهة أخرى في طائفة من السياقات.
2) أصوات الألف والواو والياء تخضع لتأثير بعضها البعض أثناء التعريف إذا اجتمعت ومن ذلك ما ذكره أنه إذا التقت الياء والواو في موضع واحد وكانت الأولى منهما ساكنة فإن الواو تدغم في الياء إذا كانت قبلها أو بعدها في الكلام كُلّه نحو: الطي من طويت الواو قبل الياء.
3) تأثير أصوات المد القصيرة في أصوات الألف والواو والياء في أثناء التصريف ومنه انقلاب الألف إذا وقعت عليها صروف الحركات أو ما ظهر في قوله" أن الواو والياء إذا جاءتا بعد حركة قويتا وكذلك إذ تحركتا كانتا أقوى". بالإضافة إلى مجيء صامت ساكن بعد صوت مد طويل"[2] يؤدي إلى سقوط صوت المد كما وضحنا سابقا في مثال ذَلعمامة ولعل قوله سقوط حرف المد رأي خاطئ لأن المد هنا لا يسقط إنما تنقص كميتة أو زمن النطق به فيتحول من من صائت طويل إلى صائت قصير، ورأي الخليل هذا يرجع إلى تصوره أن صوت المد الطويل ليس صوتا منفردا وإنما هو صوت مد مسبوق بحركة من جنسه ويتضح هذا عندما قال" أصوات المد

[1]– أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب القاهرة، 1976، ص: 297

[2]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 77، بتصرف

المحضة: الألف اللينة والياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة)" لذلك يرى الخليل أن المد يسقط وتبقى تلك الحركة المجانسة له ولعل هذا ما قاد الخليل إلى اعتقاد آخر فيه شيء من الخطأ ولو كان قد بناه على وجهة نظر مغايرة فلقد أطلق صفة السكون على صوت المد الطويل أي أنه يرى أن هذا المد متألف من حركة من جنسه تسبقه ثم وجود واحد من حروف المد في حالة السكون ولهذه النظرة تأثير كبير ولاسيما في مجال الصرف، فالخليل أخذ هذا المبدأ من وجهة عروضية فصوت المد الطويل يمثل في الوزن الشعري صوتا ساكنا مسبوقا بحركة من جنسه مثل تحليله العروضي لكلمة: لي ⟵ /0، إذ هي في الأصل ⟵ ///، إذا اعتبرنا أن الحركة (الصائت الطويل) يعادل صائتين قصيرين لكنه حللها وفق تحليله للكلمة من النوع لن ⟵ /0.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ مجموعة من الملاحظات العامة فيما يخص نظرة الخليل لهذه الطائفة من الأصوات وهي الصوائت:

- تركيز الخليل على الصوائت الطويلة دون القصيرة وذلك لطبيعة دراسته الصوتية المعجمية.
- تنبه الخليل أن الصوائت القصيرة جزء من الطويلة وأنها تحمل خصائصها.
- الخليل هو أول من وضع رموز الصوائت القصيرة المعروفة اليوم، اشتقاقا من مثيلاتها الطويلة ودرايته بالجانب الوظيفي الذي تلعبه في الكلام فهي تلحق الحرف (الصامت) ليوصل إلى التكلم به، وعدَّ مخارجها من الجوف باعتبارها أنصاف حروف المد.
- انتباه الخليل لوجود حالتين للواو والياء باعتبارهما صامتان وباعتبارهما صائتان وتوضيح خصائص كل حالة.
- التمييز بين مخرج الهمزة (أقصى الحلق) وغيرها من أصوات المد الثلاثة (الجوف).
- اتفاق الهمزة مع أصوات المد في مجموعة من الخصائص المتمثل أغلبها في الجانب الصرفي (الإعلال) وتسميتها مجتمعة بحروف العلة.

- اشتراك أصوات المد الثلاثة في صفة الجهر والانسياب دون أن يعترضها عارض فتخرج مع الهواء انطلاقا من الجوف.
- عدم انتماء هذه الأصوات الثلاثة لأي مخرج ولا مدرج ولا حيز، إلا أنه قد يكون لها أحيانا ميولا إما نحو الغار الأعلى (مثل الألف) أو الانخفاض نحو الأضراس في مثل (الياء) آو الاستمرار بين الشفتين في مثل (الواو).

2/ الصوائت عند سيبويه: (ت 185 هـ)

إذا كانت باكورة الدرس الصوتي العربي قد بدأت مع الخليل فإن لتلميذه سيبويه دور كبير في إرساء أسس هذا العلم والنهوض به، وتوضيح بعض الغموض فيه، وورد ذلك في كتابه الذي يزعم البعض من خلاله أن سيبويه فهم النحو والصرف ولكنه لم يفهم الصوت، ولكننا إذا عدنا إلى درسه بالفحص والتفسير لتكتشف لنا غوامض هذا الدرس التي نبرهن للدارسين أن ما أنجزه سيبويه في تلك الصفحات القليلة، يعد أثرا علميا عظيما، قل نظيره في تاريخ اللسانيات، فشروحه الواردة في باب الإدغام تؤكد فهمه العميق ودرايته الواسعة بهذه الدراسة فمن خلال هذا الباب الفرعي استطاع أن يقدم المبادئ الرئيسية للدرس النظري للأصوات وبالرغم من صغر هذا الباب، فقد ورد في خمس صفحات ونصف فقط، إلا أنه ضّم مسائلا حية أثرت في الدراسات الصوتية اللاحقة له ومن أهم هذه المسائل: عدد حروف العربية والحروف الفرعية المستحسنة وغير المستحسنة، والإطباق والانفتاح والشدة والرخاوة وترتيب المخارج وجمع الصحاح والعلل أي الصوامت والصوائت (وهذا هو جوهر الدراسة) وحديثه عن الضاد الضعيفة بالإضافة إلى مفهوم الجهر والهمس الذين أبدع فيهما، إذ يعتبر أول من قدم تعريفا اصطلاحيا لهما.

ويعد سيبويه على رأس علماء النحو الذين أخذوا غزير المادة عن الخليل، بل نجده يتفوق عليه في الكثير من القضايا العربية، ويبتدئ سيبويه باب الإدغام بقوله: "هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها وأحوال مجهورها ومهموسها واختلافها، فأصل الحروف العربية تسعة وعشرون حرفا: الهمزة والألف والهاء والعين والحاء والغين والخاء والكاف والقاف والضاد والجيم والسين واللام والراء والنون والطاء والدال والتاء والصاد

والزاي والسين والظاء والذال والتاء والباء والميم والواو "[1]، فسمى هذه المجموعة بالأصول وهي أصول العربية التي يرتكز عليها الكلم، ولقد رأى أيضا وجود قسم آخر وهو الفروع عن الأصول ومن أمثلتها النون الخفيفة والهمزة التي بين بين وهناك أيضا مجموعة أخرى غير مستحسنة ولا كثيرة، وغير مستحسنة في قراءة القرآن وإضافة إلى ذلك فقد قسم سيبويه الأصوات اللغوية وفقا لمعيار تحكم جهاز النطق بالهواء الخارج من الفم إلى أقسام عدة:

فمنها المجهورة والمهموسة، ومنها الشديدة والرخوة، ومنها ما هو بين الشديد والرخو، ومنها المنحرف ومنها المكرر، ومنها المطبقة والمنفتحة. "ومنها اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها"[2]، " ومنها الهاوي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك وهي الألف "[3].

فالملاحظ هنا أن سيبويه فرق هذه الثلاثة عن بعضها فوصف الواو والياء بالمد والليونة ووصف الألف بأنه هاوي يتسع مخرجه لهواء صوته، ولو أن في الثلاثة ليونة إلا أنه يقصد أن الألف لينة مثلها مثل الواو والياء ولكنها تختلف عنهما في أنها هوائية، فيمكن أن نقول أن الألف لينة مدية ولكن لا نقول أن الواو والياء هوائيتان، وما يدل على ذلك تفريق سيبويه لهذه الثلاثة في المخرج فذكر الألف مع المجموعة الحلقية في أقصاها وذكر الواو والياء في مخرجيهما الطبيعيين، فالياء من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى والواو من بين الشفتين في نهاية المخارج دون أن يشير إلى مخرجيهما الهوائيين، أي أنه يميز الألف من الواو والياء مع اشتراكها في أن مخارجها تتسع لهواء الصوت أكثر من اتساع غيرها لأن الألف أشد اتساعا إذ ليس لها تحرك نطقي ملحوظ على حين أن الياء يرتفع معها اللسان تجاه الحنك وأن الواو تضم معها الشفتان وهذه الثلاثة، كما يقول: "أخفى الحروف لاتساع مخرجها وأخفاهن، أوسعهن مخرجا الألف ثم الياء ثم الواو"[4] والخفاء هنا هو عدم وضوح

[1]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط 2، 1402هـ / 1982م، ج4، ص: 431

[2]– المصدر نفسه، ص: 435

[3]– المصدر نفسه، ص: 435

[4]– المصدر السابق، ص: 436

المخرج بسبب اتساعه، ولقد وصف سيبويه هذه الأصوات باللين مقابلة لوصف غيرها من سائر الأصوات بالشدة أو الرخاوة أو التوسط بينهما، "ويبدو أن فكرة اللين في هذا المصطلح لا تشير إلى معنى الضعف بل إلى معنى السهولة في إخراج الصوت بلا احتباس أو تضييق من نحو ما نلحظ في الأصوات الأخرى "[1]، ولعل هذا واضح في وصف سيبويه لهذه الأصوات، وتدخل معها أصوات المد القصيرة وهي أصوات عدها سيبويه أجزاء من الألف والواو والياء ودليل ذلك قوله " ومما يدلك على أن حرف المد بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف (إذا حذف الآخر) إلا حرف مد ولين، فكأنه يعوض ذلك" . فهذه إشارة من سيبويه على أن الحركات أبعاض حروف المد وأجزاء منها وتحمل نفس صفاتها.

من الملاحظ على ترتيب سيبويه للحروف حسب مخارجها أنه يخالف شيخه الخليل فقد رأى سيبويه أنه لا يجب أن يعزل هذه الأصوات (أصوات المد) عن غيرها، فإن كان الخليل صنفها لوحدها باعتبارها جوفاء من جهة، وأضاف لها الهمزة باعتبارها معتلة من جهة أخرى، فإن الأصوات عند سيبويه تبدأ بالهمزة ثم الألف فلقد جعله سيبويه مع الهمزة والهاء في أقصى الحلق وليس لذلك أي مبرر سوى أنه رأى أن الهمزة والألف صوتان مستفلان ولما رآه كذلك وضعه مع أصوات الحلق التي تعد أصواتا مستفلة، وكما ذكرنا سابقا فإنه جعل مخرج الياء مع الجيم والشين وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى ثم جعل الواو مع الباء والميم في أن مخرجها جميعا بين الشفتين، ونلاحظ في هذا التقسيم أنه إذا كان هناك ما يسوغ إبعاد الهمزة عن أصوات المد الثلاثة من ناحية الترتيب الصوتي فإن ما فعله بهذه الأصوات الثلاثة إذا أنه فرقها وحشرها داخل الترتيب الصوتي أمر لا مسوغ له، وذلك لأسباب عدة: فبداية بالألف لا يمكن وضعه مع أصوات أقصى الحلق لأنه صوت مد هوائي لا حيز له ويظهر من خلال هذا أن سيبويه قد وقع في شيء من التناقض، فمن جهة نجده يضع الألف في المرتبة الثالثة من أصوات أقصى الحلق وبهذا يكون قد حصره، ومن جهة أخرى نجده يصفه بالهاوي فبمجرد أن صنفه من المجموعة الحلقية فقد أزال عنه صفة الهوائية.

[1]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 78

والأمر الثاني هو تصنيفه للواو والياء في مواضع لا تكون لهما إلا في بعض الحالات وهي تلك الحالات التي تكون لهما خصائص صامتية حين يكونان في حالة نصف المد وكأنه بهذا قد أغفل ذلك الجانب الكبير والوظيفي والذي تكون فيه الواو والياء صائتين هوائيتين مماثلتين للألف أي أنهما صوتي مد محض، وهذه الفكرة لم يأخذ سيبويه بها في ترتيبه للأصوات العربية، ومن خلال هذا يمكننا القول في إطار مقارنة ترتيب سيبويه بترتيب شيخه الخليل: أن الخليل استطاع أن يقدم تحليلا دقيقا من وجهة النظر الفنولوجية بإخراج هذه الأصوات كطائفة مستقلة تشترك في خصائص معينة، فكان بذلك أكثر دقة، وأوضح تصويرا من لاحقه سيبويه إذ نستطيع بذلك تحديد الجانب الوظيفي من خلال هذه الفئة الصوتية.

إلا أن هذا لا يعني أن سيبويه لم يتفطن لازدواجية صوتي الواو والياء واختلافهما عن الألف في ذلك، كما أشرنا سابقا، إذ نلاحظ أن "الألف لا تغير على كل حال، لأنها لو حركت صارت غير الألف، والواو والياء تحركان ولا تغيران"، ثم يشير إلى أن الألف حرف " لين اتسع مخرجه لهواء الصوت ومخرجه أشد اتساعا من اتساع مخرج الياء والواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك"، ولعل درايته ودقة تعبيره تكمن في قوله " قد" فكأنه يريد أن يشير إلى وجود حالة يجنح فيها صوتا الواو والياء عن أن يكونا صوتي مد محض ولقد نظر إليهما على أنهما مديتان في سياقات أخرى فيقول في موضع من الكتاب: "وهما حينئذ كالألف في المد والمطل وذلك كقولك: ظلموا مالكا، واظلمي جابرا"

"ولقد أشار سيبويه إلى شيء من عمل اللسان في أثناء نطق أصوات المد فقد قسمها إلى ضربين من الأصوات:

1) مرتفعة: وأشار بذلك إلى الواو والياء والضمة والكسرة.
2) مستفلة: وأشار بذلك إلى الألف والفتحة.

وفكرة الارتفاع والاستفال مرتبطة عند اللغويين العرب إلى حد كبير بارتفاع اللسان وانحطاطه في داخل الفم في أثناء نطقه للأصوات اللغوية، فكأن الألف عند سيبويه صوت يكون اللسان في أثناء نطقه منحطا في قاع الفم، بل هو ذهب إلى ذلك صراحة إذ أن الألف عنده ليس منها علاج على اللسان... إنما بمنزلة النفس، ثم كأن الواو والياء والضمة والكسرة أصوات يكون اللسان في أثناء نطقها مرتفعا، وقد يساعدنا على الاعتقاد بذلك ما ورد عن

سيبويه من وصف لصوت الياء إذ أنه وضعه مع الأصوات التي يكون للجزء الأمامي من اللسان دور في أثناء حدوثها بل هو يشير إلى ذلك صراحة في بعض المواضع "[1] هذا بالنسبة للدور الذي يلعبه اللسان في إصدار هذه الأصوات، ومن ملاحظات سيبويه الدقيقة رأيه في أن الشفتين لا دخل لهما في إصدار هذه الأصوات مع أننا نجده يضع الواو في المخرج الشفوي ولكن ذلك في حالتها النصف مدية (الصامتة) لا في حالتها الصائتة. ولقد تكلم سيبويه أيضا عن ظاهرة الإعلال ولكن نظرته لم تكن مخالفة لنظرة شيخه الخليل والكلام عن الإعلال كثير ومفصل والبحث فيه مكرر ولا نكاد نجد كتابا يخلو منه، ففي بعض الكتب نجد بعد كل باب ملحقا للإعلال الذي يلحق أجزاءه لذلك فالمجال لا يسع لسرد تفاصيله فما يهمنا من هذا أراء سيبويه حول الصوائت.

ومن خلال كل ما سبق يمكن أن نجمل أراء سيبويه في بعض النقاط كحوصلة جامعة:

- أن هذه الأصوات (الألف والواو والياء، الفتحة والضمة والكسرة) كلها مجهورة.
- أنها أصوات يمد بها الصوت فيمكن إطالة التصويت بها لأنها ذات قوة إسماع عالية.
- حرية مرور الهواء أثناء النطق بها فمخارجها متسعة وليس هناك من الأصوات أوسع منها مخرجا.
- أنها عندما تتجه للمد لا تتعلق بشيء من جهاز النطق، فلا تضمها شفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها.
- إبعاد الهمزة عن هذه الأصوات ووضعها في بداية المخارج في أقصى الحلق.
- تصنيف الأصوات (الألف والواو والياء) متفرقة فالألف في أقصى الحلق والياء من مخرج الجيم والشين، والواو شفوية.
- عدم تسليط الضوء على الواو والياء باعتبارهما مديتان بل التركيز عليهما كنصفي مدا أي أن سيبويه لم يضع هذه الثلاثة في مجموعة واحدة باعتبارها صوائتا تختص بخصائص مشتركة بل وضعها متفرقة حسب مخارجها.

[1]– غالب فاضل المطلبي، المرجع السابق: ص 80

3/ الصوائت عند ابن جني: (ت 392 هـ)

كما سبق وذكرنا أن علم الأصوات لم يكن علما قائما بذاته في بدايات التأليف الأولى بل كان جزءا تابعا للدراسات اللغوية الأخرى فقد رأينا أنه جاء تابعا للمعجمية عند الخليل، وتابعا للنحو عند سيبويه في باب من أبوابه (الإدغام)، ولا نجده يتبلور بقواعده كعلم في طريقه إلى الاستقرار إلا في القرن الرابع الهجري حيث "أخذت الدراسة الصوتية على يد أبي الفتح عثمان بن جني مرحلة الاستقلال بما كتبه هذا الإمام العظيم في سر الصناعة من بحوث صوتية لم يكتف فيها بجمع آراء سابقيه، وإنما كانت له في هذا الكتاب كما في غيره إضافات وتوضيحات وشروح جعلته المصدر الوفي لمن يريد معرفة التفكير الصوتي عند العرب، كما أشار إلى ذلك الأب هنري فليش"[1] فقد كانت دراسته لهذا الجانب دقيقة ومفصلة على عكس دراسة سابقيه (الخليل وسيبويه) الذين وجدنا في دراستيهما نقصا ولاسيما في دراسة الصوائت وذلك لأنهما لم يركزا على الدراسة الصوتية لوحدها بل تعرضوا لها كجزء من غيرها فقط وهذا ما جعلهما لا يوفيانها حقها.

وخير دليل على نضج دراسة ابن جني وتكاملها ما ورد في سر الصناعة حيث تطرق للعديد من المسائل منها التفريق بين الحرف والصوت ولو أن في تفريقه ما يقال فقد عرف الصوت على أنه ذلك النغم الذي يميز نطق هذا عن ذاك ومثل لذلك باختلاف أصوات الآلات الموسيقية كالناي والخرقات الموجودة فيه فلكل خرقة منه صوتها الخاص وفي هذه الاشا ة إصابة جليلة، ولكن ما يضير من ذلك هو تعريفه للحروف بأنها تلك الحدود التي تحد الأصوات من أطرافها أي طرفي بداية الصوت ونهايته، فقد كان له في الحرف نظرة خاصة ولكنه أبقاها في مجال النطق، مع العلم أن التفريق بين الصوت والحرف هو التفريق من حيث قاعدتيهما إذ يعرف الصوت بأنه الجانب النطقي أو الفيزيولوجي الذي يكون مسموعا من خلال جهاز النطق بينما الحرف هو الصورة الذهنية أو التمثل الكتابي لهذا الصوت وليس هذا المقصود من تعريف ابن جني، ولكن ليس هذا مجال البحث هنا وإنما للاشارة فقط لأن ابن جني استعمل لفظ الحرف في كلامه ولكن إذا رجعنا لماهية الحرف الحقيقية فإننا سنجده يقصد الصوت.

[1]– عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، مقدمة في علم الأصوات، ص:12

كما تكلم أيضا عن كيفية خروج الأصوات والطريقة التي يهتدى بها إلى تمييز الأصوات عن بعضها والتعرف على مخارجها ولعل لهذه الملاحظة أهمية بالغة في الدراسات الصوتية تفطن لها ابن جني في وقت مبكر وأيده فيها المحدثون يقول: "وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف* أن تأتي به ساكنا لا متحركا لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره وتجتذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأن الساكن لا يمكن الابتداء به فتقول: اِكْ اِقْ، اِجْ، وكذلك سائر الحروف، إلا أن بعض الحروف أشد حصرا للصوت من بعضها ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام: اِدْ، اِطْ، اِلْ فلا نجد للصوت منفذا هناك ثم تقول: اِسْ، اِصْ، اِزْ، اِذْ، اِثْ، اِفْ فتجد الصوت يتبع الحرف"[1] .

فهذا التحليل الذي تطرق له ابن جني أصبح من معتمدات الدراسات الصوتية الحديثة للتفريق بين مخارج الحروف* وصفاتها وما يلحقها، ومن خلال عرضه هذا استطاع أن يتوصل إلى الحروف (الأصوات) التي تتسع فيها المخارج وتمتد وتستطيل وتستمر حتى تنفذ فتوصل بذلك إلا أن " الحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو، وأوسعها وألينها الألف إلا أن الصوت الذي يجري في الألف مخالف للصوت الذي يجري في الياء والواو، والصوت الذي يجري في الياء مخالف للصوت الذي يجري في الألف والواو والعلة في ذلك أنك تجد الفم والحلق في ثلاث الأحوال مختلف الأشكال أما الألف فتجد الحلق والفم معها منفتحين غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلا وعلوا قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته وتفاّج الحنك عن ظهر اللسان فجرى الصوت متصعدا هناك فلأجل تلك الفجوة ما استطال، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت، فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر وذلك قولك في الألف (أَ أُ) وفي الياء (إي) وفي الواو (أو)"[2].

---

*- الصوت، الأصوات

[1]- أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب تح: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط 2، 1413/ 1993، ج 2، ص: 6 . 7

[2]- المصدر السابق: ص08

من خلال هذا يتضح أن ابن جني يشير إلى أن هذه الأصوات تتمتع بحرية مرور الهواء إلى خارج الفم حرية تامة في أثناء أدائها، كما لاحظ أن هناك اختلاف ما بين هذه الثلاثة يرجع إلى اختلاف جهاز النطق أثناء أدائها ولعل هذا التصوير يتمتع بالدقة حيث يطابق ما يذهب إليه البحث الحديث إلى حد بعيد و" ما اصطلحوا عليه بحجرة الرنين داخل جهاز النطق"[1] ولا يبدو أن الوصف الذي قدمه ابن جني بعيد عن ملاحظة الخليل عن كيفية خروج هذه الأصوات إذ أشار إلى أن الألف يتعلق بالإنفتاح من الحلق مع اتجاه اللسان إلى الغار الأعلى، والياء تتعلق بالانخفاض نحو الأضراس، والواو تتعلق بضم الشفتين فتنساب بينهما وهنا نلاحظ أن ابن جني لم يدخل دور اللسان في تغيير النطق بل ركز على جهاز النطق "وهو أمر قد يعلل بعدم فهم وظيفة عضلة اللسان في أداء هذه الأصوات".[2]

ومما يضيف وضوحا ودقة لدراسة ابن جني كلامه عن الحركات (الصوائت القصيرة) فإن كان سابقوه قد تكلموا عن الجزء الأول من الصوائت وهو(أصوات المد) ولم يركزوا كثيرا على الحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) ولو أنهم أشاروا أنها جزء منها وتحمل خصائصها، فإن ابن جني قد سرد لها سردا واضحا لا مجال للغموض والإبهام فيه يقول: "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو، وقد كان متقدموا النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة ".[3] وهو بهذا يرى أن ثلاثية المد قد تولدت عنها ثلاثية الحركات القصيرة ولا يرى فرقا بينها "ويذهب إلى أن الفرق بين أصوات المد القصيرة وأصوات الألف والواو والياء إنما الاختلاف في الكمية فحسب وإن الحركة حرف صغير".[4]

والمقصود بالكمية الإطالة في زمن النطق، ولكننا نجده في موضع آخر يشير إلى أن أصوات الألف والواو والياء أصوات "توابع للحركات ومنتشئة عنها وأن الحركات أوائل لها

[1]- غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية: ص:86

[2]- المرجع نفسه، ص: 86

[3]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص:17

[4]- غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دارسة في أصوات المد العربية، ص: 87

وأجزاء منها وأن الألف فتحة مشبعة والياء كسرة مشبعة والواو ضمة مشبعة، ويؤكد ذلك عندك أن العرب ربما احتاجت إلى إقامة الوزن إلى حرف مُجْتَلَب من لفظ البيت فَتُشْبَّع الفتحة فيتولد من بعدها الألف وتُشَبّع الكسرة فتتولد من بعدها الياء وتشبع الضمة فتتولد من بعدها الواو".[1]

وكأنه بهذا يريد أن يبين تلك العلاقة التبادلية بين هذين النوعين والتأكيد على انتمائها لبعضها فأحيانا تتولد القصيرة من الطويلة أو تنقسم وتنقص كميتها فتحول إلى قصيرة، وأحيانا أخرى تنتج الطويلة عن القصيرة وعادة ما يكون هذا في حالات الإشباع في الشعر وكأن ذلك يشبه ما نجده في قضية الأصل والفرع وهذا ما وضحه في قوله: "وقد أجرت العرب أيضا الحرف مجرى الحركة في نحو قولهم: لم يخشَ، لم يسعَ، لم يرمِ، لم يغزُ، فحذفوا هذه الحروف للجزم كما تحذف له الحركات في نحو: لم يقمْ، لم يقعدْ"[2] .

وهنا نجد ابن جني يتكلم عن الحرف والحركة وحذفهما في حالة الجزم ولكن الحقيقة إذا اعتبرنا أن الحركة القصيرة نصف المد، أي أن المد يعادل حركتين فإننا نخلص إلى أن حرف العلة أو صوت المد أو الصائت الطويل لم يحذف في حالة الجزم وإنما حذف نصفه فقط فتحول من الطول إلى القصر وأصبح حركة قصيرة وهذا ما سيفصل فيه في الفصل الثالث في الجانب الوظيفي.

كما نستنتج من القول السابق دراية ابن جني بظاهرة السكون عندما رأى أن الحركة تحذف في الجزم أي أنه أيقن إيقانا تاما أن السكون يعني انعدام الحركة وليس نوعا من أنواعها كما يعتقد البعض، فكانت ملاحظة جيدة منه أيدته فيها الدراسات الحديثة ولعل فكرة اكتمال الحركات الناقصة هي ما أراد ابن جني أن يتوصل إليه من خلال قوله: وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف والكسرة تجتذبه نحو الياء والضمة تجتذبه نحو

[1]– ابن جني، سر صناعة الاعراب، ص: 25

[2]– المصدر نفسه: ص: 26.

الواو ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها فإن بلغ بها مداها تكملت الحركات حروفا أعني ألفا وواوا وياءا"[1].

فبالنظر إلى إلى قوله تكملت الحركات حروفا أي أنها كانت ناقصة وعندما تكتمل تصبح ألفا وواوا وياءا ويضيف ابن جني قائلا: "وإذا كانت الحركات ثلاثا فتحة وكسرة وضمة فالمتحرك إذا على ثلاثة أضرب: مفتوح ومكسور ومضموم فالمفتوح هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها ألف نحو ضاد "ضرب" لك أن تُشْبعَ الفتحة فتقول "ضَارَبَ" والمكسور هو الذي إذا أشبعت حركته حدث عنها ياء نحو ضاد "ضِراب" لك أن تشبع الكسرة فتقول "ضيراب" والمضموم هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت عنها واو نحو ضاد "ضُرب" لك أن تُشْبِع "الضمة فتقول" ضُورب" إلا أن هذه الحروف اللائي يحدثن لإشباع الحركات لا يكنّ إلا سواكِن للأنهن مدّات والمّدات لا يتحركن"[2].

وهنا نلاحظ أن هذا القول يتجاذبه شيء من الصحة وآخر من الخطأ ففي قوله الحركات نلحظ علاقة الحركة القصيرة بالطويلة وهذا ما سبق شرحه ولكن عندما ذكر أن المدّات سواكن لا يتحركن فهنا التناقض بعينه؛ إذ ذكرنا آنفا أن حروف المد هي حركات طويلة أي أنها مصوتات طويلة شأنها شأن الحركات القصيرة فكيف توصف بأنها سواكن لا تتحرك إذا كنا قد قلنا عن السكون أنه انعدام الحركة فكيف لمن يحمل بدل الحركة حركتين أن ينعدم ويصبح ساكنا؟، ويبدو أن هذه الفكرة قد أخذها ابن جني من سابقيه ولاسيما الخليل بفعل إدخاله للجانب العروضي ويمثل المدود بالسواكن أثناء الكتابة العروضية.

ومن جهة أخرى تطرق ابن جني إلى ظاهرة غاية في الأهمية وقد أصبحت اليوم من مباحث الدرس اللساني الحديث وهي مواقع الحركات بالنسبة للحروف أو بالمفهوم الحديث موقع الصائت بالنسبة للصامت فقد عرض لهذا ثلاث حالات متوقعة وهي إما أن تكون الحركة قبل الحرف (الصائت قبل الصامت)وإما أن تكون معه وإما أن تكون بعده وبدأ بالصبر والتقسيم، فوجد أنه من "المحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف وذلك أن الحرف

[1]– المصدر السابق، ص: 27

[2]– المصدر نفسه، ص: 28

كالمحل للحركة وهي كالعرض فيه فهي لذلك محتاجة إليه فلا يجوز وجودها قبل وجوده"[1] وهذا يعني أنه من المستحيل أن تأتي بالحركة سابقة لحرفها لا من الناحية التركيبية ولا من الناحية النطقية، كما أكد استحالتها بظاهرة الإدغام ومثله بالفعل " قطَّع" فلو كانت حركة الطاء الثانية قبلها لمنحت الإدغام بين الطائين " فجواز الإدغام في الكلام دلالة على أن الحركة ليست قبل الحرف المتحرك بها "[2] بالإضافة إلى أنه أشار في موضع أسفل هذا إلى كون الحرف أقوى من الحركة والحرف قد يوجد ولا حركة معه والحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف أي أن وجود الحركة يستلزم بالضرورة وجود الحرف بينما وجود الحرف لا يستلزم ذلك ضرورة، فمن الطبيعي أن يكون ما لا يستلزم وجود الثاني (الحرف) أولى منه (الحركة) وسابق له.

ثم رأى ما إن كانت الحركة تأتي بعد الحرف وأجاز ذلك عندما رأى أنها تفصل بين متقاربين في مثل قولنا: قصَصَ ومضَض وطَلَلَ وسُرُورٌ وخُضَضٌ فرتبة الحركة بعد الحرف الأول من مثلين هي التي فصلت بينه وبين قرينه فلولا ذلك لحدث الإدغام بينهما، ولعلنا نلتمس في ذلك منطقا فلما منع تجويز تقديم الحركة عن الحرف أجاز الإدغام في مثل "قطَّع" ولما جوّز تأخيرها عنه منع الإدغام في مثل: قصص فكأن الحركة التي تفصل بين الحرفين هي التي تمنع إدغامهما، وأضاف دلالة أخرى تجوّز وقوع الحركة بعد الحرف هي ظاهرة إشباع الحروف بالمد فكما أن الألف والواو والياء تأتي بعد الحرف عند إشباعه فإن الفتحة والضمة والكسرة كذلك يجري عليها ما يجري على سابقيها لأنها جزء منها والجزء يتبع الكل ويتميز بنفس خصائصه.

ثم قام بالعرض للرأي القائل بأن الحركة تأتي مع الحرف ولم يثبت في عرضه على الرأي واحد فقد أقرّ بأنه قد رفضها في تحليله لهذه الظاهرة في كتابه الخصائص في باب بعنوان "باب محل الحركات من الحروف معها أم قبلها أم بعدها" ولكننا نلاحظ أنه يجيزها ولكن بطريقة أخرى إذ رأى أنها تحدث مع الحرف ولكن المدة التي تحدث لإشباع الحركة تكون مستقلة، أي أن الأصل أن الحركة تأتي مع الحرف ولكن أثناء النطق بهذا المقطع فإنه يأتي

[1]– المصدر السابق، ص: 28

[2]– المصدر نفسه، ص: 28

الجزء الأول منه والذي هو الحرف ثم تأتي الحركة تابعة له وهنا نلاحظ أنه بطريقة غير مباشرة رفض إتيان الحركة مع الحرف ورجح الرأي القائل بأنها تأتي بعده ولعل في هذا دقة وذكاء من هذا العالم الجليل، إذ توصل لخاصية من خصائص اللغة عند دوسوسير وهي الخطية والتي تعني التسلسل الزمني في النطق واستحالة نطق صوتين في زمن واحد وهذه الخطية تفرض خروج الصامت وأ لا ثم الصائت وهذا أشار إليه ابن جني ولو كان شرحه غامضا في ذلك إلا أن من له قدرة على التحليل سيلاحظ هذا.

وفي جانب أخر "ذكر ابن جني بعضا من صفات أصوات المد فذهب إلى أنها جميعا من المجهورات وأنها أصوات متوسطة بين الشدة والرخاوة وهو رأي واضح الخطأ إذ أن ذلك يعني أنها أصوات احتكاكية لأن الشدة والرخاوة صفتان لا تكونان إلا للأصوات الاحتكاكية ويبدو أنّ ابن جني قد فهم كلام سيبويه على الأصوات اللغوية من قبيل الشدة والرخاوة فهما خطأ إذ أن سيبويه في كلامه ذلك عدّ أصوات الألف والواو والياء أصواتا لينة ليست من الشديدة أو الرخوة فكأن ابن جني قد فهم من ذلك أن هذه الأصوات تتوسط الشدة والرخاوة فأدخلها مع تلك الأصوات التي أشار إليها سيبويه بأنها تتوسط الشدة والرخاوة من نحو العين واللام والراء"[1]

ومن الظواهر التي تطرق لها ابن جني أيضا أن الألف لا تخرج عن المد، والياء والواو تخرجان عنه بأن تتحركا عندما تكون قبلهما حركة من غير جنسيهما وعموما فإن هذه الملاحظة قد تطرق لها سابقوه الخليل وسيبويه ولكن نجد أنَّ ابن جني يشير إلى أن خروج هذين الصوتين عن المد يختلف من سياق إلى آخر "فإذا انفتح ما قبلهما وكانتا ساكنتين فإنهما لا تخرجان من المد كل الخروج بل فيهما بقية منه"[2]، ولقد انتبه من خلال تفسيره لاحتفاظ الياء والواو بشيء من المد إذا سبقا بفتح إلى أن أصل المد وأقواه وأعلاه إنما يكون في الألف والواو والياء محمولان عليهما وملحقان بهما مادامت الفتحة بعض الألف فإنها إذا سبقت هذين الحرفين (الواو والياء) ستحافظ على شيء من خصائص الألف التي هي المد وبالتالي سيتعلق المد بالواو أو الياء التي تلحقها وهذا ما نلاحظه في نحو: بَيْت، سَوْط.

[1]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 88.87

[2]– المرجع السابق ص: 88

ولعل ورود الفتحة سابقة للواو والياء الساكنتين شكل ما يصطلح عليه بصوت المد المركب فكانت هذه الدراسة تمهيدا لدراسات لاحقة حيث نجدها "إحدى منطلقات الدكتور هنري فليش في دراسة صوت المد المركب في العربية وقد جعل الخصائص وسر الصناعة من مصادره"[1].

ولقد لاحظ ابن جني أن الألف والواو والياء على غاية من الضعف "ولو لم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إياها حروف العلة لكان كافيا وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة، ألا ترى أن هذين الحرفين: الواو والياء إذا قويا بالحركة فإنك حينئذ مع ذلك مؤنس فيهما ضعفا وذلك أن تحملهما للحركة أشق منه لغيرهما ولو لم يكونا كذلك إلا لأن مبنى أمرهما على خلاق القوة يؤكد ذلك عندك أن أذهب الثلاث في الضعف والاعتلال الألف"[2] ومن خلال هذا فإن ضعف هذه الأصوات يتوضح أكثر إذا تم التوقف عليهن فإنهن يتضاءلن ويختفين مع الهواء أما إذا وردت ما بين حرفين سيكون لهن صدى ووضوحا في السمع لذلك نجد العرب عندما أرادت استعمال هذه الأصوات للندبة والتعبير باستطالتهما لم تجعلها تالية كي لا تختفي بل جعلت بعدها الهاء لأن السكوت على هذه الأصوات ينقص منها وفي هذه الحالة لا تفي بغرضها وذلك ما لاحظه في الفرق مابين: وامعتصما، ووامعتصماه فهذه الأخيرة أكثر استطالة وأقوى صدى في مثل: (واحسرتاه، وازيداه...) ومن خلال هذا نجد ظاهرة الاعتلال عند ابن جني تختلف عن غيرها عند سابقيه فقد ربطها بفكرة ضعف هذه الأصوات واختلافها، فدرجة ضعفها تختلف من موضع لآخر أثناء التأليف الصوتي بحسب موضعها على الميزان الصرفي (فَعَلَ) وقد كان له في هذا الجانب آراء كثيرة لا مجال لذكرها.

ومما لاحظه ابن جني أيضا على أصوات المد أنها طويلة في بعض المواضع أكثر منها في بعضها يقول: ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توام كوامل قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن في بعضها وذلك كقولك:"يخاف وينام، ويسير ويطير، ويقوم ويسوم، فنجد فيهن امتدادا واستطالة ما فإذا أوقعت بعدهن الهمزة أو الحرف المدغم ازددن

[1]– المرجع نفسه، ص: 89

[2]– ابو الفتح عثمان بن جني الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة 1952 / 1954

طـ لا وامتدادا وذلك نحو: يشاء ويداء ويسوء ويموء، ويجيء ويفيء، وتقول مع الادغام شابّةّ ودابّة، أفلارتـ ى إلى زيادة الامتداد فيهن بوقوع الهمزة والمدغم بعدهن"[1].

وبعد الانتهاء من الصوائت الطويلة والقصيرة وجبت الإشارة إلى أن ابن جني قد تناول هذه الدراسة بطريقة شاملة واسعة فتطرق إلى ما يسمى أصوات المد الفرعية "ويمكن إجمال هذه الأصوات التي تحدث بسبب من تغير في هيئة جهاز النطق فيما يأتي: الفتحة المشوبة بالكسرة، وألف الإمالة، والضمة المشوبة بالكسرة، والواو المشوبة بروائح الياء، والكسرة المشوبة بالضمة، والياء المشوبة بروائح الواو وألف التفخيم"[2] ويلاحظ في هذه الأصوات جميعا أنها "تحدث لإشمام صوت المد شيئا من روائح صوت مد آخر"[3] ونجد ابن جني متأثـ ا من خلال هذا بسيبويه عندما وضع تصنيفا للحروف الفرعية، ولكن دراسة ابن جني كانت تدل على وعي تام ودراية كبيرة بجهاز النطق والدليل على ذلك أنه يرى إمكانية أن تنحى بالفتحة نحو الكسرة والضمة وبالكسرة نحو الضمة وبالضمة نحو الكسرة لكن لا يمكن أن تنحى بالضمة أو الكسرة نحو الفتحة، وهذا يدل على أن "الفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق والكسرة بعدها والضمة بعد الكسرة"[4] لذلك لا يمكنك أن ترجع بهذه الأصوات في اتجاه معاكس نحو الأعلى.

ومن خلال كل ما سبق يمكن أن نلاحظ مجموعة من النقاط نجمل فيها ما توصلنا إليه من خلال دراسة ابن جني لهذه الطائفة:

- التفريق بين الحروف والأصوات وكان هذا التفريق صائبا في الأصوات أكثر منه في الحروف.
- انتباهه لكيفية إخراج الأصوات وتمييزها عن بعضها وذلك بالإتيان بها ساكنة مسبوقة بهمزة وصل مجرورة.
- أوسع الأصوات مخارجا عنده، هي أصوات المد والألف أوسعها وألينها.

[1]- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص: 18

[2]- المصدر نفسه: ص: 50.55

[3]- غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية ،ص: 92

[4]- المرجع السلبق، ص: 92

- صرّح بأن الحركات أبعاض حروف المد وتتميز بنفس خصائصها وأحكامها.
- انتباهه للعملية التبادلية بين الصوائت الطويلة والقصيرة فأحيانا تتولد القصيرة عن الطويلة وأحيانا تتشبع القصيرة بالطويلة.
- تبريره لأسبقية الصامت عن الصائت من خلال شرحه للاحتمالات الثلاث الواردة وتحليله بمجموعة من العلل المقنعة التي اتخذت مباحثا في الدراسات الصوتية الحديثة.
- إشارته إلى الواو والياء إذ سبقتا بفتح وكانتا ساكنتين فإنهما تحافظان على شيء من مديتهما ولا تتخليان عنها كليا واعتبر هذا تأسيا لظاهرة المد المركب.
- إشارته لدرجات ضعف أصوات المد بحسب مواقعها فإذا تطرفت كانت أضعف الحالات وتطرقه لظاهرة الاعتلال من خلال هذا.
- انتباهه إلى أن أصوات المد الطويلة تكون أكثر استطالة إذا ورد بعدها همز أو إدغام.
- رصده لمجموعة من أصوات المد الفرعية، وملاحظاته الدقيقة على جهاز النطق.

4/ الصوائت عند ابن سينا: (370 _ 428 هـ)

إن الدراسة الصوتية لم تقتصر على علماء اللغة والنحو فحسب بل تجاوزتها إلى الفلاسفة من أمثال الفارابي وابن سينا الملقب بالشيخ الرئيس، فقد احتلت المشكلة اللغوية حيزا كبيرا في فكره خاصة بعدما جمعه مجلس الأمير علاء الدولة بأحد اللغويين وهو أبو منصور محمد بن علي بن عمر المعروف بالجبان النحوي وما دار بينهما، فوصفه بأنه فيلسوف ومنطقي وكلامه في لغة العرب لا يُرضى ومن هذه الحادثة تفّرغ للغة وتبحّر فيها وألف فيها رسائلا حملت من درر اللغة وغريبها الجّم الغفير، ولم يشأ أن تبقى معرفته باللغة معرفة سطحية لدلالاتها وعروضها ونحوها فحسب بل أراد أن يتغلغل في كنهها ويتعمق في أغوارها، ومما ساعده على ذلك عنايته بالطب والتشريح ودرايته بهذا المجال دراية تامة فاستطاع من خلال هذا إدراك طبيعة الصوت وماله من أهميته في فهم النظام اللغوي والوقوف على أسراره.

ومع مطلع القرن الخامس الهجري اتجه البحث الصوتي على يدي الشيخ الرئيس اتجاها جديدا، فقد تناول الأصوات تناولَ العارف الخبير بالصوت وأسبابه والإلمام بتشريح جهاز النطق المطلع على تركيب أعضائه، وتميز كلامه عن ذلك كله باصطلاحات لم يعرفها سابقوه من أمثال سيبويه وغيره، وقد تميزت دراسته عمن سبقوه كالخليل وسيبويه وابن جني والمبرد وابن السراج بأنه لم يربط الدراسة الصوتية بأي جانب آخر مثلما فعل غيره وربطوها بالنحو والمعجم، بل إن دراسته تميزت بالاستقلال عن مسائل اللغة الأخرى، فعني عناية شديدة بأعضاء النطق وطرائق هذه الأعضاء في أداء وظيفتها النطقية ومدارج الأصوات التي تصدر عنها وصفات كل صوت، مفردا كتابا مستقلا هو الأول من نوعه في التراث اللغوي العربي سمّاه رسالة في أسباب حدوث الحروف وعلى الرغم من التوجه الجديد الذي أبداه ابن سينا في دراسة الصوت اللغوي وخالف فيه الطرائق المتبعة عند اللغويين المتقدمين إلا أننا لا نجد من الدارسين المحدثين من يتحدث عن جهوده بل ويتجاهلون دوره في هذا الميدان فكلهم سلطوا النظر على دراسات الخليل وسيبويه وابن جني وأغفلوا دراسة الشيخ الرئيس مع أنها دراسة ممنهجة مخصصة للصوت دون غيره بمعزل عن الظواهر اللغوية الأخرى ولعل ذلك يعود لتصنيفهم له من طائفة الفلاسفة والحكماء والمتكلمين لا من طائفة الأدباء والنحاة واللغويين.

ومن المسائل التي تطرّق لها ابن سينا: سبب حدوث الصوت ومن أنه يحدث إما من القرع[1] أو القلع[2] وأسباب حدوث الحرف، وكأنه بهذا يفرق بينهما وأن لكل منهما سببا فرأى أن الحرف هو "هيئة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزا في المسموع"[3]، وكأنه يقصد بذلك بأن الحرف هو نوع من أنواع الصوت أو شكلا من أشكاله التي تَعرِضُ له فتغيره من طبيعة إلى أخرى، ويقسم الحروف إلى نوعين فيقول "والحروف بعضها في الحقيقة مفردة وحدوثها عن حبسات تامة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت يتبعها إطلاق دفعة، وبعضها مركبة وحدوثها عن حبسات غير تامة لكن تتبع

[1]– القرع: هو تقريب شيء ما من شيء آخر مع سرعة في الحركة كالضرب على طاولة.

[2]– القلع: هو إبعاد شيء ما عن شيء آخر مع سرعة الحركة وقوتها كقلع جذع من الأرض.

[3]– ابن سينا، رسالة أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسان الطيان، يحيي مير علم، مطوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د ط، 370– 468، ص:60

اطلاقات"[1]، وقد وضع تقسيمه هذا انطلاقا من مبدأ الحبس والإطلاق التام وقد كان تقسيمه غامضا نوعا ما وذلك تابعا لكونه نظر إليها من منظور طبيٍّ تشريحي وأظنه يقصد بها المجهورة والمهموسة عند العلماء الأوائل وأطلق عليها بعض المصطلحات كاللين والصلابة، والُيبْس والرطوبة بالإضافة إلى أنه قام بتشريح الحنجرة واللسان ورأى أنها تنقسم إلى ثلاثة غضاريف وهنا استعمل العديد من المصطلحات كالحدبة والتقعير فالأول يسمى الغضروف الدرقي والترسي، والثاني سماه بعديم الاسم والثالث شبهه بالقصعة المكبوبة عليهما ويسمى المكبي والطرجهالي بالإضافة إلى العديد من المصطلحات الدقيقة التي استعملها ليفصل خروج الحروف كما ذكر، في هذه التفاصيل طويل، ما يهمنا فيه ما ذكره عن الصوائت.

يقول الشيخ الرئيس في تفصيله لمخارج الحروف وقد ترك الياء والواو في نهاية التقسيم: "وأما الواو الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث الفاء ولكن بضغط وحفز للهواء ضعيف لا يبلغ أن يمانعه في انضغاطه سطح الشفة وأما الياء الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث السينو الزاي ولكن بضغط وحفز للهواء ضعيف لا يبلغ أن يحدث صفيرا.

وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلسا غير مزاحم وأما الواو المصوتة وأختها الضمة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى فوق وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء مع أدنى تضييق للمخرج وميل به سلس إلى أسفل"[2]؛ وأول وأهم ملاحظة يمكن أن نستنتجها من هذا القول هو تعريفه لهذه الأصوات من خلال تسميتها تسمية دقيقة عليها علماء العصر الحديث وهي الصوامت والصوائت وهذا دليل على وعيه التام بأن تلك الحروف الصامتة تحتاج لمن يخرجها من صمتها ويصوت بها وهي الصوائت التي تعطيها هذه الميزة كما سماها أيضا بالكبريات ولعل ذلك لإطالة الصوت بها وكبر حجم الهواء فيها وأطلق عليها اسم الانطلاقية وذلك لأنه لا احتباس فيها للهواء ولا عارض.

والملاحظة الثانية تكمن في أنه جعل للياء والواو قسمين أو حالتين وهما الحالة الصامتة والحالة الصائتة، وهذا ليس بالأمر الجديد في الدراسة الصوتية ولكنه لاحظ عليهما في

[1]– المصدر نفسه، ص:60

[2]– ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص: 84

حالتهما الصامتة أن الاحتكاك في أثناء النطق بهما يكون ضعيفا وقليلا جدا، أما في حالة المد فقد اعترف ابن سينا في هذا المجال بأن طبيعة أصوات المد عليه مشكل فيقول مكملا وصفه : "ثم أمر هذه الثلاثة علي مشكل ولكني أعلم يقينا أن الألف الممدودة المصوتة تقع في صنف أو أصناف زمان الفتحة، وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة والياء المصوتة إلى الكسرة"[1]، ولعل في هذا "إشارة إلى صعوبة فهم عمل جهاز النطق في أثناء حدوث هذه الأصوات، لكنه ذهب إلى أن أهم صفة لجهاز النطق في أثناء ذلك هي حرية خروج الهواء خروجا سلسا غير مزاحم وهي إشارة إلى عدم وجود إعاقة في جهاز النطق في أثناء إحداث أصوات المد عامة"[2].

ومن الملاحظات الأساسية التي تلفت الانتباه، توحيده لأصوات المد الطويلة والقصيرة بأنهما من مخرج واحد وهما من مجموعة واحدة فالطويلة لا تختلف عن القصيرة إلا في الكمية فحسب وهي نظرة قد تختلف بعض الاختلاف عن نظرة سابقيه الذين وإن كانوا قد نظروا إلى أصوات المد القصيرة أو ما اصطلحوا عليه بالحركات على أنها أجزاء من الألف والواو والياء، إلا أنهم فرقوا بينها في تسمياتهم الصوتية فوضعوا الألف والواو والياء، في الأصول ووضعوا الحركات في الزوائد ولم يشيروا إلى وحدة الألف والواو والياء في حالة المد المحض وأصوات المد القصيرة في الوظيفة اللغوية، بل ذهبوا إلى القول بسكون أصوات المد الطويلة إذ هي متألفة عندهم من الألف والواو والياء في حالة سكون سبق كل منهما حركة من جنسه وكأن ما يحدث من تأثير لهذا الصوت في الصامت الذي يسبقه أثناء التأليف بينهما إنما يرجع إلى تلك الحركة المجانسة وقد يكون لنظرتهم هذه مبرر من الناحية الصرفية أما من الناحية الصوتية فهو خطأ وتناقض واضح، ولعل هذا ما تفطن له ابن سينا عندما عدّ الصوائت القصيرة من نفس المجموعة مع الطويلة وأنهما يشتركان في حكم واحد أثناء خروجهما.

[1]– ابن سينا، أسباب حدوث الحروف، ص: 85

[2]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 93

ومن الملاحظات التي أشار إليها ابن سينا أيضا في هذا التعريف درايته بالزمن الذي يستغرقه الصائت القصير والطويل عندما قال: "اعلم يقينا أنّ الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة" فهو يشير إلى أن الفتحة هي نصف الألف من حيث زمن النطق والضمة نصف الواو والكسرة نصف الياء وهذا أيضا مما أشار إليه القدامى.

وعموما فإن استنتاجات ابن سينا لا تختلف كثيرا عن دراسات سابقيه ولاسيما من حيث الوصف وإنما الاختلاف كان في هدف الدراسة وطريقتها فلا نجد ابن سينا يسهب في الشرح في هذه الأصوات مثلما فعل القدامى، بل إن ما قاله في رسالته لا يتعدى المقولة المذكورة سابقا، وذلك لأنه اعتبرها كغيرها من الأصوات فوضح مخرجها والتفت لغيرها مجملا ذلك كله في دراسة صوتية تشريحية محضة، أما القدماء فقد تعرضوا لها من حيث ارتباطها بغيرها مثل الصرف والنحو فقد ذكروها في توضيح المخارج والصفات وفي باب الإدغام والإعلال والقلب ... الخ، لذلك نجدها أخذت نصيبا وإفرا من الدراسة وخاصة أصوات المد الطويلة لأن القصيرة لم يشيروا إليها إلاّ كزوائد ولواحق.

5/ الصوائت عند بعض العلماء:

إن الكلام عن هؤلاء العلماء الأربعة، لا يعني أن هؤلاء فقط من تكلموا عن الأصوات ودرسوها، وإنما تم التركيز عليهم لنكون قد أخذنا من كل مجال عينة باعتبارهم الأوائل في مجالاتهم، وباعتبار مؤلفاتهم من مصادر العربية التي يعتمد عليها بكثرة في الدراسة الصوتية، فبدأت الدراسة بالخليل باعتباره الرائد في علم الأصوات والسابق لغيره، فأخذته كعينة عن الدارسين اللغويين في مجال المعجمية، أما سيبويه فأخذته كعينة عن النحاة وذلك لأنه أخذ الجانب الصوتي كباب من أبواب النحو في كتابه، ثم تطرقت لابن جني فأخذته باعتباره من نحا بهذا العلم (علم الأصوات) نحو الاستقلالية فدرسه كعلم قائم بذاته لم يدخله في أي مجال آخر وذلك في سر الصناعة، ولو أنه كان يشوبه بعض النحو إلا أن الكثير منه سلط على الصوت ثم تطرقت لابن سينا كمثال عن الفلاسفة وباعتبار نظرته لهذا الجانب نظرة مختلفة وذلك بأنه درس الجهاز النطقي دراسة تشريحية من أجل التعرف على

أعضائه وحالته أثناء حدوث الأصوات وأسباب حدوثها، ومن الذين درسوا هذا العلم واهتموا به أيّما اهتمام علماء التجويد وقد انشأوا فيه كتبا إلا أن هدفهم تركز على قراءة القرآن فحسب فكانت لهم مصطلحاتهم وتفسيراتهم، والكلام عنهم يطول لذلك تمت الإشارة فقط إلى جهودهم.

ومن خلال هذا أردت أن أوضح أن الدراسة الصوتية لم تقتصر عن هؤلاء فحسب بل إن هناك العديد من العلماء الذين تداولوها وفيما يلي بعض الإشارات عن أهم آراء بعض هؤلاء العلماء في الصوائت:

أولا: الفـرّاء (ت 207 هـ)

وتعتبر إشارته إلى عمل اللسان أثناء إصدار أصوات المد أول إشارة عربية صريحة، فقد ذهب إلى أنه لمخرجي الضم والكسر مؤونة على اللسان وقد خصّ بذلك الضم والكسر وأخرج الفتح من ذلك غير أن الفتحة تخرج من غير كلفة، وأشار الفراء أيضا إلى دور الشفتين في الضمة والكسرة فذهب إلى أن "الشفتين تنضم الرفعة بهما ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة"[1] ويخرج الفتحة من ذلك أيضا لأن الشفتين عنده تأخذان في أثناء نطقها وصفا محايدا.

ويمكن أن نلاحظ أن الفراء نظر إلى أصوات المد الثلاثة أنها تمثل قسمين من الأصوات: القسم الأول يضم الكسرة والضمة وهما في رأيه صوتان ثقيلان والقسم الثاني يضم الفتحة وحدها وهي بالنسبة له صوت ليس ثقيلا.

ثانيـا: أبو حاتم الـرازي (ت 277 هـ)

ذهب أبو حاتم إلى أن الألف والياء والواو هوائية ليس لها جروس ولا اصطكاك، لأنها تتسلل من جوف الحنك، وفي تعريفه هذا اتفق على ثلاث صفات لم يذكرها الخليل ولا سيبويه ولا الفراء (باعتبار الترتيب الزمني لهم).

[1]– غالب فاضل المطلبي، الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 83

– الأولى: أنها أصوات بدون جروس وقد فسرّ الجرس بالطنين ولعل هذا له علاقة بالاحتكاك فهو يقصد خلوها من الضوضاء والضجيج.

– الثانية: أنها أصوات لا يحدث في أثناء النطق بها اصطكاك ويقصد به الاحتكاك وبهذا يكون الرازي أول من أشار إشارة صريحة لفكرة عدم الاحتكاك في هذه الأصوات.

– الثالثة: أنها تتسلل من جوف الحنك وقد اختلف بذلك عن سابقيه إذ نظر إليها أنها تصدر من موضع واحد وهو جوفي الحنك، وفي الحق هذا هو الموضع الحقيقي التي تأخذ فيه هذه الأصوات صفاتها الصوتية بسبب من الهيأة التي يتخذها اللسان ثمة"[1]

ثالثـا: مكيّ بن أبي طالب (ت 437 هـ)

ولم تختلف ملاحظاته كثيرا عن سابقيه لكنه أشار إلى أن المد يكون أكثر في الألف، وأن الواو والياء إذا تغيرت الحركة فيهما ولم تعد من جنسهما فإنهما تخرجان من المد إلى اللين وسماها بالحروف اللينة، كما لاحظ أن هذين الصوتين ثقيلين وكلما تكررا زاد الثقل، "وقد تكلم مكي عن ظاهرة الإعلال وربطها بأمرين؛ أحدهما ثقل الواو والياء في النطق وثانيهما شدة تعامل هذين الصوتين مع أصوات المد القصيرة وشدة التأثر بها"[2] ومن ملاحظاته المهمة أيضا فصله مصطلح علة عن مصطلح المد، فأصوات المد هي الألف والواو والياء في حالة المد، بينما حروف العلة هي الهمزة والألف والواو والياء غير المدية.

وتطرق أيضا إلى قضية الحرف والحركة وأيهما الأسبق وقد سبقه في ذلك ابن جني.

كما ناقش فكرة الصوائت الطويلة والقصيرة وأيهما أُخذَ من الآخر وتكلم عن آراء الدارسين في ذلك، والرأي الذي جنح إليه وسط؛ مفاده أن الصوائت الطويلة والقصيرة لم تؤخذ من بعضها ولم يسبق أحدهما الأخر وإنما جاءا متلازمين.

[1]– المرجع السابق، ص: 85

[2]– المرجع نفسه، ص: 85

رابعـــا: الفـــارابي (439 هـ)

كانت له نظرة أخرى لهذا النوع حيث فصل فيهم وتناول الدراسة المقطعية التي ترتبط أساسا بالصوائت أو كما يسميها هو المصوتات وذلك لأنه درسها من زاوية أخرى وهي الدراسة الموسيقية فرأى أنها أكثر الأصوات التي يمكن أن تنهض بهذه الوظيفة وذلك لطولها وخروجها مع الهواء فدرسها من حيث صناعة اللحن.

خامســا: ابن بابشـاد (ت 469 هـ)

وقد كان لهذا الرجل جهدا كبيرا في الدراسات اللغوية ولكن جهوده لم تظهر كثيرا فالكثير من الباحثين لا يعرفونه أو لا يذكرون مآثره ومن بين ما خلّف شرح الجمل للزجاجي، وقد تكلم في باب من الأبواب وهو باب الإعراب عن الصوائت فأشار إلى مخارجها قائلا: "فالحركة لها ثلاث مخارج: الشفة: وهي مخرج حرف الضمة ووسط اللسان وهو مخرج حرف الكسرة،والحلق وهو مخرج حرف الفتحة، والسكون وهو سلب الحركة ولا يكون إلا قسما واحدا"[1]

ومن خلال هذا الكلام نستشف ثلاث ملاحظات:

- الأولى: إنه اعتبر الحركات حروفا وهو بذلك لم يتبع السابقين عندما وصفهم بالزوائد أو باللواحق وإنما أعطاهم نفس الحق مع الحروف الأخرى ولعله يقصد بها أصواتا.
- الثانية: أنه جعل هذه الأصوات موزعة من أقصى المخارج إلى أدناها فالفتحة في الحلق والكسرة من وسط اللسان والضمة من الشفتين.
- الثالثة: وهي أنه تنبه إلى أن السكون مقابل للحركات وهو انعدام الحركة وزوالها وقد كان له حديث كثير في هذا المجال سنأتي على ذكره في الجانب الوظيفي في الفصل الثالث وذلك لأنه تكلم عن وظيفتها الإعرابية.

[1]– ابن بابشاد، شرح الجمل، تح: حسين علي السعدي، د ط، 2003، ج 2 ، ص: 16

سادسا: علي بن مسعود الفرغاني (من رجال القرن السادس الهجري)

ولم تختلف آراؤه عن سابقيه كثيرا إلا أنه أتى بملاحظات جديدة وهي أن اختلاف الياء والواو من حالتيهما الصائتة إلى الصامتة لا يكون في الكيفية فحسب بل في الكمية أيضا ويعتبر بذلك أول عربي يشير إلى اختلاف الكمية في الواو والياء بين حالة المد وحالة نصف المد وأن هذه الكمية تنقص كلما ابتعد صوت المد عن صفاته المدية وفي هذه الملاحظة أشار الفرغاني إلى فكرة دقيقة ولو أن التعبير قد خانه فيها، حيث لاحظ أن السكون يكون على نوعين: "سكون ساكن وقد وصف به سكون الصوامت، وسكون مصوت ووصف به سكون أصوات المد الطويلة المحضة وذلك لأن هذه الأصوات لا تعتقب بصوت مدّ قصير البتة"[1]، وكأنه بهذا يريد أن يشير إلى أن أصوات المد الطويلة ليست سواكنا كما وصفها المتقدمون، بل إنه بذلك يقارب المفهوم الحديث فهي تعادل حركتين لذلك أطلق عليها اسم مصوت.

سابعا: الفخر الرازي (ت 606 هـ)

ومن ملاحظاته أن أصوات المد الطويلة أصول للحركات وذلك لأن أصوات المد الطويلة قد تتعرض للزيادة أو النقصان ونقصانها لا يتولد عنه سوى الحركات القصيرة كما لاحظ أن أصوات المد الطويلة هي عبارة عن هيئات عارضة للأصوات فهو يعتبر أن أصوات اللغة تتكون من الصوامت وإنما الصوائت ملحقة بها وعلل ذلك بأنه لا يمكن نطق الصامت إلا بالصائت ويبدو أن فهمه للخليل خطأ، كما انه لم يركز على المخارج كثيرا بقدر ما ركز على تشريح جهاز النطق لهذه الأصوات ونجده أيضا يسمي الحروف بالصوامت وأصوات المد بالمصوتات والصوائت القصيرة يسميها حركات.

ثامنا: رضي الدين الاسترابادي (ت 688)

أشار الاسترابادي إلى أن صوتي الواو والياء مستعليان مرتفعان وهنا تكلم عن دور اللسان والشفتين كما أشار إلى صعوبة معرفة ما يجري داخل جهاز النطق أثناء التلفظ بهذه

[1]- غالب فاضل المطلبي، المرجع السابق، ص: 99

الأصوات، كما تكلم عن الفتحة والضمة والكسرة وأنهم من نفس مخرج أصوات المد الطويلة وتكلم عن وظيفة هذه الأصوات وأنها واحدة فالفتح هو الإتيان ببعض الألف والضم هو الإتيان ببعض الواو والجر هو الإتيان ببعض الياء، وأشار إلى أن لها قدرة وظيفية على تجميع الصوامت وهذه الفكرة مشابهة لما يعرضه المحدثون في الجانب الوظيفي لهذا النوع من الأصوات، كما اهتم بظاهرة المد المركب ووضح كيفية حدوثه وذلك بأنه لا يوجد فاصل صامت مابين الحركة والمد لذلك فإن جهاز النطق لا يجد فاصلا يتحول فيه، مما ينتج اختلاطا في الأصوات فيحدث المد المركب.

تاسعا: شهاب الدين القسطلاني (ت 851 هـ)

"أشار إلى أن هذه الأصوات أصوات مستفلة والاستفال عند هو انحطاط اللسان إلى قاع الفم وتكلم عن أصوات المد القصيرة ووضع لها ترتيبا في جهاز النطق وجعل أولها الفتح ثم يعرض له الضم والكسر، وأثقلها الرفع ودونه الخفض، والفتحة فصل بين الضمة والكسرة واستنتج ذلك من خلال:

أ- الحركة في الأصل عبارة عن انفتاح جهاز النطق ليجري فيه الصوت.
ب-أن التنوع في الحركة أمر عارض لذلك الانفتاح.
ج- أنّ الفتحة تتوسط الضمة والكسرة "[1]

وكأنه بهذا يرى أن الفتحة أصل والضمة والكسرة فرعين عنها وعارضين لها وهذا قريب جدا من الملاحظات الحديثة كما تفطن لظاهرة السكون وقال أنه حالة صوتية بحتة ولا يكون إلا في الأصوات التي لها أحياز أي الصوامت وبذلك نفى صفة السكون عن أصوات المد،ولكنه لم يستطع أن يخرج عن فكرة أسلافه بأن أصوات المد ساكنة فقسم السكون إلى نوعين:

سكون حي يكون في الصوامت التي تقع في أحياز، وسكون ميت يلحق الألف وأختيها ولكنه بهذه التسمية نفى وجوده وعمله وكأنه لا وجود له.

[1]- المرجع السابق، ص: 106

ومن خلال ما سبق نستنتج مجموعة من الملاحظات التي توصل إليها العرب بشأن الصوائت وقد كانت دراسة عميقة منهم إذ تعرفوا على هذه الطائفة من الأصوات وعرفوا مخارجها وصفاتها والأعضاء المتحكمة فيها وفرقوا بين حالاتها المتعددة وتطرقوا لوظائفها، ولم يكادوا يتركوا شيئا يتعلق بها إلا ونظروا فيه بالرغم من قلة إمكانياتهم فاستطاعوا بذلك أن يتركوا تراثا يعتمد عليه في العصر الحديث، وحوصلة ما توصلوا إليه تكمن فيما يلي:

- عرفوا أن الميزة الأساسية في هذه الأصوات هي حرية مرور الهواء إلى خارج الفم من غير أن يحدث احتكاك.
- تعرفوا على عمل جهاز النطق أثناء إصدار هذه الأصوات فأشاروا إلى عمل الشفتين واللسان إلا أن عمل اللسان صعب عليهم قليلا إذ أنه أمر باطن لا يظهر للعيان، أما وصفهم لعمل الشفتين فقد كان دقيقا.
- عرفوا صفات هذه الأصوات فذهبوا إلى أنها مجهورة تتميز بقوتها على الاستمرار في التصويت وأشاروا إلى أنها خالية من الجرس أي من الفوضى والضجيج وهذا ما أكده المحدثون.
- عرفوا أن أصوات المد القصيرة هي أبعاض الطويلة وأنها تختلف عنها فقط من حيث الكمية وإنها تشترك معها في نفس الخصائص.
- فرقوا بين الياء والواو في حالة المد المحض vowel وحالة نصف المدsemi vowel ومنهم من رأى أن فيها ثلاث حالات:
  - حالة المد المحض ويكون صوت المد فيها طويلا.
  - حالة الواو الياء الساكنتين بعد فتح ويكونا فيها أقصر من المد المحض وأطول من الصوامت.
  - حالة الواو والياء المتحركتين أي وهما صامتان.
- أشاروا إلى وظيفة الصوائت في الكلام وذهبوا إلى أنه يؤتى بها ليوصل بواسطتها إلى التكلم بالصوامت.
- وصفوا أصوات المد بحروف العلة وهناك من أدخل معها الهمزة وهذا الإدخال لا يعني أن الهمزة صوت مد وإنما تصنيفهم هذا لا علاقة له بالصوت وإنما بحالة الصرف لذلك قال عنهم المحدثون أنهم أخطأوا ولم يجيدوا التفريق ولم يفهموا الصوت جيدا، ولكن

توضيحات الخليل في هذا الصدد تنم عن نضج في التفكير آنذاك والدراية التامة بالتفريق بين الوظائف الصرفية والصوتية .

- لاحظوا أن صوت المد متألف من صوتين هما الحركة المجانسة ثم صوت المد فرأوا بذلك أن حرف المد ساكنا ولعلهم استمدوا هذا التحليل من الجانب العروضي فاختلط عليهم الأمر مع أنهم يعلمون أن المد هو ضعف الحركة ومع أن منهم من اقّر بوجود السكون الحي الحقيقي والسكون الميت في أصوات المد وهو الذي لا يُحسب إلا أن هذه الملاحظة اعتبرت ثغرة في أبحاثهم وانتقدوا فيها نقدا كبيرا من طرف المحدثين.

الفصل الثاني

الصوائت العربية عند الدارسين المحدثين.

1) الصوائت عند إبراهيم أنيس.
2) الصوائت عند تمام حسان.
3) الصوائت عند عبد الرحمن أيوب.
4) الصوائت عند كمال بشر.
5) الصوائت عند أحمد مختار عمر.

يقول ابن مالك في طالعة كتاب التسهيل "إذا كانت العلوم منحاً إلهية، ومواهبا اختصاصية فغير مستغرب أن يدخّر منها للمتأخرين ما عَسُرَ نيله على كثير من المتقدمين"، فبالرغم من كل تلك النتائج التي توصَّل إليها القدماء من خلال دراستهم المتنوعة إلاَّ أنه لا يصح أن نقول ما ترك متقدم لمتأخرٍّ ولا أول لآخر شيئا.

فإن كانت الدراسات الصوتية عند العرب القدماء قد وصلت إلى أوجها ولم يتركوا فيها ملاحظة إلاَّ ونظروا فيها، فلاُبدَّ أنها لا تخرج عن مقياس العلمية ولا حدود للعلم في البحث والاستزادة، لأن الدراسة لم تنته فيها ولاسيما في عصرنا الحالي مع تطور الأجهزة والوسائل، فإن كان القدماء قد أنهوا دراستهم بالنسبة لعصورهم تلك، فإن المحدثين قد بدأت دراستهم إمَّا انطلاقا من نتائج المتقدمين والتوسع فيها، إمَّا إعادة النظر فيها وتصحيح بعضها ومقارنتها بالحديث، فصحيح أن المحدثين جعلوا الدراسات القديمة مرجعا لهم وهذا ما يفرضه منطق تقدمهم عليهم زمانيا، ولكنهم نظروا إليها كدراسة عصرية ووضعوها تحت المحك العلمي وأخضعوها للتجريب والتحليل والمقارنة بحكم أنها مازلت لم تنتهِ في نظرهم، وإن كانت قد انتهت في نظر سابقيهم بالنظر إلى اعتمادهم على الذوق والحس فحسب.وقد أدى اطلاع اللغويين العرب على العلوم الصوتية الغربية في العصر الحديث إلى إعادتهم النظر في التراث الصوتي العربي وذلك من جوانب متعددة نظراً لتشعب العلوم اللغوية والحاجة إلى دراسة صوتية مكتملة باعتبار الصوت عنصرا أساسياً تعتمد عليه جل الدراسات اللسانية الحديثة.

وقبل الكلام عمَّا قاله المحدثون بالنسبة لطائفة الصوائت وجب أن نعرِّج أولا على المقاييس التي اتخذوها في تحديدها، ونظراً لتأثرهم بالمنهج الغربي الحديث فإننا نجدهم يتبعون تحليل الغربيين ونتائجهم ويسيرون وفق معاييرهم، وحتى وإن انطلقوا من أسس القدماء، فإنهم يجعلون المنهج الغربي بمثابة القانون الذي يضبطون به نتائجهم، ومن بين أهم المعايير التي يستندون إليها في هذا المجال تلك التي وضعها دانيال جونز من أجل تحديد طبيعة أي لغة من حيث نطقها وتركيبها بعد أن وجد الدارسون صعوبة كبيرة في تمثيل الصوائت في جهاز النطق بالإضافة إلى قوة الرنين فيها وكثرة دورانها في الكلام، الأمر الذي جعل نطق الأجنبي بها شاقا عسيراً على خلاف الصوامت التي تشترك في نطقها الكثير من اللغات،

فأصبحت هذه الأسس بمثابة المعايير التي يُعوَّل عليها في الدراسة الصوتية ولاسيما في تعلم اللغات وذلك لأنها أُخذت من عدة لغات مشهورة بحيث يندرج تحتها أي صوت لين من أي لغة كانت.

ولقد بدأ دانيال عمله "بأن حدد الموضع الذي يمكن أن يصعد إليه اللسان نحو وسط الحنك الأعلى، بحيث يكون الفراغ بينهما كافيا لمرور الهواء، دون أن يحدث في مروره أي نوع من الحفيف، فأقصى ما يصل إليه اللسان متجها نحو الحنك الأعلى بحيث لا يحدث الهواء المار بينهما أي نوع من الحفيف، يعد موضعا مضبوطا بين أصوات اللين وقد رمز له بالرمز (**i**) أو ما يشبه الكسرة الدقيقة في اللغة العربية وقد عدَّ المحدثون هذا الصوت أول مقياس لأصوات اللين لتحدد موضعه، إذ لو صعد اللسان نحو الحنك أكثر من هذا، سمع الحفيف الذي يخرج به صوت اللين إلى محيط الصوت الساكن الذي نسميه الياء فالفرق بين الياء وصوت اللين (**i**) هو أن موضع اللسان مع الأولى أقرب إلى الحنك الأعلى والفراغ الذي بين اللسان والحنك الأعلى معها أضيق منه في حالة صوت اللين (**i**) ويترتب عن هذا أننا نسمع بعض الحفيف مع الياء"[1]

"وتكّون المقياس الثاني بأن هبط اللسان إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه الفم بحيث يستوي في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصى اللسان نحو أقصى الحنك فتحدد لنا بهذا مقياس آخر يرمز إليه عادة بالرمز (***a***)، وهو ما يشبه الفتحة المفخمة في اللغة العربية وبين أقصى ما يصل إليه اللسان في صعوده نحو الحنك الأعلى وأقصى ما يصل إليه في هبوطه بقاع الفم،و استنبط المحدثون ثلاث مراحل عند كل منها يتكون صوت لين خاص فاللسان في هبوطه من موضع (**i**) إلى موضع (***a***) يمر بمواضع ثلاثة رمز لها بالتدريج: (***ɔ ɛ e***) **(من اليمين)**، وقد اتخذ علماء الأصوات المحدثون ثلاث مراحل أخرى تلي الصوت ***a*** ناظرين في هذه المر ة إلى نسبة صعود أقصى الحنك ليكون الفراغ بينهما من السعة، بحيث لا يحدث الهواء أي نوع من الحفيف هو المقياس الأخير لأصوات اللين وهو ما يرمز إليه بالرمز (***u***) وهو الذي يشبه الضمة المرققة في اللغة العربية فإذا زاد صعود أقصى اللسان نحو أقصى الحنك أحدث الهواء في أثناء مروره نوعاً من الحفيف وأنتج ذلك الصوت الذي

[1]– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، د، ط، د ت، ص 33

نسميه بالواو، فالفرق بين الواو وصوت اللين (**u**) هو أن الفراغ في أقصى اللسان وأقصى الحنك مع الأولى ضيق إذا مرّ خلاله الهواء أحدث نوعا من الحفيف ويرمز عادة للمرحلتين اللتين بين **a** و**u** بالرمزين الآتيين على الترتيب: **ɔ ə**"[1]

أي أنها تتعاقب فيما بينها: (**ɛ e**) بين (**ə i**) ثم (**ɔ a**) بين (**u a**) (من اليمين إلى اليسار على الترتيب) وهنا يتكون لدينا ثمانية مقاييس تبدأ ب (**i**) وتنتهي بـ (**u**) تعتبر المقاييس المعيارية التي تمثل كل اللغات وتوضع عادة مدرجة في شكل كالأتي:

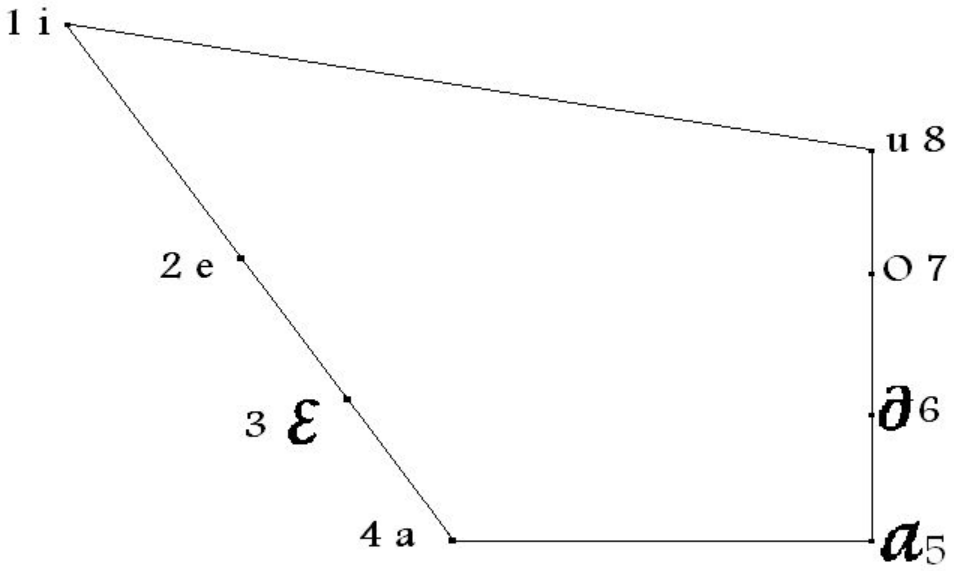

أي أن هذه المقاييس الثمانية تتحدَّدُ تبعا لوضع اللسان بالنسبة للحنك، ولعلَّ هذا ما تطرق إليه القدماء عندما انتبهوا لتغيير حركة اللسان وتأثيرها على تغير الصوائت، كما أن هذه المعايير وما تمثله من أصوات تشبه إلى حد بعيد تلك التي تكلم عنها سيبويه وابن جني وعلماء التجويد بعدهما وما سموه بالكسرة المشوبة بالفتحة والألف الممالة وألف الترقيق وألف التفخيم وغيرها مما يلحق بالصوائت، ومن خلال وضع اللسان قسم العلماء الصوائت إلى مجموعتين: الأولى وتشمل أصوات اللين الضيقة close لأن اللسان يبلغ فيها أقصى ما يمكن من صعود نحو الحنك الأعلى، والثانية هي أصوات اللين المتسعة open واللسان يبلغ أقصى ما يمكن أن يصل إليه من هبوط في قاع الفم وسميت أيضا بأصوات اللين الأمامية وأصوات اللين الخلفية.

[1]– المرجع السابق: ص 34

ومن خلال هذه المقاييس المشتركة التي درست وحددت المعايير التي تمكننا من تحديد هوية هذه الأصوات و سهولة تعلمها انطلق الدارسون المحدثون آخذين هذه المعايير كمرجعية لهم، وفيما يلي سرد لبعض هؤلاء.

1/ الصوائت عند إبراهيم أنيس: (ت 1978)

بعد تلك القطيعة التي حدثت بين دراسة القدماء والمحدثين بسبب تركيز المحدثين على الدراسات والمناهج الغربية والتي أرادوا تطبيقها فيما بعد على التراث الصوتي العربي وإعادة النظر فيه، اعتبر إبراهيم أنيس أول من فتح الباب في هذا الاتجاه في كتابه الأصوات اللغوية الذي صدر سنة 1944 والذي كان جلّ تركيزه فيه على الصوامت التي أخذت حظا وافرا من الدراسة باعتبارها جذر الكلمة وهيكلها، ولم يكن لدراسة الصوائت إلاّ قدر يسير من الاهتمام.

ولقد رأى إبراهيم أنيس أن "الصفة التي تختص بها أصوات اللين هي كيفية مرور الهواء في الحلق والفم وخلو مجراه من حوائل وموانع"[1] كما لاحظ أنَّ لها ميزة الوضوح في السمع على عكس الأصوات الساكنة فَأصوات اللين تسمع من مسافة قد تخفى عندها الأصوات الساكنة أو يُخْطَأ في تمييزها "ففي حديث بين شخصين بعدت بينما المسافة، قد يخطئ أحدهما سماع صوت ساكن ولكنه يندر أن يخطئ سماع صوت لين، وكذلك الحال في الحديث بالتليفون"[2]، ولاحظ أيضا أن وضوح أصوات اللين في السمع يتفاوت بحسب تنوع الصوت، فأصوات اللين المتسعة أوضح من الضيقة فالفتحة أوضح من الضمة والكسرة، ومن خلال هذا التفاوت في الوضوح السمعي وضع المحدثون طائفة بين الصوامت والصوائت، وكان إبراهيم أنيس ممن تكلموا عن ذلك وأثبتوا وجود هذه الفئة والتي تسمى بأشباه أصوات اللين.

[1]- المرجع السابق: ص: 27

[2]- المرجع نفسه: ص: 28

أشباه الصوائت (semi vowles):

يقول إبراهيم أنيس "من الممكن أن تعد حلقة وسطى بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين ففيها من صفات الأولى أن مجرى النفس معها تعترضه حوائل وفيها أيضا من صفات أصوات اللين أنه لا يكاد يسمع لها أي نوع من الحفيف"[1] وهو يقصد بهذا مجموعة الأصوات التي لها بعض خواص الصوائت من جهة وبعض ميزات الصوامت من جهة أخرى، فهو شبه صامت حال وقوعه قبل قمة المقطع، وهو شبه صائت حال وقوعه بعد القمة المقطعية، ويكاد يجمع الباحثون العرب المعاصرون على أن العربية الفصحى لم تستخدم في نظامها الفونولوجي من أشباه الصوائت إلاّ اثنين هما الواو والياء، وقد أدرج إبراهيم أنيس الواو والياء في خانة أشباه أصوات اللين محللا ذلك بأنهما يعالجان علاجا خاصا لأن موضع اللسان معهما قريب الشبه بموضعه مع أصوات اللين (الصوائت)، ودلّت التجارب العلمية الدقيقة على أننا نسمع لهما نوعا ضعيفا من الحفيف ثم عقد مقارنة صوتية بينهما وبين الضمة والكسرة تقريبا والخلاف الفونولوجي بينهما بسيط، وهو أن الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى حين النطق بالياء يكون أضيق منه حين النطق بصوت اللين الكسرة وكذلك الواو التي لا يوجد فرق بينها وبين الضمة سوى في أن الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك عند النطق بالواو أضيق منه عند النطق بالضمة وسيرد شيء من التفصيل في ذلك لاحقا، لأن في هذا المقام إشارة للوضوح السمعي فحسب.

[1]– المرجع نفسه: ص: 29

والمخطط التالي يوضح نسبة الوضوح السمعي بالنسبة لكل فئة

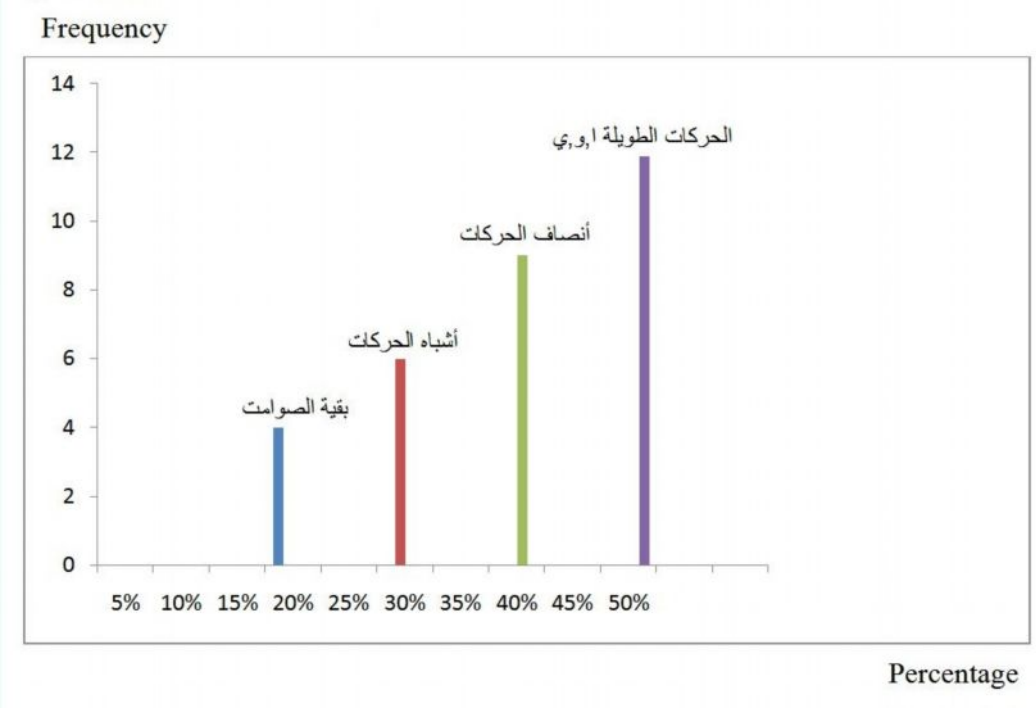

تدرج بياني لدرجات الوضوح السمعي[1]

ولقد رأى إبراهيم أنيس أنه من أعقد الصعوبات التي يمكن أن تواجه متعلم لغة أجنبية هي أصوات اللين وكيفية النطق بها صحيحة كما ينطقها أصحابها، فأصوات اللين كثيرة الدوران والشيوع وأي انحراف عن أصول النطق بها يبعد نطق المتكلم عن الطريقة المألوفة بين أهل هذه اللغة، يقول: "فأقل انحراف في نطقنا لأصوات اللين في اللغة الانجليزية يجعل نطقنا كمصريين لهذه اللغة غريبا لا تستسيغه الأذن الانجليزية"[2] فالأجنبي حين ينطق بلغة غير لغته يتعثر في نطق أصوات اللين ولا يحسن النطق بها إلا بعد مران طويل وجهد كبير، وذلك لأسباب منها:

1) "أن الفروق بين أصوات اللين في اللغات بصفة عامة كبيرة ولا تكاد تشترك لغة من اللغات مع أخرى في كيفية النطق بها، بل إن لهجات اللغة الواحدة لتختلف فيها اختلافا يميز كل لهجة من هذه اللهجات، فليست أصوات اللين في لهجات اللغة الانجليزية ذات طريقة واحدة في نطقها وكذلك الحال في الفرنسية والعربية وهكذا.

[1]– عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، عمان، ط 1، 2002/ 1422، ص: 328

[2]– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية: ص: 30

2) وضوح أصوات اللين في السَّمع إذا قيست بالأصوات الساكنة يجعل أي انحراف في نطق الأولى أبين في السمع، نابياً في الأذن، يبعد بالمتكلم عن النطق الصحيح.
3) نسبة ورود أصوات اللين وشيوعها في كلِّ كلام كبيرة جداً تبرز خطأها وتجسِّمُه"[1] وهذا يعني أن أنيس لم يركز على الصوامت في تعلّم الأجنبي بقدر ما ركز على الصوائت وذلك لأن الأصوات الساكنة ليست من الوضوح والشيوع كأصوات اللين كما أن الأصوات الساكنة يسهل ضبطها بمجرد تحديد مخرجها، وفي معظم الأحيان تشترك اللغات في كثير منها، فمُعْظم الأصوات الساكنة في اللغة الفرنسية تماثل إلى حد كبير نظائرها في اللغة العربية، لذلك لا تقف حجر عثرة في نطق الأجنبي كما تفعل نظيرتها.

وانطلاقا من هذه المقارنة التي وضعها إبراهيم أنيس بين الصوامت والصوائت وصعوبة تعلمها، جَعَلَ معايير دانيال جونز كمرجع له والدارسين المحدثين الذين لاحظوا صعوبة تعترض أبحاثهم في هذه الفئة من الأصوات، فقد عرض إبراهيم أنيس لهذه المعايير وفصّل فيها وشرح موضع اللسان أثناء النطق بها مثلما سبق الذكر.

هذا وقد رأى إبراهيم أنيس أن المتقدمين من علماء العربية لم يعنوا بأصوات اللين كما اهتموا بالأصوات الأخرى، بل عرضوا لها عرضا سطحيا مع أنها الفئة الأكثر شيوعا، فرأى في عملهم هذا إهمالا وخطأ فاهتمامهم بالكتابة آنذاك صرفهم عن أهمية أصوات اللين فلم يضعوا لها إلا رموزا فرعية لا يمكنها أن تعبر عن أهمية هذه الأصوات لأن الكتابة في نظره وسيلة ناقصة للتعبير عن الأصوات اللغوية، وكأنه برأيه هذا يبين أن للصوائت الحق في أن توضع لها رموزا كتابية مثلها مثل الصوامت لتعبر عنها باعتبارها أصوات كغيرها بل ولها من الأهمية ما ليس لغيرها، وذلك لأنه يرى أن أصوات اللين في العربية لا تعدوا أن تفوق الثلاثة وأن التفريق بينها في الكمية من حيث الطول والقصر لا يعد فرقا، ولقد اعتبر رأي ابن جني وبعض من أيده في قوله أن الحركات أبعاض حروف* المد أمر فيه كثير من الصحة ولكن من منظور آخر، فما استنتجه من كلام القدماء ولاسيما ابن جني أنَّ أصوات

[1]– المرجع السابق ص:31

اللين "في الحقيقة ثلاثة فقط بصرف النظر عن طول الصوت وقصره فلا يغير هذا من حقيقته وتلك الأصوات هي ما تسمى عادة بالفتحة والكسرة والضمة"[1] .

وقد تكلم أيضا عن تلك الانحرافات التي ذكرها ابن جني، كالفتحة المشوبة بالكسرة أو الألف الممالة والفتحة الممالة نحو الضمة وألف التفخيم وكذلك الضمة المشوبة بالكسرة، ويرى أنها كلها تنتمي للأصوات الثلاثة الأصلية 'الفتحة، الضمة والكسرة) وأن تفرعها هذا ناتج عن تغير في الكمية فحسب، وأشار إلى أن قياس هذه الأصوات الفرعية بتلك المعايير العامة التي وضعها جونز يتطلب بحثا في اللهجات العربية نظرا لما ذكره ابن جني ولكنه يكاد يوضح تطابق هذه الأصوات مع المعايير المذكورة وذلك إذا تمعنا في أداءات القراء "فنسبه الكسر كما نسمعها من القراء حين يلتزمون قراءة حفص، تشبه كل الشبه ذلك الصوت الذي يرمز إليه بالرمز (**i**)، غير أنه حين تتأثر بأصوات التفخيم (الصاد، الضاد، الطاء، الظاء) وربما أيضا (الخاء،و الغين،و القاف) نلحظ ميل هذا الصوت قليلا نحو ذلك المقياس الذي يرمز له بالرمز (***e***)، وإذا قيست الفتحة العربية بمقياس أصوات اللين وجدناها قريبة الشبه بذلك المقياس الذي يرمز إليه بالرمز (***∂***) ويتجه هذا الصوت قليلا نحو المقياس الذي يرمز إليه بالرمز (***a***) حين تتأثر الفتحة بأصوات التفخيم، أما الضمة العربية فهي تنطبق تمام الانطباق على المقياس الذي يرمز إليه بالرمز (***u***) غير متأثرة بالأصوات المستعلية"[2] أما فيما يخص أصوات اللين الممالة فقد اكتفى بقياس الفتحة الممالة نحو الكسرة وذلك لشيوعها وكثرتها في اللهجات العربية قديما وحديثا "فإذا كانت الإمالة شديدة أمكن أن تكون الفتحة قريبة الشبه بالمقياس(***e***) أما في الإمالة الخفيفة فتشبه إلى حد كبير المقياس (***ɛ***)"[3] .

أنصاف أصوات اللين:

ولعل من ينظر إلى هذا المصطلح يخيل إليه أنه سيتم العرض للحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) انطلاقا من الكمية، ولكن المقصود من هذا ما ذكرناه آنفا وهو

---

*_ أصوات المد

[1]– المرجع السابق، ص: 40

[2]– المرجع نفسه، ص: 42

[3]– المرجع نفسه، ص: 43 بتصرف

طائفة الأصوات المسماة بأشباه الصوائت والتي نجد فيها صوتين عند إبراهيم أنيس وهما الياء والواو فهو لا يرى فرقا كبيرا بينهما وبين الكسرة والضمة على الترتيب إلا أن الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى حين النطق بالياء يكون أضيق منه في حالة النطق بصوت اللين (**i**) مما يترتب على ذلك سماع نوع من الحفيف وكذلك الأمر بالنسبة للواو فلا فرق بينها وبين الضمة إلاّ أنّ الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك في حالة النطق بالواو أضيق منه في حالة النطق بالضمة (***u***) فيسمع أيضا نوعًا من الحفيف فذلك الحفيف جعل منهما صوتين شبيهين بالأصوات الساكنة من جهة أما موضع اللسان معهما فجعل منهما صوتين شبيهين بالصوتين (**i**) و(***u***)، ومن خلال هذا يمكن اعتبار الواو والياء المرحلة التي عندها يمكن أن ينتقل الصوت الساكن إلى صوت لين وبهذا فهما صوتان انتقاليان حيث يبدأ فيهما اللسان من موضع ثم ينتقل بسرعة إلى موضع لين أخر.

ومن هنا أصبح لهذين الصوتين طبيعة مزدوجة خاصة "فهما قابلان للتحول إلى أصوات لين خالصة، فمخرج الياء كما تحققه التجارب الحديثة ينطبق إلى حد كبير على وصف القدماء له، أما مخرج الواو فليس الشفتين كما ظن القدماء بل هو في الحقيقة من أقصى اللسان حين يلتقي بأقصى الحنك غير أن الشفتين حين النطق بها يستديران أو بعبارة أدق تكمل استدارتهما لأن الشفتين تتأثران بنطق أصوات اللين فهما منفرجتان مع أصوات اللين الأمامية ومستديرتان مع أصوات اللين الخلفية، فكما تتأثر الشفتان بنطق الياء فتفرجان معها تتأثران أيضا بنطق الواو فتستديران معها ولعل وضوح استدارة الشفتين مع الواو هو الذي جعل القدماء ينسبون مخرج الواو إلى الشفتين"[1].

وفي الأخير يمكن أن نستنتج مجموعة النقاط التي توصَّل إليها إبراهيم أنيس في دراسته للصوائت، ولو أنه لم يخصص لها جزءا كبيرا من دراسته:

- وضع أسسا يبين من خلالها أهمية الصوائت وضرورة وجود رموز كتابية لها تضاهي بها الصوامت كما عرض للأسباب التي جعلتها صعبة التعلم بالنسبة للأجنبي والتي جعلت العلماء يهتمون بها ويضعون لها معاييرا.

[1]- المرجع السابق، ص: 45

- عرض لمعايير جونز التي تشمل كل اللغات وتعتبر بمثابة القانون الضابط للصوائت.
- تطبيق مقاييس جونز على الصوائت العربية وانحرافاتها.
- تكلم عن أشباه الصوائت في العربية أو ما يعرف بأنصاف أصوات اللين وهما الياء والواو وحدد مخرجهما الأصلي وصفاتهما.

2/ الصوائت عند تمام حسان:

يعد تمام حسان واحداً من اللسانيين العرب الذين ربطوا بين الدرس اللغوي الغربي والدرس اللغوي العربي، ليعطي تصوراً جديداً للدرس العربي الحديث وانطلاقا من هذا أعاد وصف أصوات اللغة العربية وسعى إلى تأسيس وصف فونولوجي لأصوات العربية في وقت كان الدرس الصوتي العربي درساً فونيتيكيًا في خصائصه العامة لا فونولوجيًا، وهذا لأنهم نظروا للعلمين على أنهما علم واحد لتداخلهما، والمتأمل في الدرس الصوتي عند تمام حسان يجده قد مر بمرحلتين تتجسد الأولى في كتابه "مناهج البحث في اللغة" والمرحلة الثانية في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها".

حيث اهتم في الكتاب الأول بشرح علم الأصوات في ضوء المناهج العلمية الحديثة واهتم الكتاب الثاني بوضع نظام صوتي للغة العربية، والمرحلة الأولى عند كل باحث هي التي يقدم فيها مصطلحاته ويعرضها بشكل نظري كونها جديدة على القارئ وقد حاول في هذه المرحلة التفريق بين الفونولوجيا أو كما سماها منهج التشكيل الصوتي و الفونتيك أو علم الأصوات على أساس التمييز بين اللغة والكلام.

والكلام في هذا الشأن يطول ولسنا بصدده وإنما ذكرناه لنبين أن الدكتور تمام حسان سلط دراسته على التفريق بين هذين العلمين وكل ما تناوله في كتابه لا يمكن أن يخرج عنهما ويظهر تأثر حسان بالغربيين من أمثال دوكورتوناي وترتبسكوي وساركوفسكي ودوسوسير وغيرهم وذلك من خلال المصطلحات التي يستعملها، كالقيمة الخلافية الذي نجده يعتمد عليها كثيرا في دراسته وقد أخذ هذا المفهوم من حلقة براغ وما جاء به تروبتسكوي لمعرفة الصوت وتنوعاته ويقصد بها تلك الاختلافات الموجودة بين العناصر اللغوية حيث يقول:

"إنَّ أي حرفين في النظام التشكيلي في أي لغة لا بد أن تكون بينهما جهة اختلاف واحدة على الأقل وهذه الجهة إما أن تكون مخرجا أو صفة وإلا لما صح أن يسميا حرفين بل إنما يكونان حرفا واحدا"[1]، وانطلاقا من هذا المفهوم نجد دراسته تقوم على مجموعة من المقابلات الصوتية والتفريق بين معانيها كالمقابلة بين الجهر والهمس والتفخيم والترقيق والتركيب والتوسط والطول والقصر والنبر والتنغيم والصحة والاعتلال، ولعل أهمية هذه القيم الخلافية تكمن في اعتمادها على الجانب الوظيفي حيث يرى أنَّ أهم القيم الخلافية في أي نظام لغوي اختلاف الوظيفة التي تؤيدها كل وحدة من وحدات النظام وهي التي نطلق عليها المعنى الوظيفي أي أن الفروقات بين الوحدات تستخدم استخداما وظيفيا، وقد جعل حسان مصطلح الوظيفة دعامة أساسية لمنهجه لاسيما في المبحث الصوتي التشكيلي، وقد عول على الوظيفة في التفريق بين الحرف والصوت وكذلك اعتمدها في التفريق بين الصحاح والعلل.

أصوات العلّة:

وأول ما يلاحظه على دراسة تمام حسان لهذه الطائفة أنه لم يعتمد المصطلحات الحديثة لها على حد قول بعضهم الصوامت والصوائت وإنما نجده سار على نهج الأوائل عندما سماها بالصحاح والعلل، ولكنه لم يقصد بالعلل الصوائت الطويلة فحسب كالألف والواو والياء وإنما قصد بها الفتحة والضمة والكسرة، كما نجده خالف الدارسين في دراسته لها وذلك عندما راعى العامية واحتسبها حيث يقول: "إن علاج أصوات العلة علاجا دراسيا يختلف في دراسة الفصحى عنه في دراسة اللهجات العامية والسبب في ذلك يرجع إلى أمرين:

1) أن حروف العلة في اللهجات العامية أكثر منها في الفصحى فالفصحى تعترف بثلاثة حروف للعلة يختلف كل منها بين الطول والقصر ويمكن تسميتها الكسرة والفتحة والضمة في الوقت الذي تعترف فيه اللهجات العامية بخمسة يمكن تسميتها: الكسرة والفتحة (الفتحة المائلة) والرفعة (الضمة المائلة) والضمة والفتحة.

[1]– تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص: 15

2) نظام التفخيم في اللهجات العامية يختلف عنه في الفصحى"[1]

ومن خلال كلامه هذا لا نجده يقصد العامية التي تعني ما هو متداول منحرف عن الفصحى وإنما يقصد بها تنوع الأداءات أو ما يسمى باللهجات وهي التي تكلم عنها ابن جني وذكرها إبراهيم أنيس.

وبعد ذلك خلص تمام حسان إلى أن الحروف الثلاثة التي تعترف بها الفصحى تحتوي كل منها على ثلاثة أصوات "أحدها وهو المفخم ويرتبط بأصوات الأطباق الأربعة والأخر وهو أقل تفخيما ويرتبط بالأصوات الطبقية والثالث وهو المرقق ويرتبط ببقية الأصوات ويمكن الرمز لها كما يأتي":

	مرقق	أقل تفخيما	مفخم	
كسرة	i		L	
فتحة	æ	a		
ضمة		u	Ü	

هذه هي الحركات القصيرة وإذا أردنا الرمز لأصوات اللين كررنا الرمز كما يأتي:[2]

ii		ll
æ æ	a a	
	uu	ü ü

فالتفخيم في الفصحى يرتبط بالأصوات وفي العامية يرتبط بالمواقع وهذا ما وضحه أكثر في ما يسمى بمبحث التشكيل الصوتي الآتي ذكره.

وإلى جانب ذلك فقد تكلم أيضا على معايير دانيال جونز وقام بشرح هيكلته ولقد شرحه بشيء من الدقة والتفصيل وذلك عندما وضح حالة أعضاء النطق أثناء النطق بكل صوت

[1]– المرجع السابق، ص: 108

[2]– المرجع نفسه، ص: 109

على حدى كما بين الأصوات الأمامية من الخلفية والواسعة من الضيقة والمرققة من المفخمة ووضع تفسيرا لأصوات العلة بالنسبة لهذه المقاييس وكيفية النطق بها لاسيما عند القراء فعمله هذا يشبه إلى حد بعيد عمل إبراهيم أنيس.

الفرق بين الصحاح والعلل من خلال منهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا):

لم يشأ تمام حسان أن يكون تفريقه بين هذين الطائفتين على أساس فونتيكي سطحي فقط وإنما أراد إبراز الوظيفة في هذا التقسيم واعتمادها وذلك لانطلاقه من وجهة النظر الوظيفية كما ذكرنا آنفا أو ما يسميه بالتشكيل الصوتي فلما تمعن تمام حسان في تفريقات السابقين بين الصوامت والصوائت وجدها تقوم على أربعة أسس:

1) الأساس الفسيولوجي.
2) الأساس الصوتي.
3) هذان الأساسان مجتمعين.
4) الوظيفة والتوزيع (أو كما يسمى التطريز اللغوي).

"وباستعراض هذه الأسس نرى أن هناك منهجين من مناهج الدراسة مختلفين قد استخدما في التفريق، فأما الأول فيمثل الأساسين الأول والثاني متفرقين أو مجتمعين ويعالج الصحاح والعلل على مستوى علم الأصوات وأما الثاني فيتناولها من ناحية الوظيفة والتوزيع أو التطريز وذلك على مستوى علم التشكيل الصوتي"[1] أي الفونولوجيا، ولقد لاحظ بعد استقرائه لهذه المقاييس ومستعمليها أن هناك خلط بين المنهجين ولقد مثل لذلك بمجموعة من العلماء الذين اتخذوا التقسيم على الأساس الفسيولوجي وقد اتخذ ثلاثة نماذج من العلماء الغربيين الذين أهملوا كل الجوانب الأخرى وركزوا على الجانب الفسيولوجي:

1) "يقول هنري سويت: إن التفريق الأساسي بين الصحاح والعلل يتمثل في أن تشكلات الفم مع العلل إنما تعدل الهواء المجهور فحسب وهو فيما عدا هذا عنصر جوهري فيها ولكن تضييق مجرى الهواء أو إقفاله هو أساس الصوت الصحيح"[2]

[1]– المرجع السابق، ص: 113

[2]– ينظر: المرجع السابق، ص: 114،

2) ويقول تروبتسكوي: "إن خاصية الصحيح هي إنشاء عقبة في طريق الهواء أو فتح هذه العقبة على حين تبدو خاصية العلة في صورة انعدام أي عقبة أو تعويق"
3) ويقول فندريس: "كل العلل تقتضي أن يكون الفم مفتوحا ولو اختلف هذا الفتح في الحجم ولكنه دائما أكبر مما هو مع الصحاح"[1].

فمن خلال هذه التفريقات المعتمدة على الجانب الفيزيولوجي فحسب رأى تمام حسان أنه تفريق سطحي غير وافٍ بالغرض لأنه يتجاهل الوظيفة باعتبارها عامل أساسي في التمييز بينهما، فرأى أنهم بكلامهم هذا لم يحددوا المستوى الذي هم بصدد دراسته والذي يمكن أن يضم هذين الطائفتين والأرجح عنده أنهم يقصدون المستوى الوظيفي لكنه يرى في ذلك خطأ لأن منهج التشكيل الصوتي لا يمكن أن يبدأ بمدخل فيزيولوجي عضوي كهذا المدخل العضلي لأن "الصحاح والعلل في علم التشكيل الصوتي حروف لا أصوات، أي وحدات فكرية لا حركات تشرحها الفيزيولوجيا ولهذا فليس من الدقة في شيء أن نقول إن (حرف) العلة لا يوجد في نطقه تعويق ولا عقبة في طريق الهواء أثناء نطقه لأن الحروف لا تنطق وإنما تنطق الأصوات"[2] وهنا يقف تمام حسان على أرضية صلبة لأنه انطلق من مبدأ التفريق بين الصوت والحرف فالصوت في نظره هو التمثل النطقي لذلك التجريد الذهني الذي هو الحرف فالحرف بالنسبة له مجاله الفونولوجيا والصوت مجاله علم الأصوات، (الفونتيك).

أما بالنسبة للأساس الثاني وهو التفريق على الأساس الصوتي فمثل له أيضا بمجموعة من التعريفات من بينها تعريف دانيال جونز "ليس التفريق بين الصحاح والعلل اعتباطيا فسيولوجيا ولكنه في الحق تفريق مبني على اعتبارات صوتية هي العلو النسبي أو قوة الإسماع في الأصوات المختلفة" أما فيما يخص التفريق على الأساسين مجتمعين فمثل له برأي آيده وورد "العلة في الكلام العادي صوت يمر الهواء في نطقه خلال الفم في تيار مستمر لا تصادفه عقبة ولا تضييق ينتج عنه احتكاك مسموع وكل الأصوات الأخرى صحاح" وكذلك ما قاله إدوارد سابير يمكن أن يجمع بين الأساسين، يقول: "طريقة النطق في

[1]- المرجع نفسه ، ص:114

[2]- المرجع نفسه، ص: 114

الفم ليست كافية بالطبع لحد الصحاح بل يجب أن ندخل في اعتبارنا المخرج" ولقد عقب تمام حسان على هذين الأساسين مثلما عقب على سابقهما فإذا لم يصلح المدخل الفسيولوجي للتطبيق في هذا المجال، فلن يصلح المدخل الطبيعي الصوتي "لأن الحروف وحدات فكرية تجريدية تقسيمية لا حـ س لها ولا تنطق، وهكذا يصبح المدخل الطبيعي قاصرا سواء كان بمفرده أم بالإضافة إلى الأسس الفسيولوجية وسواء كان هذان المدخلان مجتمعين أَو متفرقين فإنهما غير لغويين ولا يمكن اعتبارهما أساسين أصليين من أسس البحث اللغوي تُفرق عليهما المفهومات اللغوية المجردة التي هي غـ يبة عن علم الطبيعة بقدر ما هي أجنبية عن الفيزيولوجيا"[1].

وبعدما رخص تمام حسان المقاييس الثلاثة الأولى وجد ما كان يريد الوصول إليه وهو التفريق بين الصحاح والعلل على الأساس الوظيفي التوزيعي ولقد وجده عند بلوخ ويتريجز حيث عرف هذه الأصوات من الناحية النوعية والتي تعني مدخلا تشكيليا وظيفيا.

ومن خلال هذا الاستقراء الذي قام به لم يجد تعريفا أو تفريقا بين ما هو أصواتي وما هو تشكيلي من الصحاح والعلل، إلا ما ذكره دو سوسير حين تناول المسألة تناولا مزدوجا "حين استخدم اصطلاحات مزدوجة للدلالة على اختلاف النظرة إلى الصحاح والعلل باختلاف الأصوات والتشكيل الصوتي واصطلاحات دو سوسير كما يأتي:

اصطلاحات تشكيلية (وظيفية)	اصطلاحات أصواتية
الصحاح: cononantes (حروف صحيحة)،	consennes (أصوات صحيحة)
العلل: sonantes (حروف علة)،	voyelles (أصوات علة)

ويقول إن الاصطلاحات التي يقصد بها الأصوات (الأصوات الصحيحة وأصوات العلة) على أنواع مختلفة أما التي يعني بها الحروف (الحروف الصحيحة وحروف العلة) فإنها تدل على وظائف في المقطع"[2]

[1]– المرجع السابق، ص: 116

[2]– ينظر: المرجع السابق، ص: 118

وقد رأى تمام حسان أنه باستخدام هذه الثنائية نتجنب الارتباك المنهجي.

وبعد أن أنهى دراسته للأسس التفريقية وعرض لها وشرح سبب رفضه لبعضها قام بتقسيم الحروف إلى صحاح وعلل ولقد استعمل مصطلح الحروف لأنها "جرت العادة في لغتنا العربية على أن نطلق الاصطلاح (حرف) على مفهوم واسع"[1]، يقول تمام حسان: "... فنخرج بتقسيم عربي أبجدي تجريدي فكري لحروف لا تنطق، وإنما هي أقسام ثمانية وعشرون صحاح وثلاثة علل يدخل تحت كل قسم منها واحد أو أكثر من الأصوات، وتكون النتيجة بعدئذ أن يكون في اللغة العربية أصوات كثيرة مقسمة إلى أقسام أي حروف أقل في العدد، وكل من الحروف والأصوات ينقسم إلى قسمين رئيسين هما الصحاح والعلل وإليك بيان الحروف الصحيحة وحروف العلة:

فأما الحروف العربية الصحيحة فهي: ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، و، ي.

وأما حروف العلة فهي:و الكسرة (ويشمل مفهومها ياء المد) والفتحة (ويشمل مفهومها ألف المد) والضمة (ويشمل مفهومها واو المد)، أي أن حروف العلة يمكن أن تكون قصارا أو طوالا والقصير منها حركة، الطويل مد، وكل هذا على الأساس التشكيلي"[2] وما يمكن أن نستنتجه مما قاله الدكتور حسان أنه عندما وضع إحصاءا لحروف العربية واستعمل مصطلح حروف كان على حق في ذلك، وذلك لأنه كان يقصد تلك الصورة المجردة الثابتة في الذهن والتي ليس لها تعددا لأنه لو وضع الإحصاء عن الأصوات لما استطاع أن يحصي التمثلات الصوتية والأدائية لهذه الحروف لأنها متغيرة لا ثابتة والتنظير يكون للثابت لا للمتغير ولعل هذا التعريف يقودنا للمفهوم الذي جاءت به اللسانيات الحديثة ورائدها دو سوسير والذي يعني ثنائية اللغة والكلام فالصوت والحرف من بين أهم الدلائل والمرتكزات التي تميز بين هذين الاثنين وذلك لأن الحرف من مرتكزات اللغة وخصائصها كونه صورة ذهنية مجردة بينما الصوت من خصائص الكلام الذي يعتبر أداءا وتمثلا لتلك الصورة، لذلك وضع تمام هذا التقسيم على أساس الحرف باعتبار أنه من الممكن أن يكون للحرف الواحد

[1]- المرجع نفسه ، ص: 119

[2]- المرجع نفسه، ص: 120

أكثر من صوت، لأن الحروف تجريدات والأصوات تحقيقات، كما نستنتج أيضا أنه لم يعتبر العلل ستة حروف وإنما عدها ثلاثة فقط مثلما فعل إبراهيم أنيس، واعتبر أصوات المد مجرد إطالة للفتحة والضمةو الكسرة ولكن الملاحظ على تقسيمه أنه جعل هذه الأخيرة القصيرة أصولا للمد باعتبارها زيادة في الكمية فحسب.

وربما يمكننا أن نجعل دراسة تمام حسان في مجموعة من النقاط:

- اختار لنفسه دراسة جديدة كسرت ذلك الروتين الذي سار عليه أسلافه فكان بحق ممثلا للمنهج الصوتي الحديث.
- لم يتبع طريقة الأوائل في الدراسة ومن أمثلة ذلك أنه لم يتطرق لمسألة أشباه الصوائت وأنصاف المد لأنها مسألة قد انتهت ولا استزادة فيها وجعل لدراسته صيغة جديدة تمثلت في تطبيق المنهج الحديث.
- اعتبر أول من تكلم عن التفريق بين الصوامت والصوائت على أساس وظيفي وضرورة اعتماد ذلك في الدراسات المماثلة.
- وضع تصنيفا للحروف لا للأصوات انطلاقا من مبادئ سوسيرية أساسها التفريق بين اللغة والكلام ويتمثل ذلك في دراسة للصحاح والعلل في إطار الفصحى من جهة وفي إطار العامية من جهة أخرى.

3/ الصوائت عند عبد الرحمن أيوب:

إن المتأمل في الدراسة الصوتية للأستاذ عبد الرحمان أيوب وخاصة في كتابه الأصوات اللغوية يلاحظ أن هناك اختلافا فيها عن سابقيه، وليس هذا الاختلاف من الناحية المنهجية، لأن الدارسين المحدثين في هذه الفترة جُلهم اتبعوا منهجا واحدا خاضعا للوصف والتحليل تأثرا بالمناهج الغربية الحديثة في إطار الدرس اللغوي اللساني، وإنما اختلافه عنهم يكمن في تعمقه في شرح الظاهرة الصوتية من حيث أنه درسها دراسة تشريحية، فلقد أسهب في وصف جهاز النطق وشرح كل جزء منه على حدى، حتى يقدم بذلك وصفا دقيقا لمخارج الأصوات والصفات التي تميزها والتغيرات التي تطرأ على هذه الأجهزة أثناء حدوث هذه الأصوات.

ولم يظهر هذا التشريح في السواكن فحسب بل إنه قام أيضا بتشريح الصوائت ودرسها دراسة دقيقة معمقة وقد اعتبر هذا التشريح بمثابة الجديد الذي جاء به بالنسبة لهذه الطائفة من الأصوات، والملاحظ على دراسة أيوب أنه لم يتعرض لتعريف هذه الفئة أو تصنيفها وإنما نجده يؤيد الأستاذ دانيال جونز وينطلق من نظرته لهذه الفئة وكأنه يشرح ما جاء به ويطبقه على الصوائت العربية ويحدد مواقعها في جهاز النطق ويفسرها بطريقة تشريحية.

ويعرف الأستاذ دانيال جونز الحركة بأنها "صوت مجهور يخرج الهواء عند النطق به على شكل مستمر من البلعوم والفم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية تدخلا يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكا مسموعا"[1]

وانطلاقا من هذا التعريف بدأ أيوب شرحه لجهاز النطق أثناء حدوث الصوائت فتكلم عن خروج الهواء من الرئة ومروره بالقصبة الهوائية ثم البلعوم إلى غاية خروجه إما من الأنف أو الفم، كما تكلم عن دور اللهاة أثناء التقائها بمؤخرة اللسان وحدوث ذلك الانغلاق الذي يقابله انفتاح في طريق الأنف للهواء وانعكاس هذه العملية، بالإضافة إلى الأوتار الصوتية والوضع الذي تتذبذب فيه عند حدوث الجهر وحالتها الطبيعية عند حدوث الهمس وانطلاقا من هذا التحليل الذي وضعه كوصف لجهاز النطق أثناء حدوث الحركات قام بتطبيق ذلك التعريف على هذا التفسير من خلال تلك النشاطات التي تقوم بها الأعضاء الصوتية لإنتاج الحركات، وهنا انتبه عبد الرحمان أيوب إلى أن جونز لم يذكر في تعريفه إلا تلك الحالة التي يخرج فيها الهواء دون أي تدخل قد يحدث احتكاكا مسموعا، فأراد أن يسرد لجميع الحالات التي يحدث فيها التدخل والتي لا يحدث فيها وما نتج عن أية حالة من أصوات فقال: "ونحن نلخص أولا أنواع التدخل ونرجئ تعيين مكان التدخل إلى حين الحديث عن كل صوت:

1) عدم التدخل على الإطلاق ويكون ذلك بفتح الفم على أوسع قدر ممكن ووضع اللسان من الفم في أسفل وضع ممكن ثم دفع الهواء إلى الخارج دون أن نغلق مجراه أو نضيقه.

[1]- عبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة،مطبعة الكيلاني، ط 2، 1968، ص: 156

2) التدخل ولكن دون أن ينتج عن ذلك احتكاك مسموع وذلك بأن نضيق ممر الهواء إلى درجة صغيرة لا تكفي لإحداث مثل هذا الاحتكاك.
3) التدخل مع إحداث احتكاك مسموع وذلك بتضييق ممر الهواء إلى درجة تحدث مثل هذا الاحتكاك.
4) التدخل بسد مخرج الهواء نهائيا حتى يتوافق خروجه ولو إلى وقت قصير، وينتج عن الحالتين الأولى والثانية الأصوات التي نسميها بالحركات وعن الحالتين الثالثة والرابعة الأصوات التي نسميها بالسواكن"[1]. هذا وقد ذكر التدخل الذي يقصده في دراسته أو الذي يعنيه عن الحديث عن الحركات وهو التدخل الذي يحدثه اللسان في فراغ الفم، كما أشار إلى نوعين آخرين يعتبران من الشروط الهامة لإحداث الحركات وأولهما تدخل الأوتار الصوتية بالذبذبة لا بسد مجرى الهواء داخل الحنجرة لأن سد الهواء داخل الحنجرة يحدث صوت الهمزة، وثانيهما تدخل اللهاة بإقفال الفراغ الأنفي.

منطقة الحركات:

انطلق عبد الرحمن أيوب في تحديد منطقة الحركات من تركيزه على أنواع التدخل التي أشترطها كعنصر أساسي في حدوث هذه الأصوات، ورأى أنها تحدث عندما يعترض اللسان طريق الهواء في فراغ الفم دون يحدث احتكاكا مسموعا وقد حدد في ذلك ثلاث حالات:

1) "وضع اللسان بحيث تكون أعلى نقطة فيه أمامية وقريبة من مقدمة سقف الحنك على قدر الإمكان دون أن يحدث ذلك أي احتكاك مسموع.
2) وضع اللسان بحيث تكون أعلى نقطة فيه أمامية وقريبة من مقدمة سقف الحنك على قدر الإمكان ويتحقق ذلك بفتح الفكين قدر المستطاع.
3) وضع اللسان في عدد من النقط التي تتوسط بين النقطة العليا والنقطة السفلى.المذكورتين بحيث لا يسمع احتكاك عند مرور الهواء"2.

[1]- المرجع السابق، ص: 158

[2]- المرجع السابق، ص: 159

ولابد أن لهذه الحالات الثلاثة كلها وهي الحالات الأساسية التي تحدث فيها الفتحة والضمة والكسرة تدخلا للسان فالمتحكم الأساسي فيها هو وضع اللسان، ولعل هذا ما تكلم عنه القدماء سابقا عندما تنبهوا لتحكم اللسان في خروج هذه الأصوات، ولكن مع تطور الأجهزة وتقدمها ظهرت ملاحظات جديدة ودقيقة، فاكتشف الباحثون أن هذه المنطقة التي سموها بمنطقة الحركات محدودة من الأمام بقوس مقعر مائل إلى الخلف على حد قول عبد الرحمان أيوب: "ولمحاولة تحديد القوس الخلفي قاموا بما يلي:

1) وضع اللسان بحيث تكون أعلى نقطة فيه خلفية وقريبة من مؤخرة سقف الحنك على قدر الإمكان دون حدوث احتكاك مسموع عند خروج الهواء.
2) وضع اللسان بحيث تكون أعلى نقطة فيه خلفية وبعيدة عن مؤخرة سقف الحنك على قدر الإمكان دون حدوث احتكاك مسموع عند خروج الهواء.
3) وضع اللسان في عدد من النقط المتوسطة بين النقطة الخلفية العليا والنقطة الخلفية السفلى دون حدوث احتكاك مسموع عند خروج الهواء"[1]

ومن هنا أصبح لدينا قوسان يحددان منطقة حدوث الحركات أحدهما أمامي والآخر خلفي ولكن طرفاهما يلتقيان على شكل بيضاوي فيكوِّنان منطقة حدوث هذه الفئة من الأصوات، فيصبح مجموع الحركات على القوسين المتقابلين ستة حركات وإذا اعتبرنا وجود حركتين عند التقاء القوسين فإنها تصبح ثمانية وهذا هو عدد الحركات المعيارية التي أخرجها جونز واتفقت عليها كل اللغات.

الحركات المعيارية: vowels cardinal:

الحركات المعيارية هي تلك المقاييس التي تعين قيمة الأصوات، ابتكرها الأستاذ دانيال جونز كدراسة معيارية تقاس بها الأصوات عامة وطرحها على مجموعة من الأساتذة والباحثين العارفين بهذا المجال فوافقوا عليها، لكنهم لم يهتموا بالسواكن بقدر ما اهتموا بالحركات وذلك لملاحظتهم أن الصعوبة في تحديد نوع صوت من الأصوات لا تظهر بشكل واضح إلا في الحركات.

[1]- المرجع نفسه، ص: 159، 160

ولقد قام عبد الرحمان أيوب بشرح هذه الحركات وتفسيرها مثلما فعل إبراهيم أنيس ولكن دراسته كانت معمقة باعتبارها تشريحية كما أسلفنا، فرأى أنها تتكون من أربع حركات أساسية هي التي تمثل أعلى نقطتين إلى أقصى الأمام وأقصى الخلف وأسفل نقطتين إلى أقصى الأمام وأقصى الخلف كذلك، وقد قام بشرح كل حركة لوحدها وتوضيح مكان حدوثها وكيفية حدوثها وتسميتها والتمثيل لها ثم ذكر أن هناك خمس حركات ثانوية على مسافات متساوية من هذه الحركات الأربعة وفسرها أيضا ومثل لها، ثم قام بتقديم مخطط لها حوله من الشكل البيضاوي لالتقاء القوسين إلى شكل مضلع من أجل فهمه أكثر وليس هذا فحسب بل إنه قام بتقديم رسم توضيحي للسان أثناء حدوث هذه الحركات واختلاف حالته في الحركات الأمامية عن الحركات الخلفية، وكذلك وضع اللهاة بالنسبة للمخرج الأنفي.

هذا وقد قام عبد الرحمان أيوب بوضع إسقاطات على الحركات العربية وذلك بإخضاعها لمقياس الحركات المعيارية فقام بتطبيقها على كلمتين من اللهجة المصرية ولاحظ أن هناك اختلاف في الحركة الواحدة إذا كان هناك اختلاف في الأصوات التي تسبقها أو تليها ولعل هذا ما يسمى بتأثير التجاوز ولقد أخذت هذه الظاهرة حيزا كبيرا من الدراسة الصوتية عند القدماء خاصة فيما يتعلق بعلم التجويد والتأثير في الأصوات وتغيرها بسبب ما يسبقها أو يلحقها.

وإذا كان لوضع اللسان دور هام في حدوث هذه الأصوات، فإن للشفتين أيضا وصفا خاصا عند حدوثها وقد لاحظ عبد الرحمن أن الشفتين لا تستديران عند النطق بالحركات المعيارية الأمامية الأربعة بينما تستديران عند النطق بالحركات المعيارية الخلفية وهذا بالضرورةُ يحدث تداولا في جهاز النطق فتارة ينطق بهذه وتارة بتلك ما عدا الحركة المركزية فتتخذ فيها الشفتان دورا مغايرا.

التحليل الطبقي للحركات المعيارية:

بعد أن وصفت معايير دانيال جونز كقواعد أساسية لتحديد الحركات بدأت الدراسات تتداول في هذا الشأن ومن بين هذه الدراسات محاولة نطق العلماء لهذه الأصوات باستدارة الشفتين وبدون استدارتهما فأصبح عددها ستة عشر صوتا قاموا بإخضاعها لجهاز قارئ

الرسم الطيفي وقسموها إلى حزم وكأنهم يدرسونها دراسة ضوئية بواسطة الماسح الضوئي والورق الحساس وغيرها، ثم قاموا بوضع هذه النتائج داخل جدول من أجل توضيح إن كانت ضيقة أو واسعة أو متوسطة وهذا لكي يفسروا دور الشفتين في تحديد هذه الأصوات فتوصلوا إلى أن استدارة الشفتين تؤثر على حجم غرفة الرنين وكان ذلك من أجل أن يثبتوا صحة ما قاله جونز ويضعوا قواعده على أسس متينة.

الحركات المزدوجة:

إضافة إلى ذلك فقد تكلم عبد الرحمان أيوب أيضا على حدوث الحركات المزدوجة وذلك أنه "عند النطق بحركة من الحركات يتخذ اللسان موضعا خاصا من منطقة الحركات ويمكن أن نستنتج أنه لو نطقنا بحركتين متواليتين لا يفصل بينهما ساكن فإن اللسان ينتقل مباشرة من وصفه في الحركة الأولى إلى وضع آخر في حركة أخرى"[1] وانتقال اللسان بهذا الشكل لا يمكن أن نقول أنه أحدث حركتين بل من الأدق أن نطلق على ما ينتج عن حركة اللسان من أثر سمعي في مجموعه العام "حركة مزدوجة" وذلك يعني أن الجزء الأول من الحركة شبيه بنوع والجزء الثاني شبيه بنوع آخر، ولقد قسمت الحركة المزدوجة إلى عدة أنواع منها الصاعدة والهابطة والهابطة الأمامية والصاعدة الخلفية وهكذا، وفي ذلك أمثلة كثيرة تتوفر في الانجليزية أكثر مما تتوفر في العربية وقد لاحظ أيضا أن هناك حركات ثلاثية ويتخذ فيها اللسان وضع الفتحة والضمة والكسرة على التوالي ولكنها نادرة في العربية الفصحى.

أنصاف الحركات:

عندما ننطق بالحركة المزدوجة فإننا نلاحظ وجود حركة بين الجزء الأول والثاني أي مرحلة تغير اللسان من وضع لآخر، فما نسميه بالياء الساكنة في كلمة "أي" ناتج عن التقاء اللسان بموضع الكسرة بعد انتقاله من موضع الفتحة. "وتظهر أنصاف الحركات في العربية على صورة صوتين هما الواو والياء ولكي نبين صدق ما نقول من أن الواو والياء ليست

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 172

سوى نقطة الانتقال بين حركتين أحداهما بالغة القصر حاول أن تنطق بواو أو ياء ساكنة وأن تستمر في إرسال الهواء وبدون تغير في وضع الأعضاء النطقية التي تساهم في إنتاجها وستجد أن الواو الساكنة الطويلة ليست في الواقع سوى ضمة وأن الياء الساكنة الطويلة ليست في الواقع سوى كسرة، ولتنطق مثلا بكلمة "أو" بطول الواو (أوووو) وبكلمة "أي" بطول الياء (أي ي ي ي) وسنجدهما مجرد حركتين"[1]، ولما كان الصوت الذي نسميه بالياء أو الواو أثر افتراق الفتحة عن الكسرة أو عن الضمة فمن الصواب أن كلا منهما صوت متوسط بين الحركتين ولذا سمي نصف الحركة ولكن هنا يطرح عبد الرحمن أيوب سؤ الا فيما إذا كانت الياء والواو في هذه الحالة هي الحركات أم السواكن؟، وقد كان لهذا السؤال اعتبارين:

1) وهو الاعتبار الذي يجعل هذا النوع حركة وذلك لأن وصف الحركة ينطبق عليه من حيث أنه صوت مجهور لا يحدث النطق به احتكاكا مسموعا وهذا ما تتصف به الياء والواو في الكلمتين: "يد" و"نوم" وبالنظر إلى انتقال اللسان من وضع إلى آخر في هذه الأصوات اعتبرت الحركة في "نوم" مثلا حركة مزدوجة ونقطة انفصال الجزء الأول عن الثاني هي نصف الحركة، أي أن هذا الاعتبار يأخذ في الحسبان حالة النطق بهذه الأصوات.
2) وهو الاعتبار الذي ينطلق من الإحساس السمعي الواقعي لهذه الأصوات فبالنظر لهذا نجد أننا نسمع الواو والياء بقوة واضحة كجزء مستقل عن الحركة المزدوجة ومن الناحية الأدائية نجد أن النطق بنصف الحركة في مثل: ولد يتطلب تضييق مجرى الهواء ثم استمرار التضييق مدة ما ثم إطلاق الهواء حرًّا وهذا ما يحدث فعلا عند النطق ببعض السواكن، "ولعل قصر الجزء الأول من الحركة المزدوجة قصرا كبيرا في مثل "يد" و"ولد" مبرر لاعتباره في كل منهما ساكنا، هو الياء والواو، بعده حركة هي الضمة أو الفتحة وبهذا لا تكون هناك حركة مزدوجة"[2]

[1]– المرجع السابق، ص: 174

[2]– المرجع السابق، ص: 176

الجهر في الحركات:

يعتبر الجهر أحد الصفات المؤسسة لبناء الحركة وأهم شرط فيها وقد رأى عبد الرحمن أيوب في تعريف دانيال جونز أنه اشترط هذا السبب لأن الحركة صوت لا تتدخل عند النطق به أعضاء النطق العليا على الإطلاق أو تتدخل تدخلا لا يحدث احتكاكا مسموعا وعلى هذا فإنه ولا الجهر الذي هو تدخل الأوتار الصوتية لمرّ الهواء من الرئتين إلى الخارج دون تدخل يذكر تماما كما يحدث عند الزفير فرأى جونز ضرورة الجهر في الحركات حتى تكون الحركة صوتا مسموعا ولا تكون مجرد زفير. ولكن الأستاذ عبد الرحمن رأى أن شرط جونز هذا لا مبرر له لأن دراسة الأصوات دراسة وصفية تصف الواقع لأنه لو كانت هناك حركة مهموسة تقوم بوظيفة ما فإنها يجب أن تدخل في الحسبان سواء شابهت الزفير أو لم تشبهه وقدم لذلك مثالا من اللهجة المصرية ورأى أن اعتبار الجهر في الحركة أو عدم اعتباره أمر ليس مجاله الدراسة الوصفية بل الدراسة التنظيمية.

وإذا نظرنا إلى دراسة عبدالرحمن أيوب من منظور أنها دراسة تشريحية محضة نتوصل إلى:

- أنه قام بشرح تعريف الأستاذ دانيال جونز فتعرض لتفسير كل صوت لوحده كيف يحدث وكيف يخرج والصفات التي يتميز بها.
- قام بشرح أوضاع اللسان واختلافها من صوت لآخر وتوضيح دوره في ذلك.
- قام بشرح وضع الشفتين ودورهما في حدوث الحركات وقسمهما إلى وضعين فأثناء استدارتهما تحدث الأصوات الخلفية وعند عدم استدارتهما تحدث الحركات الأمامية.
- تعرض للحركات المعيارية بالشرح والتفسير وحاول تطبيق هذه المقاييس على الحركات العربية.
- قام بإبراز المنطقة التي تحدث فيها الحركات من جهاز النطق.
- تكلم عن الحركات المزدوجة وكيفية ازدواجيتها.
- تكلم عن أنصاف الحركات وقسمها على اعتبارين في حالة شبهها بالحركات وفي حالة شبهها بالسواكن فالحالة الأولى انطلاقا من نطقها والحالة الثانية انطلاقا من سماعها.
- وآخر ما تكلم عنه اشتراط جونز للجهر في الحركات فرأى أنه مجرد ظاهرة وصفية لا علاقة لها بالوظيفة ونبه إلى ضرورة اعتبار الحركات حتى وإن كانت مهموسة.

4/ الصوائت عند كمال بشر:

يعتبر الدكتور كمال محمد علي بشر من مواليد 1921، من أهم قامات اللغة العربية وأعمدتها في العصر الحديث، لما له من كتب ومؤلفات أثرت الخزانة العربية، شبعها بأفكاره النيرة وأرائه الصارمة في العديد من مجالات اللغة وخاصة في الدرس اللساني الحديث بكل مستوياته.

وانطلاقا من موضوعنا: الصوائت العربية فقد كان لهذا الرجل أراء كثيرة حول هذا الموضوع، إلا أن الملاحظ عنده أنه لم يتبع نهج سابقيه كإبراهيم أنيس وتمام حسان وعبد الرحمن أيوب الذين أسسوا لأنفسهم بداية جديدة انطلاقا من تأثرهم بالمناهج الغربية ومحاولة تحليلها وتفسيرها وتطبيق مقاييسها على العربية، وإنما ما نلاحظه في دراسته الموجودة في كتابه علم الأصوات، أنه انطلق مما رآه القدماء في هذه الأصوات وقام بتحليل أرائهم ومناقشتها والاعتراف بالمنتوج الذي قدموه وشكرهم على المجهود الذي بذلوه وأن دراستهم كانت متقدمة على عصرهم وأنهم أصابوا في الكثير من المواطن، فأعجب ببعض الآراء واتبعها وذكر أنها منطلق العديد من الدارسين والباحثين المحدثين وصحح بعض الآراء التي رأى فيها خطأ، وبرر بعض الآراء التي رأى فيها فهما من القدماء لكنهم لم يوفقوا في طرحها وذلك لانعدام الإمكانات وقِدم المنهج، فاعتبر بشر بهذا العمل أول من اعترف بجميل هؤلاء ومدح أعمالهم وانطلق منها، موضحا وشارحا ومحللا إذا ما قارناه بهؤلاء الثلاثة السالفي الذكر وإن كان إبراهيم أنيس قد تكلم عن عمل القدماء إلا أنها إشارة عابرة فحسب، أما تمام وأيوب فلم يتعرضا لهم إطلاقا وكأن دراستيهما قد نشأتا من العدم.

ونجد في كتاب كمال بشر"علم الأصوات" ما يدل على أهمية هذا القسم، فإلي جانب الباب الذي خصصه للصوائت نجده قد تكلم عنها في باب آخر، فعرف فيه الحركات وحدد المعايير التي بنيت عليها وذكر شيئا من خواصها وأشار أيضا إلى مفهومها عند علماء العربية، هذا بمقارنتها بالصوامت في إطار تصنيف الأصوات إلى صوامت وصوائت أما الجزء الذي خصصه لها فقسمه إلى قسمين: الأول بعنوان الحركات العربية ومشكلاتها بين القديم والحديث والثاني تحت عنوان تصنيف الحركات العربية.

ولقد رأى بشر أن لهذه الطائفة أهمية بالغة في تكوين اللغة وبنائها فصاغ العديد من الأسباب التي جعلت المحدثين يعنون بها ومن هذه الأسباب:

1) الحركات أصعب من الأصوات الصامتة في النطق إلى حدّ ملحوظ.
2) الخطأ في نطق حركات اللغات الأجنبية عامل من عوامل سوء الفهم بسبب شدة الشبه والقرب بين الحركات في بعض اللغات الأجنبية فأي خطإ في نطق هذه الحركات يؤدي إلى اللبس وعدم الفهم.
3) الخطأ في نطق الحركات أوضح منه وأظهر في نطق الأصوات الصامتة وذلك كون الحركات أوضح في السمع وأقوى إذا قيست بالأصوات الصامتة.

من أجل هذه الأسباب وغيرها رأى بشر بضرورة وجود دراسة تقاس عليها هذه الحركات وقد وجد في دراسة جونز، كغيره من المحدثين، ما يفي بالغرض لشدة اختلاف هذه الأصوات ليس بين لغات مختلفة فحسب وإنما بين لهجات اللغة الواحدة فنطق العراقي مثلا يختلف عن المصري وعن الجزائري مع أنها كلها عربية واحدة. ولا نجد بشرا يهتم باختلاف هذه اللهجات مثلما عني بها تمام حسان، وإنما جعل دراسته للحركات مخصوصة بحركات اللغة العربية الفصحى التي ينطقها المتخصصون والقراء المجيدون إذ يقول أن عمله "مقصور على النظام الصوتي للغة العربية المعتمدة لسانا عاما للجميع بقطع النظر عن اللهجات"[1]. وقبل أن نتكلم عن تقسيمات بشر لهذه الحركات لابد أن نعرج على بعض الأسس التي تطرق لها فقد ذكر أن العرب اهتموا بالحركات الطوال وسموها حروف المد واللين وأن المحدثون أطلقوا مصطلح الحركات على النوعين معا (الطوال والقصار) "وذلك لاشتراكها في أهم الخواص التي تميزهما عن الأصوات الصامتة"[2] فالفرق بينهما يتمثل في الكم فقط، فكانت التسمية الجديدة الحركات القصار والحركات الطوال ولقد أدرك جهور القدماء هذه التسمية وذلك من خلال تكلمهم عن العلاقة الجزئية (البعضية) والكلية، وقد رأى بشر أن القدماء قد دخلوا في نقاشات طويلة حول فكرة أي هذه الأصوات أصل للآخر ولقد طرحوا في ذلك ثلاثة أراء كما ذكرنا سابقا

[1]– كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د ط، 2000، ص:451

[2]– المرجع نفسه، 445

وقد رشح بشر الرأي الثالث القائل برفض الفرعية والأصلية وأن لا أحد أصل لآخر وإنما لكل طائفة استقلاليتها من حيث وظائفها ومواقعها في البنية اللغوية وأن ما أوهمهم بها (الأصلية والفرعية) هو ظاهرة التطريز التي تعتبر ظاهرة سياقية يقتضيها نظم الكلام وأداؤه نطقا.

وبعد ذلك تطرق بشر للعديد من القضايا التي ناقشها القدماء كتلك التقسيمات التي وضعها ابن جني للحركات انطلاقا من التفخيم والترقيق، وتكلم عن ظاهرة الإمالة وصحح مفهومها بأنها مجرد انحراف في النطق مع بعض الأصوات والكلام في رأي بشر عن القدماء يطول لذلك سنتجه إلى ما ذكره بشر عن الحركات مباشرة.

يرى كمال بشر أن في العربية ثلاث حركات رئيسية تختلف طولا وقصرا وبهذا تصبح ست حركات، وقد تعتريها صفات مختلفة بسبب السياق الصوتي الذي تقع فيه، فمن هذا يقسم بشر الحركات العربية تقسيما آخر من حيث الصفات النطقية ويجعلها تسع حركات هي:

1- الفتحة المفخمة ومثالها: صَبَر.
2- الفتحة المرققة ومثالها: سَبَر.
3- الفتحة الوسطى (بين البينين) ومثالها: قَبَر.
4- الكسرة المفخمة ومثالها: صِيَام.
5- الكسرة المرققة ومثالها: نِيام.
6- الكسرة الوسطى (بين البينين) ومثالها: قيام.
7- الضمة المفخمة ومثالها: صُم.
8- الضمة المرققة ومثالها: دُم.
9- الضمة الوسطى (بين البينين) ومثالها: قُم.

فالحركات الأساسية (الفتحة والضمة والكسرة) مفخمة مع أصوات الأطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء) وهي في حالتها الوسطى (بين البينين) أي بين التفخيم والترقيق مع (القاف، والغين، والخاء) وهي مرققة مع المواقع الصوتية الأخرى، فالحركات عند بشر بحسب التقسيم السابق ثماني عشر حركة إذا روعي الطول والقصر والمواقع الصوتية التي تقع فيها من ترقيق وتفخيم وما بينهما، أما من الناحية الوظيفية فهي ثلاثة فقط أو هي ستة بطول الكمية

ولكننا لا يمكن أن نعتبر أن هذا التقسيم النطقي هو الذي فرق بين المصطلحات فالفرق بين صبر سبر ليس التفخيم والترقيق في الفتحة وإنما هو السين والصاد لذلك فان الفرق بين الفتحة والضمة والكسرة ليس في كونهم فتحة وضمة وكسرة وإنما في كون الفتحة فتحة وليست ضمة أو كسرة وأن الضمة ضمة وليست فتحة أو كسرة وأن الكسرة كسرة وليست فتحة أو ضمة، ولقد وازن بشر بين الحركات الع بية والحركات العالمية المعيارية، فجاءت هذه الموازنة على مرحلتين: الأولى: وازن فيها بين الحركات الع بية الثلاث الرئيسية وهي الكسرة (**i**) والفتحة (***a***) والضمة (***u***) دون اعتبار لحالات التفخيم والترقيق وما بينهما، أما الثانية فيوازن فيما بين الحركات المعيارية والحركات والعربية الثلاث، مشيرا إلى صفاتها الطارئة عليها وهي التفخيم والترقيق والحالة الوسطى، ولقد أورد رسمين بيانين يوضح فيهما هاتين المرحلتين، "ويمكن دمجها لغاية التسهيل والتوضيح فكان الشكل كالأتي:[1]

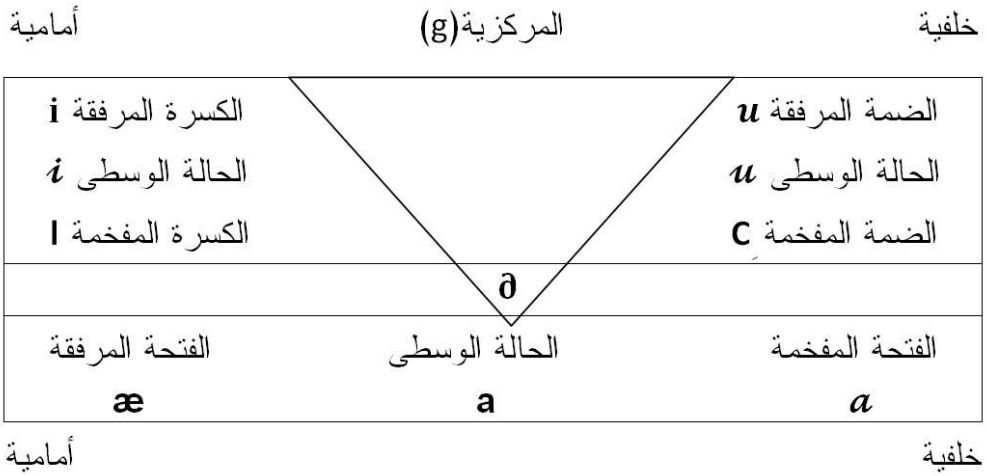

فهذا الرسم التوضيحي يلخص تطبيق الحركات المعيارية عند جونز على الحركات العربية وإذا كنا قد وضعنا أرقاما للحركات المعيارية في بداية هذا الفصل باعتبارها معتمدة من طرف كل الباحثين الدارسين فإن بشر اتبع أيضا هذه الأرقام من خلال وضع التحليل التالي وهو كما تهيأ لنا تلخيصه:

[1]– بدر سند المسيحيين، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جهود كمال بشر في الدرس اللغوي، جامعة مؤته 2012، ص:46

1) أن أقرب الحركات العربية الرئيسية إلى الحركة المعيارية رقم (01) هي الكسرة العربية بل هي مثلها مع وجود اختلافين: في أن العربية أضيق بقليل من المعيارية وأن العربية حركة أمامية ليست بدرجة المعيارية.
2) الفتحة العربية أقرب ما تكون إلى الحركتين المعياريتين رقم (04) ورقم (05) أو هي بينهما من حيث جزء اللسان فاللسان في الفتحة العربية يكاد يكون مستويا في قاع الفم مع ارتفاع ضعيف في وسطه فهي حركة متوسطة.
3) الضمة العربية أقرب ما تكون من الحركة المعيارية رقم (08) (**u**) أو هي مثلها مع وجود فارقين: أن العربية حركة ضيقة ليست بدرجة المعيارية وأن العربية حركة خلفية لا تبلغ مبلغ المعيارية."[1].

أما في حالة الموازنة بين الحركات العربية بصفاتها الصوتية (التفخيم والترقيق والحالة الوسطى) فيخلص بشر إلى ما يأتي:

1) أعطى لكل حركة رمزا خاصا للتمييز بين الحركات وصفاتها فالكسرة المرققة علامتها (**i**) والمفخمة (**ɡ**) والحالة الوسطى (**ɪ**) والفتحة المرققة (**æ**) والمفخمة (**a′**) والوسطى (**ə**) والضمة المرققة (**u**) والمفخمة (**c**) والوسطى (**ʊ**).
2) "أن الكسرة المرققة أقرب الكسرات إلى المعيارية رقم (01) من حيث أمامية اللسان ودرجة ارتفاعه ومن حيث تقدم أعلى نقطة من هذا الجزء المرتفع أو تأخرها. أما الكسرة المفخمة فهي في منطقة المعيارية رقم (01) ولكنها تختلف عنها في شيئين:
أ- أن مقدم اللسان أقل ارتفاعا مع المفخمة منه مع المعيارية .
ب-أن أعلى نقطة في الجزء الأمامي من اللسان مع المفحمة تبعد إلى الوراء عن أعلى نقطة مع المعيارية"[2]
3) الفتحة المرققة هي المركز الوسط بين المعيارية رقم (03) والمعيارية رقم (04) أما الفتحة المفخمة فهي أقرب ما تكون إلى المعيارية رقم (05) أو هي مثلها مع وجود فرقين:

[1]- ينظر: كمال بشر، المرجع السابق، ص: 151، 152.
[2]- المرجع السابق، ص: 153

أ- أن خلف اللسان مع الفتحة المفخمة يكون أعلى منه مع المعيارية رقم (05).

ب- أن أعلى نقطة في هذا الجزء الخلفي مع الفتحة المفخمة متقدمة قليلا على أعلى نقطة في الجزء الخلفي من اللسان حين النطق بالمعيارية رقم (05).

4) الضمة المرققة قريبة من المعيارية رقم (08) من حيث درجة علو مؤخر اللسان مع فرق واضح وهو أن أعلى نقطة في الجزء الخلفي من اللسان مع العربية متقدمة إلى حد ملحوظ عن أعلى نقطة مع المعيارية رقم (08)، أما الضمة المفخمة فهي أقرب ما تكون من المعيارية رقم (07) مع فرق واضح هو أن الجزء الخلفي من اللسان حال النطق بها أكثر ارتفاعا منه مع المعيارية رقم (07) وأن نقطة هذا الجزء من اللسان متقدمة من أعلى نقطة من هذا الجزء الخلفي مع المعيارية (07). ونخلص مما سبق أن بشرا قد طبق مقياس جونز على الحركات العربية بصفاتها الثلاث (التفخيم والترقيق والحالة الوسطى) وكان في هذا التطبيق حريصا كل الحرص على المقارنة بين الحركات العربية والمعيارية من حيث الموقعية بالنسبة لحال اللسان ووصفه بالنسبة للحنك الأعلى، ارتفاعا وانخفاضا ومن حيث الجزء المعني من اللسان الذي يحدث فيه الارتفاع والانخفاض.

وفي سياق آخر رد بشر على القدماء وبعض المحدثين مخطئا إياهم لزعمهم أن هناك فتحة سابقة لألف المد في (قال) وكسرة سابقة لياء المد في (قيل) وضمة سابقة لواو المد في (مذعور) وما شابه ذلك، إذ ليست هناك فتحة أو كسرة أو ضمة تسبق حرف المد وإنما هناك حروف المد نفسها وهي ما تعرف بالفتحة الطويلة (ألف المد) والكسرة الطويلة (ياء المد) والضمة الطويلة (واو المد).

وفي سياق الحديث عن الحركات فقد انفرد بشر عن غيره من المحدثين في عده السكون حركة من حيث الوظيفة فالسكون في رأيه حركة سالبة نطقا إيجابية قيمة ووظيفية ويقول في ذلك "ومن هذه الزاوية زاوية القيمة والوظيفة لا النطق يمكن أن نحسب السكون حركة، ثم إن السكون نطقا لا شيء Phonatically ولكن له وظائفه الخاصة به التي تعدل وظائف الحركات المعهودة، إنه حركة سالبة نطقا إيجابية قيمة ووظيفة وهو يتبادل المواقع والوظائف

مع الحركات المعروفة له دور في بناء الصيغ وله دور مهم في الإعراب"[1] فمن حيث الصيغ هناك صيغة (فعل) بفتح العين أو ضمها أو كسرها وهناك (فَعْل) بسكون العين، أما البناء فالكلمات بعضها مبني على الضم أو الكسر أو الفتح وبعضها الأخر مبني على السكون ومن حيث الإعراب فهناك رفع للمضارع الصحيح الآخر بالضمة ونصب له بالفتحة وجزم له بالسكون، ومن هنا نجد بشرا معجبا بابن هشام وموافقا له في عدِّه السكون حركة رابعة تضم إلى الفتحة والكسرة والضمة.

كما تظهر وظيفة السكون الصوتية في التركيب المقطعي في اللغة العربية فللسكون أهمية كبيرة "في تمييز نهاية المقطع المنتهي بحرف خالٍ من الحركات الثلاث ويظهر ذلك في المقطع المتوسط المغلق (ص ح ص)=(صوت صامت + حركة + صوت صامت)".[2]

وهناك قيمة أخرى للسكون وهي القيمة الموسيقية وأوضح صورة هذه القيمة هي التفعيلات العروضية ولعل هذا ما جعل القدماء يقعون في اعتبار أن هناك حركة قبل أصوات المد وأنها أصوات ساكنة كما سبق وذكرنا.

أنصاف الحركات: (semi- vowels):

ونجد لكمال بشر في هذه الطائفة رأي آخر أو بالأحرى لم يصنفها مع الحركات وإنما صنفها مع الصوامت، ولقد أوردتها مع الحركات لكي أسير على المنهج السابق الذي ذكرته عند سابقيه ولأن هذه الأصوات تشبه الحركات إلى حد بعيد، فأنصاف الحركات أو أشباه الصوائت هي تلك الأصوات التي تبدأ أعضاء النطق بها من منطقة حركة من الحركات ولكنها تنتقل من هذا الموضع بسرعة ملحوظة إلى موضع حركة أخرى وهنا ما سماه محمود السعران بالأصوات الانزلاقية وسماه عبد الرحمن أيوب بالحركات المزدوجة كما ذكرت سابقا، وفي اللغة العربية من هذا النوع صوتان هما: الواو والياء في مثل: ولد وحوض وفي مثل يترك وبيت، وهذان الصوتان يقتربان من حيث النطق من الحركات في صفاتهما ولكنهما في

[1]– المرجع السابق، ص:456

[2]– كمال بشر، السكون في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء 23، 1318 هـ 1968 م، ص: 154

التركيب الصوتي للغة يسلكان مسلك الأصوات الصامتة، ومن هنا جوز بشر تسميتها "بأنصاف الصوامت" ولكنه يرشح المصطلح "أنصاف الحركات" لشهرته.

ويورد وصفا لحالة نطق أنصاف الحركات كما يأتي:

الواو: "تتخذ أعضاء النطق الوضع المناسب لنطق نوع من الضمة ثم تترك هذا الوضع بسرعة إلى حركة أخرى وتضم الشفتان ويسد الطريق إلى الأنف برفع الحنك اللين ويتذبذب الوتران الصوتيان"[1]. ويظهر من خلال هذا أن نصف الحركة "الواو" صوت مجهور وذلك لتذبذب الوترين الصوتيين حال النطق بها فالواو إذن صوت صامت أو (نصف حركة) من أقصى اللسان مجهور.

أما الياء: "فتتخذ الأعضاء حال النطق بها الوضع المناسب لنطق نوع من الكسرة تاركة هذا الوضع لنطق حركة أخرى بسرعة ملحوظة ويتجه أوسط اللسان نحو أوسط الحنك وتنفرج الشفتان ويسد الطريق إلى الأنف وتتذبذب الأوتار الصوتية"[2] ويتبين لنا أن الياء"نصف الحركة" صوت مجهور ذلك لأن الوترين الصوتيين يتذبذبان حال النطق به.

وأخيرا، كخلاصة عن دراسة بشر لهذه الأصوات نستنتج:

- أنه أطلق على هذه الأصوات (الصوائت أو الصائتة) كي تتوافق في المبنى والوزن مع صيغة المصطلح المقابل لها الأصوات الصامتة أو الصوائت.
- تكلم عن ظاهرة الأصلية والفرعية بين الحركات الطوال والقصار ورفضها كون هذه الأصوات في أصلها ثلاثة فقط وإنما الاختلاف من حيث الكمية فحسب.
- تكلم على أن القدماء لم يهتموا كثيرا بالحركات القصار كما فعلوا بالطوال وهذا ما أدى إلى الوقوع في الأخطاء من بعض الناطقين باللغة وهذا يعود لعدم وجود رموز ثابتة إلا تلك التي وضعها الخليل والتي شبهها بالطلاء الذي يمكن أن يزول ويبقى البناء مشوها.
- قام بالرد على من اعتبر وجود حركة سابقة لصوت المد الطويل وخطأهم.

[1]– كمال بشر، علم اللغة العلم الأصوات العربية، مكتبة الشباب، ص: 133

[2]– المرجع السابق، ص:133

- قام بتقسيم الحركات بحسب تأثراتها السياقية وحالات نطقها بين التفخيم والترقيق والتوسط بينهما فوجدها تسعة حركات وبتطبيق هذا على الحركات الطوال أصبحت الحركات عنده 18 حركة لكنها من الناحية النطقية فقط لأنها من الناحية الوظيفية ثلاثة ومن ناحية الكمية ستة حركات.
- قام بتطبيق مقاييس جونز على الحركات العربية وقد قدم في ذلك توضيحا وتفصيلا لحدوث هذه الأصوات والفروقات بين العربية والمعيارية.
- يعتبر أول من انفرد بالرأي القائل بأن السكون حركة من الناحية الوظيفية وذلك لأن المحدثين قد أهملوه وأخرجوه من الحركات وعدّه لا شيء، في حين تكلم بشر عن دوره ووظيفته لما له من أهمية في بناء الصيغ والإعراب والبناء والموسيقى والأوزان والمقاطع وغيرها، فرأى بأنه وضع "تقسيما للسكون لم يسبقه إليه أحد من المحدثين"[1].

5/ الصوائت عند أحمد مختار عمر:

وتعتبر دراسة الدكتور عمر مختار من أكثر الدراسات التي تبرز تأثر الدراسين المحدثين بالدراسات الغربية، فلا نجده يتكلم عن شيء من الدراسات العربية لهذه الطائفة من الأصوات وإنما نجد اختلافا في دراسته عن سابقيه ويظهر ذلك من حيث أنه لم يقم بدراسة هذه الأصوات كعنصر جديد لم تسبق دراسته وإنما تعرض لتوظيفها تعريفا بسيطا والتفريق بينها وبين نظيرتها من الصوامت وأهم ما ركز عليه في دراسته الترجمة، فقد ترجم العديد من المصطلحات وقارنها بغيرها فطرح مصطلحين أو ثلاث لكل مفردة وعرض لآراء الدراسين الغربيين فيها فكانت دراسته شبيهة بالمقارنة بين الآراء وإسقاط بعضها على الآخر، كما أنه قام بالتعرض للأصوات من باب شرحها والتفصيل فيها من حيث نطقها وسماعها لذلك سمى دراسته بالدراسة الأكوستيكية أو "علم الأصوات الأكوستيكي phonetics Acoustic وهو نوع من علم الأصوات يهتم بدراسة الخصائص المادية أو الفيزيائية لأصوات الكلام أثناء انتقالها من المتكلم إلى السامع"[2] أو كما شرحها محمود السعران باللفظ "السمعي" أي أنه

[1]– كمال بشر، علم الأصوات، ص 475

[2]– أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1418/1997، ص:20.

يتعلق بتلك الخصائص التي تتحصل عليها تبعا لسماع الصوت لا نطقه، فجعل هذا القسم بابا من أبواب دراسته في مقابل علم الأصوات النطقي والتجريبي وغيرها.

وأول ما يمكن ملاحظته على دراسة عمر مختار أنه لم يسم هذه الأصوات بالصوائت كما فعل المحدثون وإنما فضل تسميتها بالعلل في مقابل السواكن، ورأى أن للعلل دورا مهما يتبادل وظيفيا مع السواكن، فيعتمد كل منها على الآخر "فالسواكن تفصل العلل عن بعضها والعلل تمكن أجهزة النطق من الانتقال من وضع ساكن للذي يليه وأكثر من هذا فنحن نعتمد على العلل لنسمع السواكن"[1] وكأنه بهذا يؤيد رأي القدماء حينما ذكروا أن وظيفة العلل إنما تكون لإخراج السواكن من الكتمان إلى التصريح، وقد لاحظ مختار على تقسيمات العلماء وتعريفاتهم للعلل أنهم اعتمدوا على معيار الجهر وأن ما يميزها عن غيرها هو جهرها ولكنه عندما دقق النظر فيها وجد أن بعضها ينطق بدون حدوث الجهر أو بالأحرى تنطق العلل في بعض المواقع مهموسة وأضاف أيضا أن وجود الاحتكاك أو غيابه لا يصلح معيارا للتمييز بين العلل والسواكن في جميع الحالات لأن هناك نوع من العلل (العلل الضيقة) تحتوي على احتكاك مسموع في حين نجد بعض الأصوات لا يسمع لها احتكاكا (المصوتات المجهورة) ولكنها تصنف كسواكن.

ومن هنا انطلق عمر مختار من منظور آخر وهو رأي بعض الغربيين حيث رأى أن تصنيف ما إذا كان الصوت ساكنا أو علة يتوقف على وظيفته في المقطع "ومعنى هذا أن كل صوت مقطعي يجب أن يصنف كعلة وكل صوت غير مقطعي يجب أن يصنف كساكن[2]"

وبما أن عمل الدكتور عمر مختار كان يركز على الترجمة الدقيقة للمصطلحات فلقد رأى أن هناك مصطلحين بديلين فإذا كان بعض الدراسين ترجم اللفظين consonant و vowels بالصوامت والصوائت فإنه يرى أن الترجمة الدقيقة لهذين المصطلحين هي: السواكن والعلل أما الصوامت والصوائت فتقابل اللفظيين contoid و vocoid على الترتيب، وقد أشار إلى

[1]– المرجع نفسه، ص: 146.

[2]– المرجع السابق، ص: 138.

أن بيك (pike) أول من قدم المصطلحين vocoid بدل vowel وnon-vocoid أو contoid بدل consonant ثم وصف كلا منهما بوصفين للتفريق بين نوعين منهما:

أ- مقطعي syllabic للنوع الذي يمثل عنصر العلة في تركيب المقطع.

ب- غير مقطعي non-syllabic للنوع الذي يمثل عنصر الساكن في تركيب المقطع.

"وعلى هذا يصبح عندنا أربعة مصطلحات تحدد نوع الصوت ووظيفته في التركيب وهي:

أ - syllabic vociod صائت مقطعي.

ب- non-syllabic vociod صائت غير مقطعي.

ج- syllabic contoid صامت مقطعي.

د- non-syllabic contoid صامت غير مقطعي" 2

ويرى بيك أنه من الممكن استعمال المصطلح vowel مرادفا للصنف "أ" وconsonant مرادفا للصنف "د". ويبدو أن هذا القسيم يفرق بين العلل والصوائت من جهة وبين الصوامت والسواكن من جهة أخرى، وذلك بحسب الوظيفة المقطعية فيقول في ذلك: "تعد الصوامت حين تؤدي وظيفة غير مقطعية تعد سواكن وتعد صوامت مقطعية حين تؤدي وظيفة قمة المقطع، أما الصوائت فتعتبر عللا في نفس الوقت حين تستعمل في وظيفة قمة المقطع وتعد صوائت غير مقطعية حين تقوم بوظيفة غير مقطعية.

وقد دافع أصحاب هذا التقسيم عنه بقولهم إنه يشمل بشُعَبتْيه الاثنين كل الأصوات، أما التقسيم consonant-vowel فليس كذلك لأنه لا يشمل الصوامت المقطعية ولا الصوائت غير المقطعية" [1].

[1]- المرجع السابق: ص:139

العلة البسيطة والعلة المركبة:

ولقد قسم عمر مختار العلة إلى قسمين فرأى أنها قد تكون بسيطة simple وقد تكون مركبة complex، فهي بسيطة إذا اقتضت موقعا ثابتا لم تغيره خلال النطق بها، وهي مركبة إذا انتقل اللسان أثناء النطق بها من موقع علة إلى موقع نطق علة أخرى، ولعل هذا ما سبق وصفه بالحركة المزدوجة أو الأصوات الانزلاقية.

وهنا يبين ما إن كانت العلة المركبة فونيما واحدا تقوم بوظيفة العلة الواحدة أو أنها تتابعا من العلل، فيرى أنه إذا كانت العلة المركبة تقع في مقطعين فإنه لا يصح اعتبارها فونيما واحدا ويجب اعتبارها من تتابع العلل. أما إذا كانت تقع في مقطع واحد فقد اختلف العلماء في النظر إليها:

1) اعتبرها بعضهم علة تتغير نوعيتها بشكل ملموس أثناء نطقها وتقوم بوظيفة فونيم واحد.
2) واعتبرها بعض آخر تتابعا من العلل المنفصلة.
3) وعدها بعض ثالث: علة + نصف علة، وتقوم نصف العلة في هذه الحالة بوظيفة الصوت الساكن، ويرى عمر مختار أن التقسيم الأول هو الأفضل من الناحية الصوتية، وإن كان الثاني أكثر شيوعا.

"وتقسم العلل المركبة إلى علل ثنائية diphthongs حين تتكون من عنصرين وعلل ثلاثية striphthongs حين تتكون من ثلاثة عناصر وتقسم أيضا إلى مستوية level diphthongs إذا كان النبر يستمر معها بدرجة واحدة، وهابطة falling diphthongs إذا كان النبر يبدأ قويا ثم ينقص، وصاعدة rising diphthongs إذا كان النبر يقوى في اتجاه الأخر"[1].

[1]– المرجع السابق، ص:141

التسلسل التاريخي لدراسة العلل:

لقد تكلم عمر مختار عن الدراسة التاريخية للعلل وكيف تطورت ولعلنا لم نر هذا مع سابقيه لأنهم تطرقوا مباشرة لمعايير جونز دون أن يشيروا إلى الدراسات التي سبقته. ولكنه في هذه الدراسة التاريخية لم يذكر ولو إشارة لجهود العرب وإنما كان يعني بهذه اللمحة التاريخية علماء الغرب كما أنه في دراسته عامة كان يقدم أمثلة من اللغات الأجنبية الإنجليزية والبريطانية وغيرها.

ولقد بدأ سرده التاريخي بعلماء القرنين السادس عشر والسابع عشر فكان أولهم روبرت روبنسون (ت 1617) وهو من الأوائل الذين وصفوا مواقع أعضاء النطق خلال نطق العلل و اعتبر بذلك أول عالم أصواتي حديث ومن أهم ما قام به انه وضع رسما تخطيطيا دقيقيا يوضح كيفية حدوث العلل، ثم تلاه واليس (ت 1653) الذي قام بوصف العلل على أسس من التقابلات الزوجية كالارتفاع والانخفاض بالنسبة للسان والاستدارة والامتداد بالنسبة للشفتين، وفي القرن السابع عشر ذكر العالم الصوتي جون ويلكينز (ت 1672) والذي قام بتصنيف العلل تبعا لدرجة الانفتاح وحركة الشفتين ولمواقعها في الفم فبدأ بما سماه العلل الشفوية وانتهى بالعلل الحلقية ولقد اختار ثمانية أصوات متميزة وهو نفس العدد الذي وضعه جونز للعلل الرئيسية، بالإضافة إلى جهود ويليام هولدر وتوماس سميث وجون هارت وميل كاستر وغيرهم، أما بالنسبة للقرن التاسع عشر فقد شهد ترسيخا لأسس علم الأصوات الحديث ومن أهم علمائه أليكسندر بيل وقد وصف موقع اللسان باعتبارين: الأول هو علو اللسان فقد يكون مرتفعا أو متوسطا أو منخفضا والثاني: النقطة المرتفعة وقد تكون في مقدم الفم أو مؤخره أو خليط منهما وتنتج عن ذلك تسع مواضع رئيسية للسان وقد كانت هذه أول مرة يستخدم فيها اللفظ رئيسية cardinal في وصف العلل وإلى جانب ذلك فإنه رأى تأثيرا لدرجة فتح الشفتين وضيق الفتحة بين مؤخر الفم ومقدمه واتساعها ونظرا لهذين العنصرين استطاع بيل أن يميز بين ستة وثلاثين نوعا من العلل.

أما أبرز ما قدم في القرن العشرين فهو عمل دانيال جونز، ولقد أخرج سنة 1929 صور بأشعة إكس تبين مواقع اللسان بالنسبة للعلل الرئيسية ويتضح منها أن موقع اللسان في الصور بالأشعة تختلف كثيرا عن الوصف النظري للعلل الرئيسية فاللسان في انتقاله من

نقطة إلى أخرى لا يحتفظ بمسافة معينة ولقد قام عمر مختار بتوضيح هذه المسافات بوضوح ودقة لا يسع المجال للتفصيل فيها.

التصنيف النطقي للعلل:

يرى مختار أن نوع العلة يتوقف على تلك الحزمتين الصوتيتين اللتين تقابلان حجرتي الرنين في الجهاز النطقي: تجويف الحلق والفم "وعن طريق حركة اللسان يمكن تنويع اثر الرنين لهذين التجويفين وحركة اللسان تأخذ صورا متعددة وقد اصطلح على تقسيمها إلى أربعة أقسام بعدد نقاط بعدها عن سقف الحلق وإلى قسمين بحسب الجزء المتحرك من اللسان وعلى هذا ينتج عندنا ثماني حركات على النحو التالي:

أ- أربع أمامية يتجه فيها وسط اللسان نحو الطبق الصلب (الغار)
ب-أربع خلفية يتجه فيها مؤخر اللسان نحو الطبق اللين"[1].

ولقد فصل فيها عمر مختار تفصيلا ارتأينا عدم ذكره لشبهه بما ذكرناه سابقا، إلا أنه أضاف تصنيفا آخر وهو:

"- الصوتان (1) و(8) يوصفان بأنهما ضيقان close (high).

- الصوتان (4) و(5) يوصفان بأنهما واسعان open (low).

- الصوتان (2) و(7) يوصف كلا منهما بأنه نصف ضيق half-close (mid-high).

- الصوتان (3) و(6) يوصف كلا منهما بأنه نصف واسع half-open (mid-low).

كما أن الأصوات (1-4) توصف بأنها أمامية front أو غارية palatal والأصوات (5-8) توصف بأنها خلفية back أو طبقية velar"[2].

ولقد لاحظ أن وجود ثماني علل رئيسية غير كافي لتغطية كل مجالات العلل ولذلك أضيف إليها ثمان أخرى تشير إلى تلك التغيرات في وضع الشفتين، ففي بعض اللغات توجد علل

[1]- أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص:150

[2]- المرجع السابق، ص: 152 بتصرف

مركزية central أو متوسطة middel أو مختلطة mixed، فمن المعروف أن جل العلل يتدخل في إنتاجها وسط اللسان أو مؤخره ولكن بعض الأشكال الفرعية تنتج من خلال بعض التغيرات أو الانحرافات.

ولقد خلص في الأخير إلى مجموعة من النقاط التي نحتاجها في تحديد العلل:

1) " الجزء الفعال من اللسان (طرفه، وسطه، مؤخره).
2) الجزء الذي يتجه إليه اللسان من سقف الفم (الطبق الصلب، الطبق اللين، قوس الطبق).
3) درجة ارتفاع اللسان نحو سقف الحلق (ضيق، نصف ضيق، نصف واسع، واسع).
4) وضع الشفتين (مستديرة، ممتدة، محايدة).
5) تسرب الهواء من الفم وحده أو من الفم والأنف معا (فموي، فموي مؤنف).
6) ثبات موقع اللسان أثناء النطق بها (علل بسيطة) أو تغير وضعه (علل مركبة)."[1]

أنظمة العلل في اللغات:

قام الدكتور عمر مختار بوضع إحصاءات لأنظمة العلل الموجودة في معظم اللغات فرأى أن أقل عدد ممكن أن يحويه نظام العلة في اللغات المعروفة هو: **u i** **ɑ** وهو الشكل الموجود في العربية الفصحى.

وربما كان أكثر الأنظمة استعمالا هو الشكل الخماسي: **i u** **e o** **ə** ويستعمل في كل من الاسبانية واليونانية وبعض اللهجات العربية وغيرها.

وهناك النظام السداسي في الفارسية **i u** **e o** **a ɑ**

[1]– المرجع السابق، ص:155–156

أما الايطالية فتحتوي النظام السباعي **i u e o ɛ ɔ a**

وهناك من اللغات ما تحتوي على شكل ثماني أو تساعي.

ويمكن إجمال أهم الملاحظات في دراسة عمر مختار فيما يلي:

- تركيزه على ترجمة المصطلحات واختيار الدقيقة منها.
- تقسيمه للأصوات على أساس الوظيفة المقطعية.
- تمييزه بين العلل البسيطة والمركبة.
- التأكيد على التسلسل التاريخي لدراسة العلل.
- التفريق بين التصنيف النطقي والأكوستيكي للعلل.
- ذكره للأنظمة الشائعة في معظم اللغات بالنسبة لعدد العلل فيها
- وعموما فإن دراسته كانت تركز على الغربيين واللغات الأجنبية حيث أنه لم يذكر العربية إلا كمثال من الأمثلة.

الفصل الثالث

الدراسة الوظيفية للصوائت العربية

1) كثرة دوران الصوائت العربية.
2) دور الصوائت في إثراء المستوى الدلالي.
3) دور الصوائت في إثراء المستوى النحوي.
4) دور الصوائت في إثراء المستوى الصرفي.

بعد النظر في الأصوات الصائتة عند كل من القدماء والمحدثين، والتعرض لأهم خصائصها ومميزاتها، وجب أن نعرض للتأكيد على هذه الخصائص وقوة وجودها في الواقع اللغوي باعتبار الفصلين السابقين تنظيرا لهذه الفئة من الأصوات وما سيعرض له في هذا الفصل بمثابة الدراسة التطبيقية لها، وذلك من خلال الحديث عن نسبة دوران الصوائت في العربية، والوظيفة التي تلعبها في تشكيل الأنساق اللغوية بجميع ميادينها الصرفية والنحوية والدلالية والمعجمية.

فالصوائت هي التي تخرج الصوامت من سكونها وتساعدها على الاتصال ببعضها باعتبارها الجسر الذي يربط الصوامت في السلسلة الكلامية لأنها تمثل نواة المقطع كأصغر وحدة صوتية في الكلام وباختلاف الصوائت تختلف المعاني وتتوفر، وهذا ما ساعدها على البروز والدوران.

1/ كثرة دوران الصوائت العربية:

إن عدد الصوائت في اللغة العربية قليل إذا ما قورن بعدد صوامتها فهي على نقيض العديد من اللغات التي تكثر فيها الصوائت أو تكاد تقارب صوامتها فإذا كان الكلام الإنساني ينصب على عدد الصوامت، فإن اللغة العربية في لهجاتها المختلفة عرفت ثمانية عشر صائتا من حيث النطق ولكن من حيث الوظيفة لها ستة صوائت فقط ثلاثة قصيرة وثلاثة طويلة، يقول الدكتور كمال بشر "فالكلام كله منصب على حركات العربية الفصيحة الخالية من الألوان اللهجية" لأن الصوائت المتفرعة عن الصوائت الستة هي مجرد ألفونات لا أثر لها في الدلالة والوظيفة.

أسباب كثرة دوران الصوائت:

يقول مكي بن أبي طالب " فإن الكلام إنما جيء به لتفهم المعاني التي هي نفس المتكلم وبالحركات واختلافها تفهم المعاني فهي منوطة بالكلام مرتبطة به ونيطت به، إذ به نفرق بين المعاني التي من أجلها جيء بالكلام" ولقد بنى العرب كلامهم على متحرك وساكن والمتحرك في كلامهم أكثر من الساكن تبعا لكثرة الحركة على السكون ويعلل مكي بن أبي

طالب ذلك بقوله: "وإنما كان الحرف المتحرك في الكلام أكثر من الساكن لأنك لا تبتدئ إلا بمتحرك وقد يتصل به حرف آخر متحرك وآخر بعد ذلك متحركو لا يجوز أن يُبتدأ بساكن ولا أن يتصل ساكن بساكن أبدا إلا أن يكون الأول حرف مد ولين أو يكون الثاني سكّن للوقف، وإنما كانت الحركة أكثر من السكون للعلة التي ذكرنا في المتحرك والساكن"[1]

ويتجلى من خلال هذا النص مسألتين: الأولى: دور الصوائت في ربط السلسلة الكلامية وبأن الصوامت لا تخلو من الصوائت والثانية: كثرة شيوع الصوائت إذ من النادر أن نجد صامتا لا يتبعه صائت.

ولقد انتبه سيبويه بفطنته ودقته في مراعاة دوران الصوائت في اللغة العربية، فلاحظ كثرة اشتراك الصوائت الطويلة والقصيرة في الكلام مبكرا قبل العلماء المعتمدين على الألات والأجهزة، فيقول: "أما الأحرف الثلاثة (يقصد الصوائت الطويلة) فإنهن يكثرن في كل موضع ويخلو منهن حرف (أي كلمة) أو من بعضهن، ثم ليس شيء من الزوائد (الصوائت القصيرة) يعدل كثرتهن في الكلام فهن لكل مد ومنهن كل حركة وهن في كل جميع، وبالياء الإضافة والتصغير وبالألف التأنيث وكثرتهن في الكلام وتمكنهن فيه زوائد أخشى من أن يحصى ويدرك، فلما كن أخوات وتقاربن هذا التقارب أجرين مجرى واحدا"[2] ولعل في هذا النص من الدلائل ما يبين سبب كثرة هذه الأصوات وانتشارها في السلسلة الكلامية، فهو لم يفرق بين الصوائت الطويلة والقصيرة لما بينهم من التقارب كما حدد بعض المواضع التي تجعل الصوائت تأخذ هذا الدوران حيث ذكر قابليتها للمد وصيغ الجمع والتصغير والإضافة والتأنيث ومالا يحصى من الصيغ.

وفكرة الشيوع هذه ظهرت مع دراسات الخليل حين صنف أصوات الذلاقة أكثر الأصوات الصامتة دورانا باعتبارها أوضح من غيرها وهذا ما أكدته اللسانيات الحاسوبية حينما صنفوا هذه الأصوات "كاللام والميم والنون" بأشباه الصوائت لوضوحها في السمع فكانت أكثر

[1]– مكي بن أبي طالب القيسي، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، اعتنى به: جمال شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث (طنطا)، مصر، د ط، 1422 هـ / 2002 م، ص: 27

[2]– سيبويه عمر بن عثمان، الكتاب تح: إيميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضوان، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د ط، 1420هـ/1999م، ج4، ص: 461.

شيوعا من غيرها وإذا كانت أشباه الصوائت كثيرة الدوران بسبب وضوحها فإن الصائتة أكثر منها مما يستلزم شيوعا أكثر لدورانها، والصوائت بما تحمله من الخصائص الأكوستيكية الواضحة والتي لا توجد في الصوامت نتيجة اتساع مخرجها وعلو رنينها وخفتها وسهولتها في النطق، بالإضافة إلى أن ترددات هذه الأصوات متقاربة فيما بينها أكثر من غيرها من الصوامت مما جعل الانطباع السمعي لها متقاربا أيضا وذلك يرجع إلى "أوضاعها التشريحية الوا ة المتقاربة التي لا تملك نقاط ارتكاز من قبيل ما تملكه الصوامت التي يؤلف الاحتكاك فيها نقاط ارتكاز تؤدي إلى الاستقرار"[1] فالخواص الصوتية للصوائت جد متقاربة.

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن عدد المجهورات في العربية يفوق عدد المهموسات، إلا أن العبرة ليست بالعدد وإنما بنسبة شيوع كل من النوعين في الكلام فالاستعمال للصوت هو الذي يحدد شيوعه وكثرة دورانه في الكلام ثم يبين السبب الذي يجعل الصوت المجهور أكثر شيوعا "فالكثرة الغالبة من الأصوات اللغوية في اللغات كلها مجهو ة ومن الطبيعي أن تكون كذلك وإلا فقدت اللغة أهم عناصرها الموسيقية ورنينها الخاص الذي نميز به الكلام من الصمت والجهر والهمس"[2] فالأصوات المجهورة هي التي تحافظ على تنغيم اللغة والصوائت من أكثر الأصوات الواضحة الجهر.

أسباب كثرة الدوران بين الصوائت:

أجرى العديد من العلماء والباحثين دراسات عن نسب دوران الأصوات فتوصلوا إلى نتيجة جد متقاربة وهي كثرة دوران الصوائت، فموازنة مع الصوامت تبدو الصوائت أقل منها في اللغة العربية فقد وجد أنه "يتألف تنظيم اللغة العربية الفصحى الفونتيكي من 29 فونيما أو (صوتا) منها ستة وعشرون صامتا ومنها ثلاثة لينة وقد تضاف إلى الأصوات الصامتة الواو والياء في حالات خاصة فيصبح عدد الصو امت 28 صوتا فيظهر للوهلة الأولى أن عدد الصوامت يفوق نسبة تسع مرات عدد الصوائت أو الأصوات اللينة، لكن هذا لا يعني أن الصوائت منخفضة في نسبة تواترها فهي ترد في النصوص بنسبة 48 % بينما الصوامت

[1]– غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص:54

[2]– ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 23

ترد بنسبة 52 %" [1] وهذا يدل على أن القلة في العدد بالنسبة للأصوات لا تغير الفقر في العمل أو في الأهمية.

وفي تحليل للعديد من السور في القرآن الكريم تجلى أن نسبة الحركات المستعملة في أية آية لا تقل عن 37 % أي أن قيمة الحركات في بنات اللغة كبيرة جدا وأنها تسهم في ألفاظ اللغة بأكثر من الثلث، ويتجلى إسهام الصوائت في إخصاب اللغة وصيغها المختلفة فاللغة العربية غنية بتنوعها فإذا كانت الصوامت تعمل في البناء فإن الصوائت تعمل في التنويع فهي تلون الكلمة من خلال المواقع التي تتخذها فتعمل في جميع المباني لأن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء أن تكون بحروف المد واللين وأبعاضها وهي الحركات الثلاث وهذه الوظيفة التي تقوم بها الصوائت هي التي تعطيها هذا الشيوع وهذا ما سنوضحه فيما سيأتي ذكره.

وللصوائت فيما بينها اختلاف في الدوران وقد انتبه العلماء إلى هذا التفاوت في نسب الشيوع بين الصوائت من حيث كثرة الاستعمال، فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخفّ الحركات وهو النصب ولما قلّ الفاعل اختير له أثقلّ الحركات وهو الرفع حتى تقع الزيادة في العدد مقابلة للزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال، فتوزيع الصوائت على الوظائف يتم بمعيار خفة وثقل الصوت فالضمة أقوى من الفتحة لهذا أعطوها أقل الوظائف لما فيها من تكبد الجهد.

وبناء عليه فإن الزيادة في الصيغ لا تكون إلا بهذه الأصوات يقول سيبويه "وأمّا الألف فلا تلحق رابعة فصاعداً إلا مزيدة لأنها كثرت مزيدة كما كثرت الهمزة أولا فهي بمنزلتها أولا: ثانية وثالثة ورابعة فصاعدا إلا أن يجيء ثبت وهي أجدر أن تكون كذلك من الهمزة لأنها تكثر ككثرتها أولا وأنه ليس في الكلام حرف إلا وبعضها فيه أو بعض الياء والواو"[2] فالألف تشبه الهمزة في كثرة الدوران ولكن للهمزة بداية الكلام وللألف درجة وذلك لأن "الألف لا تزاد أولها لسكونها ألا ترى أن أوائل الكلام التي يبتدأ بها لا تكون إلا متحركة ولكنها تزاد وحدها ثانية في فاعل ومع غيرها في ساباط وثالثة ورابعة في نحو سكرى ومعزى ونحو هن وخامسة في نحو حلبلاب وحنبطي وسادسة في قبعثرى وهي أجدر بالزيادة من الهمزة لأنها تكثر

[1]– ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1424هـ / 2003 م، ص: 61 بتصرف

[2]– سيبويه، الكتاب، ج4، ص 453

ككثرتها ولا تكاد تخلو كلمة من زيادة بعضها فيها وهي الفتحة"[1] وهي تتردد بكثرة في الكلام فلا تكاد تخلو كلمة منها وكذلك الفتحة في دورانها.

وقد لاحظ المحدثون ذلك فقد أجرى المستشرق فليش إحصاءا بسيطا على آيات من سورة البقرة تبيّن من خلاله تكرر الفتحة 110 مرات والكسرة 42 مرة والضمة 50 مرة والنسبة لورود كل من الفتحة 54.4% والكسرة 20.8% والضمة 24.8% وهذا يتوافق مع القدامى في كثرة ورود الصوائت وميل العرب إلى استعمال الفتحة في كلامهم لأنها أخف الصوائت وهذا ما تؤكده اللسانيات الحاسوبية، إذ يشير الدكتور أحمد محمد قدور بقوله: "أما من حيث دوران هذه الأصوات في الكلام فقد توصل علماء التعمية واستخراج المعمّى إلى تحديد مراتب دوران الحروف من حيث الكثرة والقلة في اللسان وأجمع هؤلاء على أن الحروف المصوتة هي أكثر الحروف في كل لسان أما الألف فهي أكثرها في العربية"[2] إلا أنه يوجد من عارض فكرة شيوع صائتي الفتح والألف لخفتها ورأى أن شيوع الصائت يعود للسياق الذي يرد فيه فنجد الدكتور مكي درّار يؤكد هذا بقوله"... أن نعود بالنظر إلى عدد الضمات في سورة الإخلاص والكسرات في سورة الناس ففي كل سورة يشيع صائت أكثر من غيره وهذا ما نفتقده في معاجمنا التي نقصدها لإزالة العجمة والغبن عن الباحث"[3] أي أنه ينفي خاصية أن أخف الحركات أكثرها شيوعا وإنما يرى أن ما يتحكم فيها هو الاستعمال فليس هناك صائت خفيف يستحب استعماله وصائت ثقيل استعماله قليل، وهذا ما يتجلى بوضوح في القرآن الكريم ولقد جاء في سورة القمر "ولَقَدْ أَنذَرهُم بَطْشَتَنَا فَتَمَارَوْاْ بِالْنُّذُر"* وقوله "إن المجرمين في ضلال وسُعُر"* وكذلك قوله: "وكل شيء فعلوه في الزُّبُرِ"* فالضمة المكررة في الكلمات الثلاث: السُعر، النُذُر والزُبُرْ، لم تأت مستكرهة وإنما وردت متناسقة منسجمة نظرا للسياق الواردة فيه وكذلك نلاحظ هذا الاستعمال في كثير من الشعر العربي ومثال ذلك قول أبي تمام في قصيدة له:

---

[1]– المصدر السابق، ص: 455.

[2]– أحمد محمد قدور، أصالة علم الأصوات عند الخليل، ص: 62

[3]– مكي درار، تداعيات التعاقب والاستبدال الصوتي، مجلة الصوتيات، ص: 131

*_ سورة القمر، الآيات: 36، 47، 52.

نَفَسٌ يجتثُهُ نَفَسُ ودموعٌ ليس تُحتَبَسُ

ومغانٍ للكرى دُثُرٌ عُطُلٌ من عبده دُرُسُ

شَهَرَت ماكنت أكتمه ناطقاتٌ بالهوى حُرُسُ

فالألفاظ التي تكررت فيها الضمة لم تكن ثقيلة على السمع بل إنها جاءت منسجمة مع الإيقاع والجرس أي أن الصوائت تتناسب مع الصوامت المستعملة لها.

ونجد في الميزان الصرفي للثلاثي أوجه لصامت الوسط (مفتوحا، أو مكسورا، أو مضموما) وهنا يظهر الخلاف بين الصيغة الصرفية القائمة على التوزيع والتنويع والمعجمية القائمة على التعداد والتركيب، مما يجعل الصوائت القصيرة في دورانها لا تعرف تفاوتا كبيرا وإن كانت القاعدة تجعل من كل فعل كانت عينه ولامه صوتا حلقيا تناسبه الفتحة لخفتها ولكثرة ميل العرب إلى استعمالها "وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والواو والياء"[1] وهناك من ذهب إلى أن قوة الحركات (المصوتات القصيرة) وضعفها تقاس في الأبنية والتراكيب على وفق معيار الخفة والثقل في أثناء نطقها ويقتضي ترتيبها على وفق المعيار المذكور وضع الضمة في مقدمتها لثقلها في النطق تليها الكسرة ثم الفتحة التي تعد أخف الحركات وأكثرها شيوعا في أبنية الكلام وتراكيبه لخفتها و سهولة لفظها من المعايير التي وضعت لشيوع الصوت: الخفة والسهولة.

وشيوع هذه الأصوات وكثرة ورودها من عدمه يعود إلى أن الفتحة أخف هذه الأصوات وأكثرها شيوعا في اللغة العربية من أختيها الكسرة والضمة وتليها الكسرة فالضمة، والفارق كبير بين شيوع الفتحة وشيوع كل من الكسرة والضمة بينما الفارق بين الكسرةو الضمة ليس كبيرا وقد لاحظ ذلك علماء العربية فقد قال سيبويه: "وإنما خفت هذه الخفة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة ولا تحرك أبدا فإنما هي بمنزلة النفس"[2] والفتحة من الألف، وقال أيضا: "الكسرة أخف عليهم من الضمة ألا ترى أن فعِلَ (بكسر العين) أكثر في الكلام من

[1]– سيبويه، الكتاب، ج:4، ص: 219.

[2]– المرجع السابق، ص: 147.

فعُلَ (بضم العين) والياء أخف عليهم من الواو وأكثر" فبهذا الاستعمال للصيغ المختلفة تظهر درجات دوران الصوائت الذي يخضع لمعيار خفة الصائت وثقله.

ولشيوع الأصوات ودورانها آثار وظواهر يخلفها فقد أشار الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن "الصوت اللغوي إذا شاع استعماله كان عرضة لظواهر لغوية نسميها حينا إبدالا وحينا أخر إدغاما وقد يتعرض للسقوط من الكلام"[1] ويظهر هذا التغيير بشكل واضح وجلي في الصوائت إذ يكثر التناوب بينها وذلك لتقارب الانطباعات السمعية التي تحدثها هذه الأصوات وهذا التناوب سماعيا وليس قياسيا وهو في حدود ضيقة جدا إذ كثيرا ما يغير هذا التناوب في المعنى وهو ما نراه في ظاهرة المثلثات العربية كقولنا: البَهار والبِهار والبُهار، فبالفتح نبت له نور أصفر وبالكسر جمع بهرة وهي وسط كل شيء وبالضم إناء كالإبريق، وهذا التناوب عزي إلى لهجات عربية وقد نجد التناوب بين الصوائت من صيغة إلى أخرى من التحول من صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول نحو كتَب وكُتِبَ، وهذا ما سيرد التفصيل فيه بصورة أَدَقّ فيما سيأتي.

وقد يقع الإبدال بين الصوائت وهذا الإبدال ورد وقوعه في كلام العرب وله أثر في لهجاتها فقد تُؤْثِرُ بعض القبائل الخفة وتؤثر بعض القبائل الأخرى الثقل وفقا لطبيعة كل قبيلة ويلاحظ ذلك في القراءات القرآنية فهو محصور بين الفتح والكسر نحو: الحَج والحِج وبين الفتح والضم نحو: وَقُودُها ووُقودُها وبين الكسر والضم نحو: قِنَّائها وقُنَّائها، وقد تتبادل الصوائت الثلاثة فيما بينها بين الفتح والضم والكسر، نحو: فَمٌ وفُمٌ وفِمٌ والتبادل بين هذه الأصوات يخضع لقانون انسجام أصوات المد ويحصل حتى بين الأصوات الطويلة، وهذه الأمثلة توضح ذلك:

أ- "يقال: قيت فلان اللبن، يعني قوته فلما كسرت القاف صارت الواو ياءً.

ب- يقال: الشمراخ والشمروخ والعثكال والعثكول، وقالوا: طنبار وطنبور.

ج-يقال: سحيح البغل والغراب وسُحَاح ونهيق ونهاق، وسحيل وسحال ومليح ومُلاح"[2]

---

[1]- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص: 194

[2]- غالب فاضل المطلبي، في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية، ص: 299

وهذا التعامل بين الصوائت الطويلة يكون في الإعلال وتظهر الأصوات التي تتعامل مع بعضها البعض بكثرة فإن تعامل الألف والياء أكثر منه بين الألف والواو وذلك لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو وتعامل الياء مع الواو أكثر من تعامل الواو مع الألف، "وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياها وهو هما على ألسنتهم فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز ا بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو، لأنها أخف عليهم لتشبهها بالألف وذلك قولك في: فْيعَلْ: سَيِّد وصيِّب وإنما أصلهما: سَيْوِدْ وصَيْوِب"[1] ويكون الترتيب من حيث الدوران بخفة الألف ثم الياء وتليها الواو.

ومن ملامح شيوع الصوائت أن العرب تميل إلى اجتزاء الصائت لكثرة استعمالهم إياه ومن ذلك أن العرب تقول: لا أدرِ، ولم أرَ، فتحذف الياء والألف وتجتزئ بالكسر أو الفتح أو بالضم، وكما يقصرون الصائت الطويل كذلك يشبعون الصائت القصير.

وحين كانت الصوائت القصيرة أصواتا مرنة انطلاقية ملساء، نجد أن القرآن الكريم يكثر في فواصله الصوائت الطويلة وخاصة الألف " وهذه الألف تملك قيمة تنغيمية وتطريبية أكثر من الواو أو الياء فهي ممدودة ومخرجها من أقصى الحلق وتصل ذبذبتها إلى أكثر من 800 ذ/ ثا أي أنها تحتاج إلى ضعفي زمن الحرف الصحيح الساكن وتعادل أكثر من ضعفي ذبذبات ذينك الحرفين وتقف قبالتهما في أقصى مكان من طبقة الصوت وهما أدناه"[2] ومن أمثلة تردد صوت الألف في القرآن الكريم سورة الشمس. فهذا الصوت ـ صوت الألف ـ يتردد في فواصل آيات هذه السورة الكريمة بنغمه وإيقاعه فهو النغمة الموسيقية الأكثر ترددا.

فأهمية الصائت متعددة المقاصد وخاصة في تركيب اللغة فهو الذي يمنح الكلام هذا التنوع إذ يغلب على الصوائت طابع التعاقب بالتتابع أو التآلف وذلك من موقع واحدٍ من عناصر الصيغة الإفرادية بداية أو وسطا أو نهاية وقد جعل المختصون لكل موقع مجالا فقالوا البداية للغة والوسط للصرف والنهاية للنحو وفي كل موقع حالات ثلاث يفترضها المعنى وتحكمها الدلالة مما يجعل الصائت يستأثر بالشيوع وبكثرة الدوران لأن مواقعه هي التي تعطيه هذا

[1]– سيبويه، الكتاب، ص: 507.

[2]– نعيم اليافي، قواعد تشكل النغم في موسيقا القرآن. مجلة التراث العربي، ص: 150.

الغنى والثراء، فلو تتبعنا اللحن الذي مس اللغة ـ ومازال يمسها ـ سنجد أنه يقع على الصائت لذلك كان الصائت من الأسس الهامة لتعلم أية لغة وتأديتها بقواعدها التي تحكمها، فالصائت في اللغة العربية يتغير بتغير أواخر الكلمات ويتغير بتغير الصيغة.

2/ دور الصوائت في إثراء المستوى الدلالي:

إن المتأمل في مفردات اللغة والمتعمق في كنهها سيجد تشابها لها أو يلاحظ أنها تفرعات لأصول واحدة، ولعل هذا ما بدأ به العالم اللغوي الكبير الخليل بن أحمد دراساته، فنظرية التقاليب التي جاء بها كان لها أثرا بالغا في توضيح المعاني وتوسيع الدلالات، والعربية تمتاز عن غيرها من اللغات بهذه الصفة فلقد أوضح بعض العلماء أن الألفاظ العربية إذا احتوت على الأصوات نفسها فإنها تبقى محافظة على معنى واحدا حتى وإن اختلفت تقاليبها ومثال ذلك ما يتشكل لدينا من تركيب الصوتين: "ج" و"ن" فتركيب هذين الصوتين يدل على الستر والخفاء ومنه تكونت الألفاظ التالية: الجنون وهو خفاء العقل، الجن وهو من الأمور المخفية التي لا يعلم حقيقتها إلا الله، الجنة وهي عالم الغيب وفي ستر وخفاء عنا... الخ، وليس هذا فحسب، بل إن هناك تناسقا وانسجاما مابين الأصوات والمعاني فعندما نلاحظ اللفظين: قطع وقطف فإن المعنى العام كله يدل على القطع وفصل الشيء عن أصله إلا أن في القطع الأول صلابة دل عليها صوت العين الذي نبع من الحلق فكان بصلابته وقوته دليلا على قطع الصلب في الواقع، بينما صوت الفاء في قطف دل على السهولة والليونة في القطع وذلك ما يتوافق في الواقع مع قطف الفاكهة التي لا تتطلب جهدا، وإذا كانت العربية تتوفر على هذه الدقة والتنويع في المعاني فإنه وبالضرورة أي تغيير يمس المبنى يلحقه تغيير في المعنى ولعل من أكثر الأصوات بروزا وشيوعا ودورانا، كما رأينا هي الصوائت ولم يأت هذا الشيوع جزافا وإنما كان له بالغ الأثر في تغيير الدلالات والمعاني ومنه إثراء المعاجم اللغوية، فإذا نظرنا إلى الكلمات الثلاثة الآتية: بَرٌّ، بِرٌّ، وبُرٌّ، لوجدنا أن الوحدات الصوتية الثلاثة (الفتحة، الكسرة والضمة) هي أصوات صائتة قصيرة قد تدخلت بما لا يمكن اعتبارها زائدا بل أصولا أصلية في بناء الوحدة المعجمية.

ولقد أخذ الإستبدال الصوتي حظا وافرا من الدراسة قديما وحديثا سواء على مستوى المفردات أو على مستوى التراكيب.

1) الإستبدال الصوتي بين الصوائت في المفردات:

لكل لفظة مفردة دال ومدلول، غير أن مدلولها يتغير بتغير العناصر الصرفية أو الصوتية لذلك فالعربية تحمل بين طياتها خاصية دلالة صوائتها القصيرة على دلالات مختلفة من غير أن تمثل صوائتها أثر لمقطع أو أداة من أدوات العربية فالصوائت في العربية تحتل جميع مراتب الكلمة فهي التي نميز بها بين الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول، واسم الفاعل واسم المفعول وهذا التمييز في المعنى لا يحتاج إلى تغيير أو تبديل في الصوامت أو هيكل اللفظة وإنما هو تغيير في النغم الموسيقي للصوائت القصيرة أو الطويلة.

وقد عرف علماء الدراسات الصوتية دور الصوائت في البنية اللغوية وما يحدث من المقابلات الاستبدالية وصنفوه ضمن الدلالة الصوتية المطردة التي تعتمد على تغيير مواقع الفونيمات باستخدام المقابلات الاستبدالية بين الألفاظ حتى يحدث تعديل أو تغيير في معاني الألفاظ فبمجرد استبدال الصوت يحدث تغيير في المعنى بصورة آلية وهذا ما سماه فيرث الوظيفة الصوتية الصغرى أو القاصرة Minor phionetic Function في مقابل الوظائف الكبرى المعجمية والصرفية والنحوية ووظيفة سياق الحال الدلالية، فكما للحروف (الأصوات) وظائفا فونيمية كذلك الحركات لها دلالة صوتية إذ الحركة صوت في الكلمة وجزء لا يتجزأ منها فالصائت لا ينفصل عن الصامت أثناء نطقه ولا عبرة بكتابة الحركات منفصلة عن السواكن، فالصامت مقر للحركة وهي سمة له، وإذا كان فيرث قدْ عدّها مظاهرا تطريزية أي أنه جعلها من الملامح الصوتية الثانوية كالنبر والتنغيم أو ما يمكن أن نسميه في التحليل الفونيمي بالفونيمات الثانوية، فإن هذا لا يتوافق مع العربية خاصة فيما يتعلق بتلك التي لها تأثير على تغيير المعنى بل إن ظاهرة التطريز اللفظي يمكن أن نأخذ بها من المنظور النطقي كالتفخيم والترقيق وغيرها من الانحرافات الصوتية التي لا تؤثر في المعنى.

وقد عبر علماء العربية عن الدلالة الصوتية باسم الدلالة اللفظية كما نجد ذلك عند ابن جني فقد اعتبرها أقوى الدلالات حيث يقول في باب الدلالة اللفظية والصناعية المعنوية: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى ومؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية"[1] وتتميز الدلالة اللفظية عن غيرها بأنها الأصل في اللغات إذ ترتكز على المشافهة، والمشافهة تتميز بكشف حال المتكلم وظروف الرسالة اللغوية. ومن هذا المنطلق انقسمت الحركة إلى ثلاثة أقسام:

أ- حركة البنية: وتتعلق تعلقا تاما في تشكيل المفردة وهي التي تتصل بالمستوى الدلالي والدور الذي تلعبه في ظاهرة الفروق اللغوية فتتغير معاني المفردات تبعا لتغير حركات أبنيتها كما يظهر من تصرف المعنى في الكلمات التالية: الصَّبر بفتح الصاد والصِبر بكسر الصاد حيث تعني الكلمة الأولى حمل النفس على العزيمة وتحمل الصعاب، والكلمة الثانية بكسر الصاد أو بكسر الباء تعني نوعا من النبات اشتهر بمرارته وتحمله قسوة وجفاف الصحراء.

وكذلك في الكلمات: البَرْد والبُرد والبِرد.

فالأولى تعني: نزلة تصيب أغشية الجهاز التنفسي المخاطية.

والثانية: يقصد بها كساء يلتحف به ومنه البردة التي أهديت للنبي صلى الله عليه وسلم.

والثالثة: تعني الماء الجامد الذي ينزل من السحاب قطعا صغارا ويسمى حب الفمام وحب المزن.

وكذلك ما نلاحظه في: قدَم وقدِم وقدُم.

فالأولى بفتح الدال من قوله تعالى: "قدَم صدق".

والثانية بكسر الدال من قولنا قدِم المدينة إذا آب ورجع من سفره.

والثالثة بضم الدال من قولنا قدُم البناء إذا صار قديما.

[1]- أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، ج 3، ص: 98.

ب- حركات البناء: وهي التي تصاحب الحرف الأخير من الكلمة المبنية وتثبت عليه مهما اختلفت العوامل الوظيفية المؤثرة على المعنى كقولك جاءت حُذَامِ ورأيت حذامِ ومررت بحذامِ وقد عرَّف ابن جني البناء بقوله: "هو لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك فيه من العوامل".

ج- حركات الإعراب: وهي الحركات التي تكون في أواخر الكلم وبها نحدد معاني الألفاظ مهما تغيرت مواقعها في التركيب. ولعل هذا يدخل في دراسة الجانب النحوي أكثر منه الجانب الدلالي لذلك سنورد فيه تفصيلا فيما سيأتي.

ومن خلال الدراسة والاستقصاء للكلام العربي اتضح أن الصوائت تعد أحد الوسائل اللغوية المصاحبة للمعاني وذلك على النحو التالي:

1) مُصَاحبة الصوائت الأقوى للمعنى الأقوى:

يقول السيوطي في مناسبة الألفاظ لمعانيها "فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني، فجعلت الحرف الأضعف فيها الألين والأخف والأسهل والأهمس لما هو أدنى وأقل وأخف عملا أو صوتا وجعلت الحرف الأقوى والأشد والأظهر والأجهر لما هو أقوى عملا وأعظم حسا"[1]. ولا تقتصر هذه الظاهرة على الصوامت فحسب بل إن الصوائت تمتاز بها أيضا، فالضمة مثلا أقوى الحركات دلالة إذا ما قيست بأختيها الفتحة والكسرة، ولقد أدرك القدماء هذه القيمة التعبيرية لفونيم الحركات حيث قال ابن جني: "الذّلُّ في الدابة ضد الصعوبة والذُّلُّ للإنسان هو ضد العز وكأنهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان والكسرة للدابة، لأن ما يلحق الإنسان أكبر قدرا مما يلحق الدابة واختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها للدابة[2]" فذلَّت الدابة أي سهلت وانقادت وذُلَّ الإنسان أي ضعف وانقاد. وكذلك بالنسبة للصوائت الطويلة فالواو أقوى من أختيها والألف أسهل وألين لذلك كانت أكثر شيوعا ومن أمثلة قوة المعنى لقوة الصوت المتحكم فيها قولهم غلاء السعر وغلو الإنسان فالضمة والواو وجهتا للإنسان

[1]- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تح: أبو الفضل إبراهيم وآخرون، دار التراث القاهرة، ج 1، ص: 52.

[2]- ابن جني، الخصائص، ص: 157،162.

وخصتا به لقوتهما لأن الغلو في القول أمر معنوي بعكس الألف والفتحة الضعيفتين فوجهتا لغلاء السعر.

2) مشاركة الصوائت في تحقيق العدول الذي يهدف إلى المبالغة في المعنى:

يعرف العدول بأنه تغيير بعض الصوائت القصيرة بصوائت طويلة أو بمعنى آخر تغيير جزء من صيغة صرفية بجزء من صيغة أخرى لغاية المبالغة، من ذلك الاسم المشتق الذي كلما كان أكثر عدولا صار أشد مبالغة "فعدولهم أو تغيرهم لصيغة "فعيل" إلى "فعال" في الصفة المشبهة باسم الفاعل هدفه زيادة في الوصف لذلك جاءت صيغة فعال أبلغ من صيغة فعيل في الوصف لأن الألف زائدة زمنيا عن الياء لخروج فعال عن بابه وأن فعيل هو القياس."[1]

3) المثلثات اللغوية:

"تعد المثلثات من المظاهر اللغوية الأكثر إبرازا لوظيفة الصوائت الدلالية في اللغة من حيث أنها وحدات معجمية متشابهة الصيغة الصرفية متباينة المجالات الدلالية"[2]، إلا أننا بهذا نقصد مثلثات قطرب دون سواها لأن هناك من ألف في هذه الظاهرة وتوسع فيها، ولكنا هنا قصرنا الكلام على بعض الأمثلة التي تخدم موضوع الصوائت. وعليه فالمثلثات اللغوية تنقسم إلى أقسام ثلاثة رئيسية تساير في تقسيمها العلاقات الدلالية الرابطة بين المثلثات وهي إما علاقات تقابل جزئية أو علاقات تقارب جزئية أو علاقات تشابه جزئية:

أولا: علاقات تقارب معنوية جزئية: وهي التي تربط أجزاء المثلثة الواحدة إما بعلاقات جزئية أو كلية وبهذا انقسمت إلى قسمين:

أ- علاقات تقارب معنوية جزئية تربط الشيء بمصدره: وتبينها المثلثات الآتية:

- اللِّحاء واللُّحَاء: بكسر اللام وضمها: وهما شعر اللحية ومنبته العظمي.
- البُرُّ والبِر: الحنطة واليابسة.

[1]- المرجع السابق، ج 3، ص: 46.

[2]- مثلثات قطرب، تح: رضا السوسي الدار العربية للكتاب تونس 1398 هـ / 1978 م: ص 73.

ب- علاقات تقارب معنوية كلية بين أجزاء المثلثة الواحدة: ومنها:

- الرَّقاق والرِّقاق والرُّقاق وهي: الأرض المستوية التراب والأرض التي يستوي عليها الماء جنب الوادي ورغيف الخبز الرقيق المنبسط.

ثانيا: علاقة تضاد معنوية جزئية تربط الشيء بنقيضه: نحو:

- السَّقط بفتح السين وهو الثلج.
- السِّقط بكسر السين وهو النار.

ثالثا: علاقة تشابه معنوية بين أجزاء المثلثة: وتنقسم إلى قسمين:

أ- علاقات تشابه معنوية كلية بين الوحدات المعجمية للمثلثة اللغوية: نحو: المهلة: بفتح الميم وكسرها وضمها وتعني: القيح والصديد الذي يسيل من الجسد.

ب- علاقة تشابه معنوية جزئية بين بعض أجزاء المثلثة اللغوية: نحو:

الصُّرة بفتح الصاد وضمها وتعني التجمع والتجميع.

رابعا: مثلثات مختلفة المعنى لا يحكمها أي ضابط معنوي: نحو:

- البَنَان بفتح الباء: الأصابع وقيل أطرافها.
- البِنان بكسر الباء: جمع بنة وهي الرائحة طيبة كانت أو خبيثة.
- البُنان بضم الباء: رجل طفيلي.
- البُنَانة بضم الباء: تعني الروضة.

ومن خلال هذا نستنتج أن سبب المثلثات المختلفة المعاني يعود إلى تغير الحركات الذي يعطي في النهاية للفظة دلالات جديدة.

3) الإستبدال الصوتي بين الصوائت في التراكيب:

إن للصوائت دورا بالغا في إبراز المعاني وتوسيع الدلالات ليس على مستوى المفردة فحسب بل إن وظيفتها تتدخل بشكل مباشر في تحديد معاني الجمل ومقاصدها، فالأصوات تشكل تركيبا منسجما بينها وبين المدلولات المكونة للجملة فتعطي بذلك السياق وبذلك النغم

معنى معينا وبمجرد أن تتغير صوائت هذه الجمل تتغير معانيها، وإذا تحولت ألفاظها من مكان إلى آخر بالتقديم أو التأخير تغير المعنى السياقي للجملة، لذلك قد يقع المتلقي في لبس إذا ما تم وضع الصوائت في موضع غير صحيح لهذا كان أمن اللبس في المبنى الواحد غاية كبرى تحرص عليها اللغة في أثناء صياغتها للمباني الصرفية.

ولضمان آمن اللبس لابد أن تقوم القيم الخلافية الموجودة بين الصوائت القصيرة والصوائت الطويلة من الكمية أو المدة الزمنية أو مقابلة الإفراد بالتضعيف ـ يعطي معنى أقوى ـ أو مقابلة التجرد بالزيادة ـ زيادة في قوة المعنى ـ بالتفريق من حيث الشكل بين المباني الصرفية المعبِّرة عن المعاني النحوية المتباينة، حتى يكون هناك فارق بين مباني المعاني الصرفية أو بين تركيب نحوي وآخر مثل الفرق في المعنى النحوي بين الفاعل ونائبه ولا يتأتى هذا إلا من خلال السياق وما يرتبط به من أوات مختلفة منها الصوائت بنوعيها القصيرة والطويلة التي تسهم في إعطاء الدلالة الحقيقية المرتبطة بسياقها، ولعلَّ ما يوضح هذه الإشكالية التركيبية اللفظية المبهمة أي الخالية والمعرَّاة من الصوائت القصيرة وعلامات الإعراب الأساس الدلالي لها وهذا ما نلاحظه في الجملة: "قاتل المرء طمعه" فهي جملة مبهة لا يزيل إبهامها إلا صوائتها وعلامتها الإعرابية لذلك قد تؤول على عدة احتمالات على النحو التالي:

- قَاتِلُ المرءِ طَمَعُه: جملة اسمية وصيغة "قاتل اسم فاعل" أي أن المرء يقتله طمعُه.
- قَاتَلَ المرءُ طَمَعَه: جملة فعلية وصيغة "قاتَل" فعل ماضي تدل على أن المرء قد حارب طبع الطمع فيه.
- قاتل المرءَ طَمَعُه: جملة فعلية تختلف دلالتها عن سابقها حيث تقدم المفعول به عن الفاعل وأصبحت تعني أن الطمع قاتل المرء.

وهنا يتبين أن للصوائت وظيفة كبرى في تغيير معاني السياق أو بعبارة أخرى لها وظيفة فعالة في تحديد دلالة الصيغ الصرفية داخل السياق وبهذا شكلت ميزة تميز العربية عن غيرها وهو ما يمنحها الغنى والمرونة في الاستعمال اللغوي.

ومن أنواع الاستبدال أيضا، الاستبدال الذي ينقلب فيه مقطع مكان مقطع آخر قلبا مكانيا

وذلك بالتقديم والتأخير وهو أحد مظاهر البلاغة العربية الذي يسهم في تنويع المنطوق من العربية ويضيق في تأثيرهما الدلالي إذا ما حفظت حركات الإعراب التي تمنح ناطق اللغة القدرة على التنويع في نسق الكلمات ضمن السياق، إذ تقوم هذه الحركات الإعرابية بالتعبير عن الوظائف النحوية والمعاني الدلالية المتعلقة بها، ففي العربية الفصحى تحافظ الجملة التالية على حركات ألفاظها في أثناء استبدال ألفاظها استبدالا مكانيا، فنقول:

- هَزَم الرجلُ الأسَدَ.
- هزم الأسَدَ الرجل.
- الرجلُ هزم الأسَدَ.
- الأسَد هزم الرجلُ.

ففي هذه الجمل على اختلاف ترتيبها إخبار بأن الرجل هو الهازم والأسد هو المهزوم والذي حافظ على هذا المعنى بالرغم من اختلاف مواقع الألفاظ هي الصوائت.

وتوجد العديد من الأمثلة التي تغني هذا الجانب كالبناء للمعلوم والبناء للمجهول وتقدم المبتدأ والخبر... الخ إلاّ أن هذا التفصيل سيجعلنا ندخل في الجانب النحوي والذي سيذكر تاليا للدلالة وإنمّا أوردنا هذه الأمثلة للتدليل على تأثير الصوائت ودرها في تغيير الدلالات التركيبية.

3/ دور الصوائت في إثراء المستوى النحوي:

لقد ترسخ في أذهان أبناء العربية أنه بمجرّد التلفظ بمصطلح النحو يتبادر إلى الأذهان مباشرة ما يعرف بالإعراب ظنا منهم أن النحو في العربية هو الإعراب أو بالأحرى أكبر أبوابه الإعراب، ولعلّ لهذا الاعتقاد خلفية فكرية أساسها اهتمام العلماء القدماء بهذه الظاهرة من أجل الحفاظ على استقامة اللسان العربي وحفظه من اللحن ولعلّ من أكثر الأصوات التي يقع فيها اللحن الصوائت، نظرا لكثرة شيوعها ودورانها، "وهي فونيمات تتميز بالاستقلالية والقدرة على حفظ التباين الدلالي داخل التراكيب فقد أعطاها المقعِّد العربي وظيفة لحفظ درجات الترتيب النطقي على وفق ما يقتضيه القانون الصرفي وقد أسندوا لها كذلك مهمة في نهاية الوحدات اللغوية داخل الأنساق التركيبية لبيان المعاني وجعلوها من

كبريات الدوال على المعنى، لذا فإن النحاة اهتموا بها وبنوا قواعدهم النحوية عليها واعتمدوها الأساس في البيان الوظيفي حين يحللون النصوص تحليلا نحويا وقد أطلقوا عليها اسم "الحركات الثلاث" الفتحة رمز النصب، الضمة رمز الرفع، والكسرة رمز الجر (الخفض)، مضيفين لها علامة رابعة هي السكون أو ما يسمى بالتركيب الصفرى أو العنصر المحايد في الصوائت العربية وأسندوا له وظيفة الوقف أو القطع أو الجزم في الحدث الكلامي"[1].

ولقد ذكرنا آنفا كيفية مساهمة الحركات في إثراء المعاني سواء حركات البنية أو حركات البناء أو حركات الإعراب فإذا كانت الأولى تتعلق بالجانب الدلالي فإن الثانية والثالثة تتعلقان بالمستوى النحوي والبناء كما أشرنا هو ثبات أواخر الكلم على حالة واحدة باختلاف العوامل الداخلة عليها وهو أصل في الأفعال والحروف وقياس في الأسماء، ويلزم الحركات الثلاث بالإضافة إلى السكون إلاّ أن السكون ليس حركة في البناء ولا في الإعراب ولكنه سلب للحركة وإنما تم ذكره هنا كنوع من الحصر للعلامات التي تلحق الكلمة العربية، وليس المقام هنا للكلام عن البناء وخصائصه وإنما لتوضيح دور الحركات في الحفاظ على بنية بعض الألفاظ وثباتها فيها.

أمّا السبب في جعل الإعراب في المرتبة الأخيرة للكلمة فنجد أبو إسحاق الزجاج يوضحه بقوله "كان أبو العباس المبرد يقول: لم يجعل الإعراب أولا لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ولا يوقف إلاّ على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه أولا لم يكن أن يجعل وسطا لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جُعِلَ آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته[2]"، ويعلق مازن المبارك على هذا النص بقوله "فالحركات في لغة العرب أصوات قصيرة تقع على الحروف للتفريق بين معاني الكلمات فمنها ما يثبت على الحرف الأخير فيكون حركة بناء ومنها ما يلحق الأخر ويتبدل بتبدل وظيفة الكلمة النحوية في الجملة فيكون إعرابا

[1]– عبد القادر عبد الجليل، علم اللسانيات الحديثة، دار صفاء،عمان، ط1، 1422هـ/2002 م، ص: 458–459

[2]– أبو القاسم عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة.

وسواء كانت الحركة للبناء أو الإعراب فإن هذه التفرقة بالحركات بين المعاني ضرب رائع من الإيجاز تغنينا فيه الحركة في الكلمة الواحدة عن عدد من الكلمات"[1].

وتقسم حركات الإعراب إلى قسمين يوضحهما الجدول التالي:

الأثر (العمل)	حركات أصلية	حركات فرعية
النّصب	الفتحة	–الألف في الأسماء الخمسة. –الياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة. –الكسرة في جمع المؤنث السالم. –حذف النون في الأفعال الخمسة.
الرفع	الضمّة	–الألف في المثنى. –الواو في جمع المذكر السالم. –ثبوت النون في الأفعال الخمسة.
الجر(الخفض)	الكسرة	–الياء في المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة. –الفتحة في الممنوع من الصرف.
الجزم	السكون	–حذف حرف العلة في المضارع المعتل المجزوم. –حذف النون في المضارع المجزوم من الأفعال الخمسة.

ولقد استمدت الحركة الإعرابية وظيفتها في التركيب اللغوي العربي القديم من حقيقة الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني فتغير أواخر الكلمات مرتبط بما يصيب معانيها من تغيير كما يظهر في قول الزجاج: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولا بها ومضافة ومضافا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني"[2] وبهذا تكون وظيفة الحركة الإعرابية

[1]– المبارك مازن، نحو وعي لغوي، دار الفكر، دمشق، 1383 هـ، ص: 84.

[2]– الزجاج، الإيضاح في علل النحو، ص: 69.

هي الفصل بين الأسماء من الناحية الوظيفية كما بين ذلك ابن فارس بقوله " فأما الإعراب فبه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين وذلك أنّ قائلا لو قال (ما أحسن زيداً) أو (ما أحسن زيد) أو (ما أحسن زيد) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني فيقولون: (مِفْتح) للآلة التي يفتح بها و(مَفْتح) لموضع الفتح و(مِقَص) لآلة القص و(مَقص) للموضع الذي يكون فيه القص"[1] والإعراب عند ابن فارس من العلوم التي اختص بها العرب، وفي هذا يقول "ومن العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب (الإعراب) الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منصوب ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر" وهذا إن دلّ فإنما يدل على الدور الذي تلعبه الحركة في الإفصاح عن المعاني وتوضيحها مما يمنع أن نجعلها مجرّد زوائد أو مظاهر تطريزية بل إنها تكاد تكون أصولا في بعض المواطن التي يغطيها الغموض والإبهام، ولقد حققت الصوائت القصيرة والطويلة على حد سواء في اللغة العربية تميزا في الاقتصاد والثراء اللغوي حيث نجد للحركة دلالة تسهم في بيان المعنى وأمن اللبس ومن ذلك:

ما يرفع اللبس بين المخاطب والمخاطبة أو المذكر والمؤنث نحو: "أنت"للمخاطب بفتح التاء و"أنت" للمخاطبة بكسرها.

ما يرفع اللبس في الغايات بين حالتي بنائها وإعرابها نحو قوله تعالى "لله الأمر من قبلُ ومن بعد" فلو بنيتا على الكسر لالتبست حالتهما إعرابا وبناء قال ابن الشجري وإنما بنوا هذا الضرب على الضمة دون الفتحة أو الكسرة لأنه إنما يعرب بالنصب والخفض دون الرفع فلو بنوه على إحداهما التبست حركة بنائه بحركة إعرابه.

ما يرفع اللبس بين لامي البعد والملك لذلك تراهم كسروا اللام في ذلك لئلا تلتبس بلام الملك لو قيل (ذا لَك) بفتح اللام ولو فتحت في اسم الإشارة (ذلك) لا لتبس وتوهم السامع أن هذا الشيء ملك لك، فلما كان يؤدي إلى الالتباس كسرت اللام لإزالته.

[1]– أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: السيد أحمد صقر، طبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة، د ت، ص: 309، 310.

ما يرفع اللبس بين المنادى المبني والممنوع من الصرف أو المنادى المضاف نحو (يازيدُ) بضم الدال فلو قيل (يازيدَ) بالفتحة لا لتبس بالممنوع من الصرف، ولو قيل (يا زيدِ) بالكسرة لالتبس بالمنادى المضاف إلى الياء في نحو (يا غلامِ).

هذا بالنسبة للصوائت القصيرة ولحروف العلة أو الصوائت الطويلة وتغيراتها أثر على اختلاف المعاني، فيكون تغير حروف العلة دالا على اختلاف المعاني في الأفعال نحو: قال ومال وعصا فقال الذي مضارعه يقول من القول والذي مضارعه يقيل من القيلولة، ومال الذي مضارعه يميل من الميل وهو الانحراف عن الطريق و الذي مضارعه يمول من المال فمال الرجل يمول إذا كثر ماله، وعصى يعصي من العصيان وعصا يعصو إذا ضرب بالعصا، ولعل هذا الاقلاب هو الذي يجعلنا نفرق بين معاني الأفعال ففي قولنا دعا يدعو من الدعوة والغ يمة ودعى يدعي من الدعاء والتضرع وفي هذا كثير.

وانطلاقا من هذا فإننا نجد الكثير من المسائل النحوية لا يمكن تعليلها إلاّ بالرّجوع إلى علم الأصوات، وعلى الرّغم من وجود بعض الملاحظات القيّمة في مجال الدّراسات الصّوتيّة النّحويّة، فإن كثيرًا من النّحويين القدامى والمحدثين، عرضوا بعض مسائل النّحو، واعتلّوا لها بعللٍ، لا ترقى إلى مستوى الإقناع، لعدم اعتنائهم بمسألة التّعليل الصّوتيّ، للمسائل النّحويّة المطروحة، حيث تلعب العلاقات الصّوتيّة بين الصّوائت، دوراً في تعليل بعض المسائل النحويّة، ونذكر مجموعةً من الأمثلة التي يحكمها قانونا، المماثلة والمخالفة:

1) قانون المماثلة أو التّوافق الحركّي: وقد تنبّه اللّغويّون والنّحاة لهذا النّوع من المماثلة، في بعض التّراكيب النّحويّة، فعلّلوا ما يأتي:

أ- كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلّم: بأنّه لون من الانسجام الصّوتيّ، وذكروا أنّ الحركة الإعرابيّة، تقدّر على ما قبل الياء، لانشغال المحلّ بحركةٍ مناسبةٍ، لأنّ جهاز النّطق ميّالٌ إلى التّخفيف، من الجهد العضليّ الذي يبذله، في أداء الأصوات اللّغوية،

في نطاق المفردات أو الجمل، وعلى هذا فقد ذهب بعض القدماء، إلى أنّ الكسرة هنا، هي حركة بناءٍ لا حركة إعرابٍ طارئةٍ، وإليه ذهب بعض المحدثين[1].

ب- نصب (إنّ) وأخواتها للاسم بعدها: ذهب النّحويّون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها تنصب المبتدأ، اسماً لها، وترفع الخبر، خبراً لها، لأنّها أشبهت الأفعال، وجعلوا بينها وبين (كان) مناسبةً وشبهاً في اللفظ والمعنى، ثمّ جعلوا (إنّ) فرعاً لـ (كان)، فأعطيت حكم الفروع، وهو تقديم المفعول على الفاعل، فصار اسمها لهذه العلّة، منصوباً، ويرى بعض الباحثين، أنّ النّصب الذي نلحظه في اسم (إنّ) وأخواتها، لم يأت ممّا ذكر، وإنّما من مماثلة النّصب وعلامته الأصليّة، الفتحة، لحركة الفتح في أواخر (إنّ) وأخواتها التي لا تنفكّ عنها، خاصّة أنّ أربعةً منها مشدّدة، وهذا ما يمنحه قوّةً مؤثّرةً، فيما يليها مع توثيق الفتح الملازم لها، أمّا ما نوّن من أسمائها فلبيان التّنكير، في هذه الأسماء واستقلالها وانفصالها، عمّا بعدها، وهو معنى يقع مع وقوع الإتباع الحركيّ، بين (إنّ) وسائر أخواتها وما يليها، فضلاً عن أنّ التّنوين صوتٌ يلحق الحركة ولا يلغيها.[2]

ج-فتح لام المستغاث: ذهب النّحويّون إلى أنّ لام المستغاث، وهي لام الجرّ المكسورة، تفتح مع المستغاث المباشر لها، ولا تكسر مع الياء المتكلّم ومع الضّمير، من نحو: يا لَك، لأنّ المستغاث يقع موقع الضّمير، وكأنّهم يقصدون بذلك أنّ المستغاث غائب، كما أنّ الضّمير غائبٌ، في نحو قولنا: لهُ ولَها ولَهم ولَهنّ، وحيل عليه ضمائر المخاطبين، نحو: لكَ ولكِ ولَكمْ ولَكما، أو للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله، وليس الأمر كما توهّموا، فالعلّة في فتح اللام مع الضّمير ومع المستغاث، علّةٌ صوتيّةٌ واحدةٌ، وليس ثمّة مشابهة بين الضّمير والمستغاث، ليصحّ قياسهم بعلّة هذه المشابهة، فاللام مع المستغاث فتحت إتباعاً ومماثلةً للصائت الطّويل الذي يجري مع الألف إلى الفتح، أيسر وأسهل وأخفّ، ولكنّه إذا انتقل إلى الكسر، أدّى ذلك إلى إجهادٍ وصعوبةٍ على جهاز النّطق، فيعدل عنها إلى ما هو أسهل منها، وهو الانتقال من

[1]- ينظر: طارق عيد عون الجنابّي. قضايا صوتيّة في النّحو العربّي، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، العدد الثّانّي. 1987م: 371.

[2]- المرجع نفسه، ص373.

الصّائت الطّويل (الألف)، إلى الصّائت القصير المناظر (الفتحة)، وهذا يعني أنّ لام الاستغاثة تفتح مع (يا) الاستغاثة مطلقا، فإذا لم تكرّر (يا) في الاستغاثة كسرت اللام، كقولنا يا لَزيدٍ ولِعمرو، وممّا جاء منها قول الشّاعر:

يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدّار مغتربٌ يا لَلكهول ولِلشّبّانِ لِلعَجَبِ

ولكنّ (يا) إذا كرّرت مع المستغاث، فُتحتْ، أمّا قول العرب (يا لِلعجب ويا لِلماء)[1] فمحمولٌ على أنّ ما بعدها مفعولٌ لأجله، ولكنّ منهم من قال: (يا لَلعجب، ويا لَلماء) بالفتح.

ومثل لام المستغاث، تفتح لام الجرّ مع الضّمائر، وتفسّر بالتّغيّر ذاته، لأنّ كلّ الضّمائر المتّصلة، إمّا مفتوحةٌ وإمّا مضمومةٌ، أمّا فتح اللام مع كاف المؤنّثة المخاطبة مع كونها مكسورةً فهو للتّسهيل والتّخفيف والابتعاد عن الانتقال من الكسر، نحو: لَكِ الخيرُ.

د- بناء اسم (لا) النّافية للجنس: يرى النّحويّون أنّ اسم (لا) النّافية للجنس، مبنيٌّ على الفتح، لأنّه يتركّب معها كتركيب (أحد عشر) وأصواتها[2]، وذهبوا إلى أنّ التّنوين حذف للتّخفيف، لأنّ الفتحة هي فتحة إعراب، والاسم مع (لا) مركّبٌ مع إعرابه لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل (عشر)، عن (خمسة) وذهب آخرون إلى أنّ(لا) نصبت الاسم أوّلاً، ثم بني بعد ذلك.

ويرى الدّكتور الجنابيّ،أنّ علّة الفتح تأتي من جهتين[3]:

- أنّ المركّب يستطيل بالتّركيب ولهذا يتحرّك جزآه بالفتحة، لما تمتاز به من النّاحية النّطقيّة من الخفّة في اللّفظ فهي صائتٌ خفيفٌ.

- أنّ ملازمة (لا) النّافية للجنس لاسمها، أدّى إلى تأثيرٍ واضحٍ للصائت الطّويل، في حركة اسمها، فكان هذا الصّائت القصير (الفتحة)، مماثلاً لنظيره الطّويل (الألف). وهكذا كان من اللازم في منطق اللّغة، أن يكون اسم (لا) مبنيًّا على الفتح.

[1]- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت، ج2 ص 219.

[2]- المرجع نفسه، ص 345.

[3]- طارق الجنابّي. "قضايا صوتيّة في النّحو العربّي". ص 372.

2) قانون المخالفة أو التّخالف الحركّي: نوضّح أنّ قانون المخالفة الصّوتيّة يحدث بين الصّوامت، والتّخالف الحركيّ بين الصّوائت، وقد أشار اللّغويّون إلى أنّ الغرض منه تجنّب توالي الأمثال في الكلمة الواحدة، وفيه نوعٌ من التّيسير على جهاز النّطق، فاستندوا إليه في تعليل بعض المسائل النّحويّة ومنها:

أ- نصب جمع المؤنّث السّالم بالكسرة: جمع المؤنّث السّالم هو ما جمع بألف وتاء زائدتين على مفرده، للدّلالة على الجمع والتّأنيث، والمشهور من آراء النّحويين، أنّ علامة نصبه الكسرة نيابةً عن الفتحة، وقد جعله المحدثون من باب (المخالفة الصّوتيّة) ، فلّما جاورت الألف، وهي صائتٌ طويلٌ الفتحة وهي صائتٌ قصيرٌ، توالى المثلان، وهما الألف والفتحة، فقلبت الفتحة كسرة[1]، ليسهل النّطق بهذه المخالفة، وروى الكوفيّون نصبه بالفتحة في قول العرب: "سمعتُ لغاتَهم"، وما نقل من قولهم: رأيتُ بناتَك، أخذتُ إراتَهم، وجعلوا منه قول العرب: استأصل الله عِرقاتَهم[2]، وفي هذا آراء وتأويلات.

ولكنّ الفتح يؤدي إلى مماثلةٍ صوتيّةٍ، غير مقبولةٍ لا شعوريًّا عند الناطقين، فنصب جمع المؤنّث بالكسرة، لغرض تحقيق المخالفة الصّوتيّة، مع الصّائت الطّويل (الألف) الذي قبلها، وهي مخالفةٌ غير مباشرة، لوجود فاصل بين الحركتين، وهو صوت التّاء.

ب- كسر نون المثّنى: المثّنى هو ما دل على اثنين أو اثنتين، متّفقين في اللّفظ والمعنى بزيادة ألفٍ ونونٍ مكسورةٍ، وإنّما كسرت نون المثّنى لأنّها سبقت بصائت طويل، وهو الألف في حالة الرّفع، فكره تحريكها بالفتح، لتفادي اجتماع المثلين، حيث يحكم التّغيير قانون المخالفة الصّوتيّة[3] أمّا في حالتي الجرّ والنّصب فيكون كسرهما، لمماثلة حركة الياء، إذ لا يمكن الانتقال من الياء الثّقيلة إلى الفتح الخفيف كما في كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلّم.

---

[1]- رمضان عبد التّواب، التّطوّر اللغويّ، ص67.

[2]- ابن جني، الخصائص، ج3 ص 304.

[3]- ينظر: رمضان عبد التّواب. التّطوّر اللغويّ. ص42.

وفي السّياق ذاته، تعتمد اللّغة العربيّة، في أداء معانيها النحويّة، على المورفيمات الصّوتيّة– وهي عناصر صوتيّة دالّة على المعاني النحويّة[1]– لا على التّرتيب، فإذا قلنا: (ضربَ محمّد سميرًا) أو (محمّد ضربَ سميرًا) أو (سميرًا ضربَ محمّد)، لم يختلف المعنى، وبقي (محمّد) هو الضارب، و(سميرٌ) هو المضروب، وذلك لأنّ التّعبير عن فاعليّة (محمّد) ومفعوليّة (سمير)، قامت به الضّمّة في (محمّد)، والفتحة في (سمير)، لا موقع كلٍّ من الكلمتين في في الجملة.وهذا يُظهر جليًّا أنّ الصّوامت تسهم في بناء التّراكيب، ودلالة المعاني النّحويّة. وهذا ما أشرنا إليه سابقا في الدلالة التركيبية بحكم ما يفرضه تداخل مستويات اللغة.

4/ دور الصوائت في إثراء المستوى الصرفي:

تلعب الظّواهر الصّوتيّة دوراً بارزاً، في تحديد الوحدات الصّرفيّة، حتّى إنّ الدّراسات الصّرفيّة تبقى قاصرةً، إنْ لم تستند إلى علم الأصوات، لأنّ مباحث الصّرف مبنيّةٌ في أساسها على ما يقرّره هذا العلم من حقائق، وما يرسمه من حدودٍ. ولم يكن اعتماد علم الّصرف على علم الأصوات مقصوراً على لغةٍ دون أخرى، فلغات العالم كلّها، تستوي في هذا الأمر، لكنّ الاختلاف بينها، يمكن في آلية استغلال الحقائق الصّوتيّة، في مجال الدّراسات الصّرفية وفي مداه ونتائجه، ويتوقّف ذلك على خصائص اللّغة المعيّنة. وقد يتأتّى الاختلاف بينها في مدى اعتمادها على ظاهرةٍ صوتيّةٍ، دون أخرى، في مجال البحث.

وقد استند الصّرفيّون في تعليلاتهم كثيرا من الظواهر الصّرفيّة، إلى علم الأصوات، فحاولوا أن يصفوا ما يطرأ على بنية الكلمة العربيّة، إمّا في تصرّفاتها المختلفة، من إفرادٍ وتثنيّةٍ وجمعٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وتصغيرٍ، ونسبٍ، وماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ...إلخ، وإمّا عند وقوعها في سياق الكلام، مثل الإدغام والوصل، إلى ذلك من المباحث الصّرفيّة.

ولتوضيح ذلك، يمكننا أن نتتبّع أثر الأصوات الصّائتة، في تشكيل البنى الصّرفيّة في اللّغة العربيّة، سواءٌ أكانت بنًى صرفيّةً اسميّةً أم فعليّةً.

[1]– ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل الى علم اللّغة، دار الثّقافة للنشر والتوزيع،القاهرة، ط2، 1409 هـ، 1989م ص56.

1) أثر الأصوات الصّائتة في تشكيل البنى الصّرفيّة الاسميّة:

إنّ الاختلاف بين بنيةٍ صرفيّةٍ وأخرى، مرتبطٌ ارتباطا جليًّا بحقائق صوتيّة محدّدة، حيث يمكننا التّمييز بين تشكيلٍ صرفيٍّ اسميٍّ وآخر، بواسطة تغييرٍ يطرأ على صوتٍ صامتٍ من أصوات اللّفظ. ويمكننا أن نورد في هذا الموضوع، أوزان التّكسير، مرتّبةً على أساسٍ صوتيٍّ، وسوف نختار المجموعة الأولى، وأوزانها: فُعْل، فُعَل، فُعُل، فُعُول، فِعَل، فِعَال، حيث تشكّل هذه الزّمرة، أبسط أنواع الجموع تكويناً[1] لأنّها تقتصر على الصّوامت الثّلاثة، مع ما يلزمها من حركاتٍ متغيّرةٍ، تتحقّق بها الصّيغة الصّرفيّة المرادة. والواضح أنّ الفرق بين الصّيغ السّابقة، هو فرقٌ في الصّوائت وتوزّعها وطولها، في حين أنّها تشترك في عدد الصّوامت وتسلسلها. فصيغ (فُعْلٌ، فُعَلٌ، فُعُل، فِعَلٌ) بوصفها قوالب يُصبّ فيها الجذر اللّغويّ ذاته، هي بنًى صرفيّة متماثلة من حيث الصّوامت، مختلفةٌ من حيث توزّع الصّوائت ونوعيّتها.

وصيغتا (فُعُل، فُعُول) تشكيلان صرفيّان متماثلان، إلاّ في طول الضّمّة. وصيغتا (فِعَل، فِعَال) تشكيلان صرفيّان متماثلان، إلاّ في طول الفتحة، وهكذا فإنّ عمليّة التّبادل بين الصّوائت القصيرة فيما بينها، أو التّبادل بين الصّوائت القصيرة والطّويلة، أعطانا ستّ صيغٍ صرفيّةٍ لجموع التّكسير، لكلّ صيغةٍ منها، خصوصيّتها ودلالّتها.

ولعلّ جموع التّكسير من الأنماط اللغويّة الخاصّة باللّغة العربيّة، فإلى جانب الجمع السّالم الذي يعبّر فيه عن الجمع، بنهاية تلحق الاسم، كما هي العادة في اللغات الأوروبية، تصوغ العربيّة الجمع بتغيير الاسم تغييراً داخليًّا، ويكون هذا عادةً بتغيير الصّوائت وحدها، ففي العربيّة نجمع (كتابًا على كتبٍ)، ونجمع (عطرًا على عطورٍ)، وهذا النّوع من الجمع، هو في الواقع اسم جمع، وهذا هو السّبب في أنّ هذه الظّاهرة فريدةٌ في بابها، على نحوٍ ظاهرٍ.

ولهذه الصّوائت تأثير كبيرٌ أيضًا، في الألفاظ من حيث أقسامها الصّرفيّة، فالصّوائت القصيرة مثلاً، تجعل صيغة (فعل)، فعلاً أو وصفًا أو اسمًا، وذلك إذا قيل: فَعَلَ وفَعِلٌ وفَعْلٌ.

[1]– ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة، رؤية جديدة للصّرف العربيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1408هـ، 1988م، ص 31.

كذلك فإنّ للصّوائت الطّويلة أثرًا في تغيير الصّيغ الصّرفية، في مثل (فعل وفاعل ومفعول وفعيل)، فدخول هذه الصّوائت الطّويلة (الألف والواو والياء)، بين فاء (فعل) وعينها ولامها، يحدث تغييرًا صرفيًّا، أو كما يسمّيه المعاصرون، فونولوجيا (phonologie)، حيث يؤدّي إدخال الألف بين الفاء والعين، إلى تكوين اسم الفاعل، وإدخال الواو بين العين واللام، يؤدّي إلى تكوين صيغة اسم المفعول، وإدخال الياء بين العين واللام، يؤدّي إلى تكوين صيغة مبالغة اسم الفاعل، ومن هنا كان لهذه الصّوائت الميّزة الكبرى في إغناء العربيّة، وتكثير صيغها بأقلّ الألفاظ.

ولعلّ دراسة المجال الصّرفيّ تقودنا إلى قضيّة الاشتقاق، أو كيفيّة إنشاء الوحدات اللّغويّة عن طريق أدوات الإلحاق، أو التصّدير، وتلعب الصّوائت دور أدوات الإلحاق التي تؤثّر في اللّفظة الأصليّة، فتحوّلها من زمرةٍ إلى أخرى، كما نرى في الأمثلة الآتية:

- من زمرة الأفعال إلى زمرة الأسماء (تسارَعَ: تسارُعٌ).
- من زمرة الصّفات إلى زمرة الأسماء (أحمَر: احمرارٌ).
- من زمرة الأسماء إلى زمرة الصّفات (كَسَلٌ: كَسولٌ).

وما يلاحظ في هذا الموضع، أنّ اللّغة العربيّة تمتاز بحصول معظم حالات الاشتقاق، بواسطة تغيير الصّوائت، التي تتضافر مع الأدوات الملحقة الأخرى للوصول إلى البناء الصّرفيّ المطلوب.

وتسمّى العلاقات الصّوتيّة بين الصّوائت ذاتها التّوافق الحركيّ، وهو لونٌ من الإتباع عند المتقدّمين ويسمّيه المحدثون (المماثلة) لكنّ المماثلة تحدث بين الصّوامت، والتّوافق الحركيّ بين الصّوائت، وهو إتباع صائتٍ قصيرٍ لمثيله، أو مماثلة صائتٍ قصيرٍ لنظيره الطّويل، وقد تنبّه اللّغويّون والنّحاة لهذا النّوع من المماثلة، ففسّروا:

- الإعلال في كثيرٍ من الكلمات العربيّة، وفق ثلاثة قوانين للماثلة بين الصّوائت، حيث تلتقي الصّوائت وأشباه الصّوائت، في شيءٍ من مسلكها الصّوتيّ، وذلك من خلال

طبيعة المخرج، والموقع لهذه الأصوات، ويؤدّي هذا الالتقاء إلى تشابهها في التّغييّرات الصّوتيّة، التي تعتريها كالانقلاب والسّقوط[1].

ونذكر من أنواع التّوافق الحركيّ، في هذا الموضع:

أ- مماثلة الصّائت لشبه الصّائت، نحو قولهم في اسم المفعول من (باع: مبيع)

فالأصل أن يأتي على (مبيوع)، الصّائت هنا ضمّة طويلة جاء مسبوقًا بالياء شبه الصّائت، فانقلبت الضمّة إلى صائت، يماثل شبه الصّائت السّابق، فتحوّلت من ضمّة طويلة إلى كسرةٍ طويلةٍ، ليصبح بناء الكلمة على نّحو: (مبيوع) فتتحوّل الضّمة الطّويلة إلى كسرةٍ طّويلةٍ، بتأثير شبه الصّائت المجانس (الياء). ويغلب على هذه المماثلة، أنّ يؤثّر الصّوت السّابق في الصّوت اللاحق، وتسمّى هذه المماثلة التّقدّميّة، أو الأماميّة حيث يؤثّر الصّوت الأوّل في الصّوت اللاحق.

ب- مماثلة شبه الصّائت للصّائت، نحو قولهم في اسم الفاعل من (أيقن : موقن)[2]. حيث ينقلب شبه الصّائت إلى صّائتٍ مماثلٍ للصائت المجاور، ومن أمثلة هذه المماثلة تحوّل الياء شبه الصّائت إلى ضمّةٍ مماثلةٍ، لحركة الضمّة التي سبقت شبه الصّائت نحو: أيقن ← ميقن، تحوّلت إلى موقن.

فتتابع الصّوائت القصيرة يشكّل صائتًا طويلاً من جنس تلك الصّوائت المتتابعة، وهي مماثلة أماميّة، حيث أثّر الصّوت السّابق في الصّوت اللاحق.

2) أثر الأصوات الصّائتة في تشكيل البنى الصّرفيّة الفعليّة:

لو عدنا إلى الأفعال الثّلاثيّة المجرّدة، لوجدنا أنّها تلتزم أوزانًا ثلاثة هي: (فَعَل، فَعِل، فَعُل)، وتلتحق بها صيغةٌ رابعةٌ، هي: (فُعِل) لتحقيق دلالةٍ إضافيّةٍ. ويتمّ الوصول إلى الصّيغ السّابقة، بإجراء تغيير في توزّع الصّوائت، ممّا يمنح كلّ صيغةٍ بنيتها الصّوتيّة، ويعطي أفعالها دلالاتٍ تختلف عن دلالات الأفعال، التّي تنتمي إلى الزّمر الصّرفيّة الأخرى، وقد فصّل في ذلك ابن جني في نص له، قائلا: "أمّا الأفعال الثّلاثية التّي لا زيادة فيها، فهي على ضربين: فعلٌ مبنيّ للفاعل وفعلٌ مبنيّ للمفعول، فالمبنيّ للفاعل على ثلاثة أضرب:

[1]- زيد خليل النّوالة. الحركات في اللغة العربيّة، ص82.

[2]- رمضان عبد التّواب، التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه، ص 22-23

فَعَل وفَعِل فعُل، فمثال (فَعَل) يكون متعديًّا وغير متعدٍّ، فالمتعدّي نحو: ضَرَب وقَتَل، وغير المتعدّي، نحو: جَلَس ونَهَض، و(فَعِل) يكون متعدّيًا وغير متعدّي نحو: شَرِب وركِب، وغير المتعدّي، نحو: سَلِم وقَدِم، و(فَعُل) لا يكون أبدًا إلاّ غير متعدٍّ، لأنّه إنّما جاء في كلامهم، للهيئة التّي يكون عليها الفاعل، لا شيءٍ يفعله قصدًا لغيره، نحو: شَرُف وظَرُف. فجميع الأفعال الثّلاثيّة الماضيّة، لا تكون عينُ الفعل منها إلاّ متحرّكة، وإن سُكّنت فلعلّةٍ دخلَتْها، وأصلُها الحركة، فهي الأمثلة المبنيّة للفاعل. "ثمّ ينتقل لتوضيح الفعل المبنيّ للمجهول، بالقول: "وأمّا الفعل المبنيّ للمفعول، فعلى مثالٍ واحدٍ، وهو (فُعِل) نحو: ضُرِب وقُتِل، وهذا أصله (فَعَل أو فَعِل)، ثمّ نُقل، فجعل حديثًا عن المفعول، ولا يكون (فُعِل) منقولاً من (فَعُلَ) أبدًا، لأنّ (فَعُل) لا يتعدّى، والفعل لا ينقل إلى (فُعِل) حتّى يكون متعديًّا، قبل النّقل."

ولعلّ تغيير حركات الصّوامت، أعطانا تشكيلين صرفيّين، أحدهما للفعل اللازم (فَعُل)، والثّاني للفعل المتعدّي، تمثّله صيغتا (فَعَل وفَعِل)، وأظهر أيضا تشكيلين صرفيّين، أحدهما للفعل المبنيّ للمعلوم تمثّله صيغ (فَعَل فَعِل فَعُل)، والثّاني للفعل المبنيّ للمجهول، تعبّر عنه صيغة (فُعِل).

وتلعب العلاقات الصّوتيّة بين الصّوائت ذاتها، دورًا في تفسير بعض المسائل الصّرفيّة، ونذكر منها:

1) **ظاهرة التقاء السّاكنين في الكلام العربّي:**

فقد درج علماء الصّرف التّقليديّون على أن يقولوا مثلاً: إنّ (قلْ)، فعل أمرٍ أصله (قُولْ)، فلمّا التقى ساكنان هما الواو واللام، حذفت الواو لالتقاء السّاكنين، وعوّض عنها بصائتٍ قصيرٍ مماثلٍ لها، في المخرج والصّفة وهو (الضّمّة)، فأصبحت الصّيغة (قُلْ)، وفي حقيقة الأمر، لم يكن من المستطاع أن تأتي الصّورة الثّانية، لسببٍ صوتيّ ظاهرٍ يرتبط بخواصّ التّركيب المقطعيّ، في اللّغة العربيّة، فقد ثبت بالدّراسة، أنّ التّركيب المقطعيّ (ص ح ح ص) ، لا يقع في الحشو إلاّ نادرًا لأنّه طارئ، ولأنّ تغييره في الأسماء يوقع في لبسٍ، فكأنّك تغيّر صيغة (بابْ) في الوقف فتصبح: (بَبْ). وهذا يعني أنّ جواز التقاء السّاكنين مرتبطٌ، بدورٍ حقيقيٍ تلعبه الصّوائت، في البناء المقطعيّ للكلمات.

2) تفسير بعض حالات الإعلال (على وفق قانون المماثلة):

فقد يتحوّل شبه الصّائت إلى صائتٍ للمماثلة، في يبيع فالياء شبه الصّائت في هذه الكلمة متبوعٌ بصائتٍ قصيرٍ (الكسرة)، فيتحوّل شبه الصّائت (الياء)، إلى كسرة تبعًا لقانون المماثلة، وهذا النّمط من المماثلة أيسر من غيره، لوجود التّجانس بين شبه الصّائت والصّائت المؤثّر المجاور، فالكسرة والياء شبه الصّائت من جنسٍ واحدٍ، فتتحوّل الياء شبه الصّائت إلى كسرةٍ مماثلةٍ للكسرةِ اللاحقة. وتتوالى الصّوائت القصيرة المتماثلة، فيتشكّل صائتٌ طويلٌ من جنسها، وهذا النّمط من المماثلة، يسمّى المماثلة الخلفيّة، أي أنّ الصّوت اللاحق أثّر في الصّوت السّابق، فأدّى إلى مماثلته، وهذه مماثلةٌ مباشرةٌ، أي لم يفصل بين الأصوات المتماثلة أيّ صوتٍ.

وقد يماثل الصّائتُ الصّائتَ، في مثل: (طُول وهِيب)، وذلك بقلب الضّمة فتحة في الأولى، وقلب الكسرة فتحة في الثّانية، وبذلك يصبح بناء الكلمات على النّحو الآتي: (طَوَل وهَيَب)، وفي هذه الحالة تقع أشباه الصّوائت بين حركاتٍ متماثلةٍ، ممّا يؤدّي إلى سقوطها، فتلتقي الصّوائت القصيرة، المتماثلة لتشكّل صوائتا طويلة، على وفق الآتي[1]:

طول ← طَوَلَ ← طال.

هيب ← هَيَبَ ← هاب.

تسقط الواو شبه الصّائت عندما تقع بين حركتين متماثلتين.

تسقط الياء شبه الصّائت، عندما تقع بين حركتين قصيرتين.[2]

ومن الملاحظ أن قانون المماثلة بين الصّوائت من القوانين الصّوتيّة المهمّة الفاعلة، في التّشكيل الصّوتي للكلمة العربيّة، حيث يلعب دورًا أساسيا في تعليل كثيرٍ من حالات الإعلال في الصّرف العربّي.

وهنالك قانونٌ صوتيٌ آخر يسير في عكس اتجاه المماثلة الصّوتيّة، وهو المخالفة الصّوتيّة، ولعلّه القانون الأكثر أهميّةً في تفسير كثيرٍ من حالات الإبدال الصّوتيّ، في لغتنا الفصحى، حيث يستعين – على نحوٍ رئيسٍ – بالصّوائت القصيرة والطّويلة،

[1]– زيد الزغالة. الحركات في اللغة العربيّة. ص87.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

للتّخلّص من مشقّاتٍ نطقيّةٍ، أي أنّه يختار الأصوات التي تتّسم بصفة قوةٍ تميّزها من غيرها، وتتسّم هذه الصّفة بملمح الوضوح السّمعّي(sononity)، وتلعب المخالفة بين الصّوائت دوراً مهمّاً في تعليل كثيرٍ من التّغيّرات الصّوتيّة الصّرفيّة، وهي واضحة جليّة لدرجة انعدام أيّ مبرّر للتغيّر الصّوتيّ إلاّ من خلال المخالفة. ويمكننا – اعتماداً على هذا القانون – تفسير ما يأتي:

أ- حالة التثنية في الفعل المضارع المعتل الآخر: لا تقتصر المخالفة الصّوتيّة على العلاقة بين الصّوائت القصيرة والصّوائت الطّويلة، بل تقع بين الصّوائت الطّويلة أيضًا فلو نظرنا إلى الصّائت الطّويل (الألف المقصورة) في نهاية الفعل المضارع الدّال على المفرد، لوجدنا أنّها تتحوّل إلى الياء شبه الصّائت، عند استخدامه للدّلالة على المثّنى وعلّة ذلك أنّ دخول الصّائت الطّويل الذي يمثّل مورفيم التّثنية، يؤدّي إلى تتابع الصّوائت الطّويلة المتماثلة، والصّوائت لا تتوالى، والفتحة الطّويلة الدّالّة على مورفيم التّثنية لابدّ من ثباتها، فتتحوّل الفتحة الطّويلة السّابقة إلى الياء، شبه الصّائت، وذلك للمخالفة، ومن أمثلة ذلك:

يسعى ← يسعيان، فبدخول ألف التّثنية تتابعت الصّوائت الطّويلة المتماثلة.

تحوّل الصّائت الطّويل (الألف المقصورة) إلى الياء (شبه الصّائت)، عندما تلاها الصّائت الطويل (الألف) الذي يمثّل مورفيم التّثنية، وذلك لعدم جواز توالي الصّوائت المتماثلة[1].

ب- إبدال الأفعال التي تتسم بملمح التّكرار، بأصواتٍ صائتة، أو شبه صائتة: حيث يسهم قانون المخالفة الصّوتيّة في خلق تشكيلاتٍ بنيويّةٍ مختلفةٍ، لكثيرٍ من الكلمات المضعّفة، وقد أورد الأقدمون كثيراً منها، في كتبهم[2]، نذكر منها:

تظنّيتُ وأصلها تظنّنتُ.

تقصّيتُ وأصلها تقصّصتُ.

قصّيتُ وأصلها قصصتُ.

يتمطّى وأصلها يتمطّطُ.

[1]- ينظر: المرجع السّابق. ص 96.

[2]- ينظر: عثمان بن جنّي. سرّ صناعة الإعراب. ج2 ص 775.

دسّاها وأصلها دسّسها.

وتقع المخالفة من خلال سقوط الصّامت، وذلك عند توالي المتماثلات، حيث ورد في كلّ كلمة من الأمثلة السّابقة، ثلاثة أصوات متماثلة (النّون في المثال الأوّل، والصّاد في المثلين الثّاني والثالث، والطّاء في المثال الرابع، والسّين في المثال الخامس)، ومن خلال قانون المخالفة، تمّ إسقاط المماثل الأخير، وبسقوط هذا الصّوت نلاحظ أنّ الصّوائت القصيرة المتماثلة، قد توالت، وفي هذه الحالة يتشكّل صّائتٌ طويلٌ، من جنس هذه الصّوائت، ونشير إلى أنّ صوت المدّ لم يتبدل مع الصّامت في الأمثلة السّابقة، وإنّما تشكّل بعد سقوط الصّامت، فالمخالفة تمّت بسقوط الصّوت الصّامت، وكثيراً ما يحدث أن تكون نتيجة التّخالف، اختفاء الصّوت، لا أكثر ولا أقلّ.

ولتوضيح ذلك نحلّل المثال الأوّل من الأمثلة السّابقة:

تظنّنت ← تظنّت (بعد إسقاط المماثل الأخير) ← تظنّيت

تظنّتُ على وزن (تفعّتُ)، وهنا يظهر غياب اللام من وزن الفعل، ولإعادة الكلمة إلى وزنها الصّحيح، وإزالة ما ظهر من اضطرابٍ كان لابدّ من دخول الياء، فأصبحت الكلمة على البناء الآتي:

تظنّيت، وتوزن على (تفعّلت)، وبهذا فإنّ مجيء الياء يمثّل بديلاً صوتيًّا، له أثره في الوزن، وذلك بحلول الياء مكان الصّوت المحذوف[1].

أمّا علّة مجيء الياء مكان الصّامت الذي أسقط في المثال السّابق، فهي إبقاء المعنى الذي تتضمّنه الكلمة، قبل حذف الصّامت، فلو أدخل صامتٌ غير الياء مكان الصّمت المحذوف، لأدّى ذلك إلى تغيّر المعنى، ولو جيء بالواو شبه الصّائت، لكانت أثقل في أدائها الصّوتيّ، من أداء الكلمة بوجود الياء، ولعلّ إحساس العرب، بخفّة الياء، إذا ما قيست بالواو، كان الدّافع لاستعمالها، ولهذا فقد كانت الياء شبه الصّائت، هي الصّوت الذي يتحاشى المعضلتين.

أمّا السّبب في إبدال الحرف المضعّف، بصائتٍ طويلٍ أو شبه صائتٍ، أو أحد الأصوات المائعة، هو الصّعوبة في تكرير هذا الصّوت بسرعةٍ، حيث يصعب على اللّسان أن يرتفع من مكانه، ثم يعود إلى المكان ذاته، في اللّحظة نفسها، لينطلق

[1]– زيد الغزالة. الحركات في اللغة العربيّة. ص 92، وينظر: د. رمضان عبد التوّاب. التّطوّر اللغويّ. ص40.

الصّوت مرّةً ثانيةً، لذلك يلجأ المتكلّم إلى إبدال أحد الأصوات المتشابهة، بأحد الأصوات الصّائتة، أو أحد الأصوات المائعة، لعدم المشقّة في نطقها.

ج-حركة النّون في حالة الأفعال الخمسة: وتتمّ عملية الرّفع بثبوت النّون، وهذه النّون لا تردُ في حركتها مماثلةً، لأيّ من الصّوائت الطّويلة السّابقة لها (الألف والواو والياء)، حيث حدثت مخالفةٌ صوتيةٌ، ففي حالتي التّثنية للغائبين والمخاطبين (يكتبانِ، تكتبانِ)، وردت النّون مسبوقةً بالصّائت الطّويل (الألف)، غير أن حركتها جاءت مكسورةً لمخالفة الصّائت الطّويل الذي قبلها.

وفي حالتي الجمع للغائبين والمخاطبين (يكتبونَ، تكتبونَ)، جاءت النّون مسبوقةً بصائتٍ طويلٍ (الواو)، ولكنّ حركة النّون وردت مخالفةً لها، حيث جاءت مفتوحةً، أمّا في حالة الخطاب للمؤنّث المفرد (تكتبينَ)، فإنّ حركة النّون جاءت مسبوقةً بصائت طويلٍ(الياء)، غير أنّ حركتها التّالية، جاءت مخالفةً لها، حيث جاءت مفتوحةً[1].

وممّا تقدم، فإنّ الدّور الذي تلعبه الصّوائت، في التّشكيلات البنيويّة للكلمات المبدلة هو دورٌ رئيسٌ، فغاية الإبدال الصّوتيّ تحقيق الانسجام اللّفظيّ، والهروب من مشقّاتٍ نطقيّةٍ للكلمة، قبل الإبدال. ولذلك كلّه، فإنّ الصّوائت تتفاعل مع ما قبلها أو ما بعدها، ويُنتج هذا التّفاعل صيغًا بنيويّة، تجعل التّشكيل الصّوتيّ للكلمة الخاضعة للإبدال، تشكيلاً مستساغًا.

وإذا كانت دراسات القدماء للصوائت قد عنيت بالجانب الوظيفي الفنولوجي، فإننا نجد الدارسين المحدثين قد ركزوا على الجانب الفونتيكي لها فيكاد يجمل المحدثون رأيهم على أن الوظيفة الكبرى للصوائت العربية هي أنها تمكّن أجهزة النطق من الانتقال من موضع ساكن إلى الموضع الذي يليه كما أننا نعتمد على الصوائت في سماعنا للأصوات الصامتة، وإلى جانب هذه الوظيفة الكبرى للصوائت عند المحدثين فقد أشاروا إلى أنه لديها وظائفا أخرى يمكن إجمالها فيما يلي واعتبارها حوصلة لما ورد في الفصل الثالث:

- على مستوى الحرف (الصامت) تقوم الحركة بدور قوة الإسماع إذ الحركة هي التي تمكن المتكلم من النطق إذ يستحيل النطق بدونها.

[1]- ينظر: رمضان عبد التّواب، التّطوّر اللغويّ، ص43.

- على مستوى الكلمة تقوم الحركة بدور الوحدة الصوتية (الفونيم) التي يتغير المعنى بتغيرها، لما لها من دور رئيسي في تكوين الصيغ والأبنية وزيادة مفردات اللغة.
- على مستوى التركيب نجد للحركة دورا صوتيا بارزا في وصل الكلمات فالواقع الصوتي للعربية من خلال أوثق نصوصها وهو القرآن الكريم يشهد بأن العربية قائمة على الوصل بين ألفاظها حال النطق.
- بيان الوظائف النحوية وفي هذا تشارك الحركات الطويلة: كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة في حقول الإعراب الفرعي إلى جانب الحركات القصار في القيام بالوظيفة النحوية.
- إطالة الصوت عند المد بأصوات المد في القراءة أو عند الترنم بالقوافي في الشعر.
- تلعب الحركة دورا أساسيا في تكوين المقاطع الصوتية وقد وجد علماء الدراسات الصوتية الحديثة أن في العربية ستة أنواع من المقاطع وهي:

الأول: يتكون من صامت وحركة قصيرة مثل: (بَ=ب + فتحة).

الثاني: يتكون من صامت وحركة طويلة مثل: (ما= م + ا).

الثالث: يتكون من صامت وحركة قصيرة وصامت مثل: (لن= ل + فتحة+ ن ساكنة).

الرابع: يتكون من صامت وحركة طويلة وصامت مثل: (باب=ب+ ا + ب ساكنة).

الخامس: يتكون من صامت وحركة قصيرة وصامتين مثل: (بِنْت= ب+كسرة+ن ساكنة+ ت ساكنة للوقف).

السادس: يتكون من صامت وحركة طويلة وصامتين مثل: (جَان=ج+فتحة+ ا +ن مضعَّفة).

خاتمة

خاتمة

بعد التفحص في موضوع الصوائت والنظر في كل جوانبه ـ على حدِّ علمي وما توفَّر لدي من مادة علمية فالموضوع مازال متواصلا ولا يمكن القول بأنه قتل بحثا بل تتعدد فيه النتائج وتختلف باختلاف وجهات النظر وطرح الإشكالات ـ فلقد تَم التوصل إلى مجموعة من النتائج من خلال دراسة الصوائت قديما وحديثا والوظائف المنوطة بها، وأهمها:

1) مصطلح الصوائت يرادف مصطلح الحركات عند علماء العربية وكلاهما يشير إلى الفتحة والضمة والكسرة باعتبارهن حركات أو مصوتات قصيرة وإلى ألف المد وواو المد وياء المد باعتبارهن حركات أو مصوتات طويلة.
2) ليس هناك فرق بين الصوائت الطويلة والصوائت القصيرة إلاَّ من حيث الكمية وزمن النطق فالقصيرة، أبعاض الطويلة على حد تعبير القدماء وهذا ما أكده الدرس الصوتي الحديث.
3) الصوائت أصوات مجهورة يمر الهواء عند النطق بها حرًّا طليقا خلال الحلق والفم دون أن يقف في طريقه أي عائق أو حائل.
4) اتفق القدماء والمحدثون على وجود صنف ثالث إلى جانب الصوامت والصوائت ووضعوا لهما اسمين يؤديان الدلالة نفسها وهما أشباه الصوامت وأنصاف الصوائت وذلك كونهم يأخذون من كل قسم صفة معينة وتمثلها في العربية الياء في مثل يترك والواو في مثل ولد وسميت هذه الطائفة أيضا: بالحركة المزدوجة أو الحركة الانزلاقية.
5) لا يُمكِن وصف الحركات بأنها زوائد أو أنها من مظاهر التطريز بل إنها أصوات أصلية وذلك للدور الذي تلعبه في بناء كل المستويات.
6) ليس من الضروري الأخذ بمبدأ الأصل والفرع بالنسبة للصوامت والصوائت فلكليهما حيزه النطقي الخاص ولكليهما وظيفته الخاصة وذلك تبعا لقانون عدم التقاء الساكنين بالنسبة للقدماء وقانون الخطية بالنسبة للسانيات الحديثة.
7) الهمزة لا تنتمي للأصوات الصائتة ولا تصنف معها وإنما وضعها معهم عند بعض العلماء كالخليل للتوضيح أنها كلها من الأصوات الكثيرة التغير والانقلاب وللتوضيح

أن مبدأ هذه الأصوات الصائتة يكون من الهمز وهذا ما وضحته التجارب الصوتية الحديثة.

8) تشابه دراسة القدماء مع دراسة المحدثين في تحديد مخارج الصوائت ودور عضوي اللسان والشفتين في تشكلهما.

9) رغم اتحاد هذه الأصوات في المخرج وأنها هوائية إلاّ أنها تأخذ ترتيبا معينا فالفتحة أول الحركات وأدخلها في الحلق والكسرة بعدها والضمة بعد الكسرة.

10) تتفاوت الصوائت في الوضوح السمعي فالمتَّسِعَة منها أوضح من الضيقة ومنه نجد الفتحة أوضح سمعاً من الضمة والضمَّة أوضح من الكسرة.

11) دراسة ابن جني تكاد تتطابق مع دراسة المحدثين وذلك في حديثه عن بعض الانحرافات الصوتية أو الأداءات المختلفة والتي أكتشفها العلم الحديث.

12) احتواء العربية على ثمانية عشر صائتا بحسب أوضاع اللسان والشفتين وذلك من خلال تطبيق معايير دانيال جونز على الحركات العربية إلاّ أن الحركات الأساسية فيها ستة فقط باتفاق القدماء والمحدثين.

13) قوة الصوائت لا تكمن في عددها بل في عملها فإذا كانت الصوائت ستة في مقابل ثمانية وعشرون صامتا فإن نسبة شيوعها ودورانها تكاد تُعَادل الصوامت وذلك لدورها في إمكانية النطق بسِلسلة كلامية.

14) اختلاف دوران الصوائت ليس بالنسبة للصوامت فحسب بل حتى بالنسبة للصوائت في حد ذاتها فالفتحة أكثرها دورانا ثم الكسرة ثم الضمة وذلك تبعا للخفة والثقل.

15) تقوم الصوائت بدور العلامة اللفظية المميزة على مستوى البنية اللغوية خاصة والمفردات العربية عامة فكل فونيم مقابل استبدالي للأخر، فتغييره أو استبداله بغيره لابد أن يعقبه اختلاف في المعنى ولذا كان للصوائت دور كبير في ظاهرة الفروق اللغوية فتغير حركات أبنية الكلم مؤذن باختلاف معانيها وخير دليل على ذلك مثلثات قطرب.

16) احتلت الحركة مكانة بارزة في بناء الكلام بأنواعها الثلاثة: حركة البنية وحركة الإعراب وحركة البناء.

17) تدخل الحركة في كل مستويات اللغة فعلى المستوى الصوتي تقوم بدور قوة الإسماع وإمكانية النطق بالصوامت وكذلك الربط بين التراكيب وتوضيح معانيها من خلال النبر والتنغيم، وعلى المستوى الصرفي والذي وحدته الكلمة تقوم بدور الوحدة الصوتية (الفونيم) الذي يتغير المعنى بتغيرها فتعمل على بناء الصيغ والأبنية الصرفية، أمَّا على المستوى النحوي التركيبي فتقوم بوصل السلاسل الكلامية والمحافظة على معانيها مهما حدث من تقديم أو تأخير وكل هذه العوامل مشتركة تقوم ببناء المستوى الدلالي الذي يعتبر الحركة من أهم عناصر التأثير فيه، لذلك كانت هذه الأصوات عاملا أساسيا في إثراء اللغة عامة والعربية خاصة.

وختاما، فإن هذا ما استطعت التوصل إليه، فإن أصبت فمن الله وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان.

والحمد لله ربِّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أ/ الكتب:

- إبراهيم أنيس:

1- الأصوات اللغوية، مطبعة نهضة مصر، د ط، د ت.

- ابن بابشاد:

2- شرح جمل الزجاجي، تحقيق حسين علي السعدي، د ط،2003م.

- ابن جني أبو الفتح عثمان:

3- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية (القاهرة)، 1952_1956.

4- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم (دمشق)، ط 2، 1413ه/1993م.

- ابن سينا:

5- رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسن الطيان ويحي مير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية (دمشق)، د ط، 370_468.

- أحمد بن فارس:

6- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: أحمد صقر، طبعة عيسى البابي الحلبي (القاهرة)، د ت.

- أحمد محمد قدور:

7- أصالة علم ألأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين، دار الفكر(دمشق)، ط 2، 1424ه/2003م.

- أحمد مختار عمر:

8- دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب(القاهرة)،1976م.

- الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد:

9- تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية (القاهرة)، 1964م.

- برجشتراسر:
10- التطور النحوي للغة العربية، (القاهرة)، د ط،1981م.
- تمام حسان:
11- اللغة بين المعيارية و الوصفية، دار الثقافة(المغرب)، د ط، د ت.
12- مناهج البحث في اللغة، د ط، د ت.
- جورج مونان:
13- تاريخ علم اللغة، ترجمة: بدرالدين القاسم، (دمشق)، د ط، 1972م.
- الخليل بن أحمد:
14- كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي.
- رمضان عبد التواب:
15- التطور اللغوي؛ مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي(القاهرة)، دار الرفاعي(الرياض)، ط 1، 1983م.
- ريمون طحان:
16- الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني(بيروت_ لبنان)، ط 2، 1424هـ/2003م.
- الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:
17- الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، د ط، د ت.
- زيد خليل الغزالة:
18- الحركات في اللغة العربية؛ دراسة في التشكيل الصوتي، جامعة آل البيت، عالم الكتب الحديثة(إربد _ الأردن)، ط 1، 2004م.
- سيبويه عمرو بم عثمان بن قنبر:
19- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي (القاهرة)، دار الرفاعي (الرياض)، ط 2، 1402هـ/1982م.
20- الكتاب، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضوان، دار الكتب العلمية (بيروت _ لبنان)، د ط، 1420هـ/1999م.

- السيوطي جلال الدين:
21- المزهر في علوم اللغة، تحقيق: أبو الفضل ابراهيم وآخرون، دار التراث (القاهرة)،د ط، د ت.
- عبد الرحمن أيوب:
22- أصوات اللغة، مطبعة الكيلاني، ط 2، 1968م.
- عبد الرحمن العبيدي:
23- معجم الصوتيات، مركز البحوث والدراسات الإسلامية،سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، ط 1، 1428ه/2007م.
- عبد الصبور شاهين:
24- المنهج الصوتي للبنية العربية؛ رؤية جديدة للصرف العربي، مؤسسة الرسالة(بيروت)، ط 1، 1408ه/1988م.
- عبد العزيز أحمد علام، عبد الله ربيع محمود:
25- علم الصوتيات، مكتبة الرشد، د ط، 2009م.
- عبد الفتاح عبد العليم البركاوي:
26- مقدمة في علم اصوات العربية، ط 3، 1424ه/2004م.
- عبد القادر عبد الجليل:
27- علم اللسانيات الحديثة، دار الصفاء، (عمان)، ط 1، 1422ه/2002م.
- غالب فاضل المطلبي:
28- الأصوات اللغوية؛ دراسة في أصوات المد العربية، منشورات وزارة الثقافة والإعلام(العراق)، د ط، د ت.
- غانم قدوري الحمد:
29- المدخل إلى علم أصوات العربية، دار عمار للنشر والتوزيع، ط 1، 1425ه/2004م.

- قطرب:

30- مثلثات قطرب، تحقيق: رضا السوسي، الدار العربية للكتاب (تونس)، د ط، 1398هـ/1978م.

- القفطي؛ جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف:

31- إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق: محمد أبوالفضل ابراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، د ط، 1406هـ/1986م.

- كمال بشر:

32- دراسات في علم اللغة (القاهرة)، د ط، 1973م.

33- علم الأصوات، دار غريب للطباع و النشر(القاهرة)، د ط، 2000م.

34- علم اللغة العام _الأصوات العربية_ ، مكتبة الشباب، د ط، د ت.

- مازن المبارك:

35- نحو وعي لغوي، دار الفكر(دمشق)، د ط، 1383هـ.

- محمود السعران:

36- علم اللغة؛مقدمة للقارئ العربي،دار النهضة العربية(بيروت)،د ط،د ت.

- محمود فهمي حجازي:

37- مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع(القاهرة)، ط 2، 1409هـ/1989م.

- مكي ابن أبي طالب القيسي:

38- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق جمال شرف وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث(طنطا_ مصر)، د ط، 1422هـ/2002م.

ب/ المجلات :

- أمينة طيبي:

1- مجلة من الأنترنت، د ع، د ت.

- طارق عيد عون الجنابي:

2- قضايا صوتية في النحو العربي، مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد الثاني، 1987م.

- عثمان رحمن حميد، عمار عبد الستار محمد:
3- الصوائت القصيرة العربية؛ المخارج والخصائص والصفات، أطروحة دكتوراه، مجلة ديالي، العدد71، 2016.
- كمال بشر:
4- السكون في اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء 23، 1318هـ/1968م.
- مكي درار:
5- تداعيات التعاقب والإستبدال الصوتي في تثليث عناصر المباني المعجمية الإفرادية، مجلة الصوتيات، حولية أكاديمية محكمة، تصدر عن مخبر الصوتيات العربية الحديثة، جامعة محمد دحلب، البليدة، الجزائر.
- نعيم اليافي:
6- قواعد تشكل النغم في موسيقى القرآن، مجلة التراث العربي.

جـ/ الرسائل:

- بدر سند المسيحيين:
رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جهود كمال بشر في الدرس اللغوي، جامعة مؤتة، 2012.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة ..... أ-ب-ج

مدخل إلى الصوائت العربية 5

1) الإرهاصات الأولى للصوائت العربية 6

2) مفهوم الصوائت وأسس تصنيفها 7

3) التنوعات الإسمية للصوائت العربية 8

الفصل الأول: الصوائت العربية عند القدماء

1/ الصوائت عند الخليل بن أحمد: (ت 175 هـ).....12

2/ الصوائت عند سيبويه: (ت 185 هـ).....21

3/ الصوائت عند ابن جني: (ت 392 هـ).....26

4/ الصوائت عند ابن سينا: (370 _ 428 هـ) 35

5/ الصوائت عند بعض العلماء 39

أولا: الفـرّاء (ت 207 هـ) 40

ثانيـا: أبو حاتم الـرازي (ت 277 هـ) 40

ثالثـا: مكّي بن أبي طالب (ت 437 هـ).....41

رابعـا: الفـارابي (439 هـ).....42

خامسـا: ابن بابشـاد (ت 469 هـ).....42

سادسـا: علي بن مسعود الفرغاني (من رجال القرن السادس الهجري) 43

سابعـا: الفخر الرازي (ت 606 هـ) 43

ثامنا: رضي الدين الاستراباذي (ت 688).....43

تاسعـا: شهاب الدين القسطلاني (ت 851 هـ) 44

الفصل الثاني: الصوائت العربية عند الدارسين المحدثين

1/ الصوائت عند إبراهيم أنيس: (ت 1978) 51

أشباه الصوائت (semi vowles) 52
أنصاف أصوات اللين 55
2/ الصوائت عند تمام حسان 57
أصوات العلّة 58
الفرق بين الصحاح والعلل من خلال منهج التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) 60
3/ الصوائت عند عبد الرحمن أيوب 64
منطقة الحركات 66
الحركات المعيارية: vowels cardinal 67
التحليل الطبقي للحركات المعيارية 68
الحركات المزدوجة 69
أنصاف الحركات 69
الجهر في الحركات 71
4/ الصوائت عند كمال بشر 72
أنصاف الحركات: (semi- vowels) 78
5/ الصوائت عند أحمد مختار عمر 80
العلة البسيطة والعلة المركبة 83
التسلسل التاريخي لدراسة العلل 84
التصنيف النطقي للعلل 85
أنظمة العلل في اللغات 86
الفصل الثالث: الدراسة الوظيفية للصوائت العربية
1/ كثرة دوران الصوائت العربية 89
أسباب كثرة دوران الصوائت 89
أسباب كثرة الدوران بين الصوائت 91

2/ دور الصوائت في إثراء المستوى الدلالي 97
1) الإستبدال الصوتي بين الصوائت في المفردات 98
1) مُصَاحبة الصوائت الأقوى للمعنى الأقوى 100
2) مشاركة الصوائت في تحقيق العدول الذي يهدف إلى المبالغة في المعنى 101
3) المثلثات اللغوية 101
3) الإستبدال الصوتي بين الصوائت في التراكيب 102
3/ دور الصوائت في إثراء المستوى النحوي 104
1) قانون المماثلة أو التّوافق الحركّي 108
2) قانون المخالفة أو التّخالف الحركّي 111
4/ دور الصوائت في إثراء المستوى الصرفي 112
1) أثر الأصوات الصّائتة في تشكيل البنى الصّرفيّة الاسميّة 113
2) أثر الأصوات الصّائتة في تشكيل البنى الصّرفيّة الفعليّة 115
1) ظاهرة التقاء السّاكنين في الكلام العربّي 116
2) تفسير بعض حالات الإعلال (على وفق قانون المماثلة) 117
خاتمة 123
قائمة المصادر والمراجع 126